www.kassioun.org

1291

الاثنين 17 آب 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 26 صفحة ● الثمن «30» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

من حمشو إلى إمبراطورية الخياط: عدالة شاملة لمصلحة السوريين؟

[16]

الافتتاحية

الفساد الكبير والتغيير الحقيقي!

استقطبت حملة، بدأت مؤخراً، ضد أحد رموز فساد السلطة السابقة، قدراً مهماً من التعاطف والتضامن من أوساط واسعة من السوريين، ولفتت النظر ليس إلى الشخص المستهدف فحسب، بل إلى ظاهرة أوسع تتعلق بمنظومة الفساد الكبير ككل، القديم منه والجديد، ومدى تأثيرها على إمكانية خروج البلاد من أزمتها العميقة. في هذا الإطار، فإن هنالك مجموعة من الاستنتاجات الضرورية التي ينبغي تثبيتها:

أولاً: إن أولئك الذين ينبغي أن تطالهم «العدالة الانتقالية» ليسوا محصورين بمن تلوثت أيديهم بشكل مباشر بدم السوريين، بل وأيضاً أولئك الذين نهبوا تعب السوريين طوال عقود، وساهموا بالدفع نحو الاقتتال الداخلي، ومولوه وحرضوا عليه، ولعبوا أدواراً كانت في كثير من الأحيان أكثر خطراً وتأثيراً من القتلة المباشرين، بل وكانت المسؤولة عن إراقة دماء عشرات الألوف، وإن بشكل غير مباشر... وهؤلاء لا ينتمون لطرف سياسي بعينه، بل يشملون أمراء الحرب وأثرياءها من مختلف الأطراف.

ثانياً: النشاط الشعبي الحقيقي ضد الفساد، والكبير منه بالدرجة الأولى، هو أمر إيجابي وضروري إلى أقصى الحدود، وينبغي تشجيعه ودعمه وتأمين الأطر اللازمة لتطوره، بما في ذلك الأطر النقابية والسياسية؛ لأن امتلاك عموم السوريين للأدوات الحقيقية اللازمة لملاحقة الفساد ومحاسبته، تقطع الطريق على «محاربة» شكلية للفساد، وتقطع الطريق أيضاً على استخدام «محاربة الفساد» كأداة لإعادة توزيع الثروة بين الفاسدين الكبار أنفسهم، وبالضد من مصلحة عموم السوريين في نهاية المطاف.

ثالثاً: رغم أن سلطة الأسد قد سقطت قبل أكثر من عام ونصف، إلا أن نظامه ما يزال قائماً من حيث الجوهر؛ أي طريقة توزيع الثروة، وطريقة إدارة اقتصاد البلاد المستندة إلى الوصفات الليبرالية الجديدة، وإلى النظر نحو الخارج ومتطلباته بالدرجة الأولى، وليس نحو الداخل. ما يعني أن أمام السوريين شوط إضافي ينبغي إنجازه في تحقيق التغيير الجذري الشامل، وبالضبط في منظومة توزيع الثروة، وإدارة الاقتصاد، بحيث يصب في مصلحة 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر؛ فتبديل وجوه الناهبين هو مجرد تغيير للطرابيش، والمطلوب هو تغيير حقيقي لمصلحة المعترين وضد الحرامية...

رابعاً: في ظل الأوضاع المتأزمة عالمياً وإقليمياً وداخلياً، فإن الاعتماد على الموارد المحلية والطاقات المحلية، هو مسألة حياة أو موت، بالنسبة للبلاد وأهلها. ولأن الموارد متواضعة أصلاً، فإن الفساد الكبير ينبغي التعامل معه كخيانة عظمى، لأنه يصيب البلاد في مقتل لا يسمح لها لا بإعادة توحيد السوريين، ولا بصد الأعداء الخارجيين، ناهيك عن النهوض بالاقتصاد وإعادة الإعمار. إن محاربة الفساد بشكل حقيقي، وبناء نموذج اقتصادي جديد يصب في مصلحة 90% من السوريين، هو أحد الحدود الحقيقية الفاصلة بين التغيير الحقيقي والتغيير الشكلي، والشعب السوري يستحق تغييراً حقيقياً يؤمن له عيشاً كريماً عزيزاً في وطنه، ولن يهدأ حتى يصل إلى حقوقه كاملة.

شؤون عمالية

عمال الدواجن... الحلقة المنسية في صناعة تُدار على أكتاف المهمشين

04

ملف «سورية 2026»

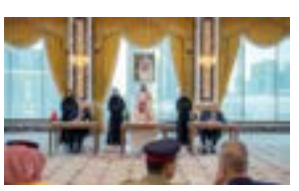

برافين ساوهني: قراءة لخبير هندي في «اتفاق مكة»

06

شؤون محلية

حين يُدفع ثمن أزمة السيولة من جيب الفلاح...

08

شؤون عربية ودولية

خطوة باتجاه تفكيك الأفكار المغلوطة حول «اتفاقية مكة»

17

لا قانون عمل جديد بلا

لا يكفي أن يحمل قانون العمل الجديد في سورية عنواناً براقاً يتحدث عن حماية العامل، أو أن يتضمن مجموعة من المواد المتعلقة بالأجور والإجازات والتعويضات والسلامة المهنية، فالقوانين العمالية لا تُقاس فقط بما تمنحه للعامل من حقوق فردية، وإنما بما تمنحه له من وسائل جماعية يستطيع من خلالها الدفاع عن هذه الحقوق وانتزاعها عندما لا يلتزم بها صاحب العمل. وفي مقدمة هذه الوسائل يأتي حق الإضراب، بوصفه أحد أهم أدوات الطبقة العاملة في مواجهة اختلال ميزان القوة داخل علاقة العمل.

■ ميلاد شوقي

ومن هنا فإن تضمين قانون العمل الجديد نصاً صريحاً وواضحاً يقر بحق العمال ونقاباتهم في الإضراب السلمي، وفق ضوابط قانونية محددة، ينبغي ألا يكون مسألة ثانوية أو تفصيلاً يمكن تأجيله، إنه اختبار سياسي واجتماعي حقيقي يكشف إلى أي حد تريد السلطة الجديدة بناء علاقة متوازنة بين العمل ورأس المال، وإلى أي حد ستنحاز فعلياً إلى الأغلبية العاملة في المجتمع، أم ستعيد إنتاج منظومة تشريعية تجعل مصالح أصحاب العمل مقدمة على حقوق العمال.

لقد أثبت قانون العمل رقم 17 لعام 2010 محدودية الحماية الجماعية والفردية للعمال، إذ لا يظهر حق الإضراب فيه باعتباره حقاً عمالياً أصيلاً، وتشير المراجع القانونية المتعلقة بسورية إلى أن التشريع السوري لم يوفر ضمانة واضحة لممارسة هذا الحق، وهو ما انعكس أيضاً في تقييمات دولية لواقع الحرية النقابية وحق الإضراب في سورية.

هنا يجب أن نطرح السؤال الأساسي: ماذا يعني حق الإضراب؟

الإضراب ليس رغبة العامل في التوقف عن العمل، وليس وسيلة للفوضى أو تعطيل الإنتاج لمجرد التعطيل، إنه، في جوهره، وسيلة تفاوض جماعية يلجأ إليها العمال عندما تصبح قدرتهم الفردية على التفاوض غير كافية لحماية مصالحهم، فالعامل الفرد يدخل إلى علاقة العمل وهو الطرف الأضعف: صاحب العمل يملك رأس المال وقرار الاستثمار والتوظيف والتسريح، بينما العامل لا يملك في معظم الأحيان سوى قوة عمله التي يبيعها مقابل أجر.

ولهذا فإن القول بوجود حرية تعاقدية كاملة بين العامل وصاحب العمل يتجاهل الواقع الاقتصادي للعلاقة. العامل الذي يحتاج إلى أجره لإطعام أسرته ودفع إيجار منزله وتأمين احتياجات أطفاله لا يستطيع، في كثير من الأحيان، أن يفاوض صاحب العمل من موقع متكافئ، وإذا كان القانون يمنعه أيضاً من التضامن مع زملائه، أو التوقف الجماعي عن العمل احتجاجاً على الظلم، فإن ما يسمى بالتفاوض يتحول عملياً إلى قبول بشروط الطرف الأقوى.

الإضراب هنا يعيد شيئاً من التوازن إلى هذه العلاقة

عندما يتوقف عشرات أو مئات العمال عن العمل بصورة منظمة وسلمية للمطالبة بزيادة الأجور، أو رفض التسريح التعسفي، أو تحسين شروط السلامة، أو تطبيق اتفاق جماعي، فإنهم لا يعتدون على حق صاحب العمل، وإنما يستخدمون قوة العمل الجماعية التي يمتلكونها للدفاع عن مصالحهم، ولذلك تعتبر منظمة العمل الدولية حق الإضراب حقاً أساسياً للعمال، ووسيلة رئيسية للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، مع إمكانية وضع شروط وإجراءات قانونية لممارسته، مثل: الإخطار المسبق، أو استنفاد وسائل التفاوض والتوفيق.

من المهم هنا التمييز بين تنظيم حق الإضراب وإفراغه من مضمونه.

من حق المشرّع أن يضع إجراءات واضحة للإضراب، كاشتراط اللجوء أولاً إلى التفاوض أو الوساطة، وتحديد آلية اتخاذ قرار الإضراب، وتنظيم الإخطار، وضمان استمرار الخدمات الأساسية التي يؤدي توقفها إلى تهديد حياة الناس أو سلامتهم، وهذه الضوابط موجودة في تجارب قانونية عديدة.

لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول الإجراءات إلى قيود تجعل ممارسة الإضراب مستحيلة عملياً، فليس من المنطقي أن يقول القانون للعامل: لك حق الإضراب، ثم يضع أمامه عشرات الشروط والعقوبات والقيود التي تجعل هذا الحق مجرد عبارة على الورق.

إن قانون العمل الجديد، إذا كان يريد فعلاً أن يكون قانوناً عصرياً، مطالب بأن يبدأ من الاعتراف بأن العامل ليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، وإنما صاحب حق ومواطن وشريك في المجتمع، وإذا كانت السلطة تتحدث عن إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية وجذب الاستثمارات، فإن الطريق إلى ذلك لا يمر عبر إضعاف العمال وتحويلهم إلى قوة عمل رخيصة وخائفة، بل عبر بناء علاقة مستقرة ومتوازنة بين العمال وأصحاب العمل. فالاستثمار الحقيقي لا يحتاج إلى عامل منزوع الحقوق، وإنما إلى بيئة عمل مستقرة، وقواعد واضحة، ونقابات قادرة على التفاوض، وآليات قانونية لحل النزاعات قبل تحولها إلى صراعات مفتوحة.

من هنا يصبح حق الإضراب جزءاً من الاستقرار الاقتصادي وليس نقيضاً له

والأهم، أن هذا الحق يجب أن يقترن بحماية العامل من الانتقام بسبب ممارسته القانونية، فلا قيمة للإضراب إذا كان العامل يعلم أنه قد يفقد عمله بمجرد مشاركته فيه، أو إذا كان صاحب العمل يستطيع استبدال العمال المضربين، أو فصلهم، أو معاقبتهم، أو حرمانهم من حقوقهم، يجب أن يتضمن القانون ضمانات صريحة تمنع التسريح، أو العقوبة، أو التمييز، بسبب المشاركة في إضراب مشروع، وأن

اعتراف صريح بحق الإضراب

تفرض جزاءات على صاحب العمل الذي ينتقم من العمال بسبب ممارستهم حقاً كفله القانون.

كما يجب أن يكون الحق في الإضراب مرتبطاً بحرية التنظيم النقابي، فلا يمكن الحديث عن إضراب حقيقي إذا كانت النقابة نفسها ضعيفة، أو مقيدة، أو عاجزة عن تمثيل العمال باستقلال، وقد سبق للجنة الخبراء في منظمة العمل الدولية أن أثارت بشأن سورية مسائل تتعلق بالحماية الفعلية للحق في التنظيم النقابي وبالقيود على التعددية النقابية.

هنا تكمن المسألة السياسية الأعمق

إن الطبقة العاملة لا تحتاج إلى قانون يمنحها حقوقاً جميلة في النصوص، ثم يسحب منها أدوات الدفاع عن تلك الحقوق في الواقع، لا معنى للحديث عن الحد الأدنى للأجور إذا لم يمتلك العمال وسائل جماعية للمطالبة بأجر يتناسب مع تكاليف المعيشة، ولا معنى للحديث عن السلامة المهنية إذا لم يستطع العمال الاحتجاج على ظروف العمل الخطرة، ولا معنى للحديث عن المفاوضة الجماعية إذا كان الطرف الأقوى يعرف مسبقاً أن الطرف الآخر لا يمتلك سوى الشكوى الفردية والقضاء البطيء.

لذلك سيكون موقف السلطة من حق الإضراب مؤشراً بالغ الأهمية على طبيعة التوجه الاقتصادي والاجتماعي للمرحلة المقبلة.

فإذا أقر القانون حق الإضراب بوضوح، وحماه من الانتقام، ونظم ممارسته دون إلغائه، وضمن استقلال التنظيم النقابي، وحق العمال في التفاوض الجماعي، فإن ذلك سيكون رسالة واضحة بأن الدولة تريد بناء علاقة عمل قائمة على التوازن الاجتماعي.

أما إذا جرى تجاهل الحق، أو تركه غامضاً، أو إحاطته بقيود تجعل ممارسته شبه مستحيلة، أو منح أصحاب العمل وسائل واسعة لمعاقبة العمال المضربين، فإن الرسالة ستكون مختلفة تماماً: حماية حرية رأس المال في إدارة العمل أهم من حماية القوة العاملة التي تنتج الثروة.

هنا تحديداً يجب أن يكون العمال ونقاباتهم في حالة يقظة

فالقانون لا يصنع وحده ميزان القوى داخل المجتمع، لكنه يعكسه أيضاً، وكلما كان العمال أكثر تنظيماً ووعياً وقدرة على الدفاع الجماعي عن مصالحهم، استطاعوا التأثير في مضمون التشريع نفسه، أما انتظار أن تأتي حقوقهم من أعلى، دون ضغط اجتماعي ونقابي، فيعني ترك صياغة مستقبل علاقات العمل لمن يملك النفوذ الاقتصادي الأكبر.

إن حق الإضراب ليس امتيازاً يمنحه صاحب السلطة للعمال، بل حق اجتماعي ينبغي أن يعترف به القانون ويحمي ممارسته، والاختبار الحقيقي لقانون العمل الجديد لن يكون في عدد المواد التي تتحدث عن حقوق العمال، وإنما في السؤال البسيط:

هل يستطيع العامل أن يقول «لا» للظلم دون أن يخسر لقمة عيشه؟ إذا كانت الإجابة نعم، فإننا أمام خطوة حقيقية نحو العدالة الاجتماعية.

أما إذا كانت الإجابة لا، فإن كل الحديث عن حماية الطبقة العاملة سيبقى مجرد شعارات.

وفي بلد أنهكت اقتصاده سنوات الحرب والأزمة وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، تحتاج الطبقة العاملة إلى قانون يمنحها أدوات فعلية للدفاع عن أجرها وكرامتها ومستقبلها، لا إلى قانون يطلب منها أن تتحمل وحدها كلفة الأزمة الاقتصادية.

إن النص الصريح على حق الإضراب في قانون العمل الجديد ليس تفصيلاً قانونياً؛ **إنه امتحان لانحياز الدولة الاجتماعي**، ومن خلال هذا الامتحان سيعرف العمال ما إذا كانت السلطة تنظر إليهم باعتبارهم أغلبية منتجة تستحق الحماية والتمثيل، أم باعتبارهم مجرد يد عاملة ينبغي أن تبقى رخيصة ومنضبطة.

الفارق بين النموذجين ليس لغوياً

إنه الفارق بين قانون عمل يحاول تحقيق التوازن بين العمل ورأس المال، وقانون عمل يتحول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أداة لحماية مصالح رأس المال على حساب العمل.

ولهذا يجب أن يكون شعار العمال واضحاً: **لا قانون عمل جديد بلا اعتراف صريح بحق الإضراب، ولا حق إضراب بلا ضمانات تحمي العامل من الانتقام، ولا عدالة اجتماعية بلا قوة جماعية للطبقة العاملة.**

عقدٌ مؤقت لعاملٍ دائم: حين يتحول قانون العمل إلى أداةٍ بيد رب العمل؟

في سوق العمل الذي تضعف فيه الرقابة النقابية وتزداد فيه البطالة، يستطيع رب العمل أن يحوّل عقد العمل محدد المدة من وسيلة لتنظيم علاقة العمل إلى أداة للسيطرة على العامل، وإبقائه في حالة دائمة من الخوف والقلق، فبدلاً من أن يكون العامل صاحب حق مستقر في عمله، يتحول إلى شخص ينتظر دائماً موعد انتهاء عقده، ويعرف أن أي مطالبة بحقوقه أو اعتراض على شروط العمل قد تعني ببساطة عدم تجديد العقد.

ومن أكثر الأساليب التي تكشف هذا الخلل، أن يعمد بعض أصحاب العمل إلى تشغيل العامل لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، ثم الاستغناء عنه قبل أن تتراكم لديه حقوق وخبرة وموقع تفاوضي قوي داخل المنشأة، وبعد ذلك يجري استبداله بعامل جديد يبدأ الدورة نفسها من البداية، وهكذا يصبح دوران العمالة سياسة مقصودة، وليس نتيجة طبيعية لحاجة المنشأة الاقتصادية.

المشكلة لا تكمن في وجود العقد محدد المدة بحد ذاته، فقد يكون مشروعاً عندما تفرض طبيعة العمل تحديداً زمنياً واضحاً، لكن الخطر يبدأ عندما يستخدم العقد محدد المدة بصورة متكررة للتحايل على روح قانون العمل، ولمنع العامل من الوصول إلى حالة من الاستقرار الوظيفي، أو عندما يصبح انتهاء العقد وسيلة للتخلص من العامل الذي يطالب بأجر عادل، أو بإجازاته، أو بالتسجيل والتأمين، أو بسائر حقوقه القانونية.

ويزداد الأمر خطورة عندما يجد العامل نفسه أمام منظومة قانونية يستطيع رب العمل من خلالها إنهاء العلاقة أو عدم تجديدها، بينما يفتقر العامل إلى الوسائل العملية للدفاع عن نفسه. فالعامل الذي يعيش على أجره الشهري لا يستطيع غالباً الدخول في مواجهة طويلة مع صاحب العمل، ولا يستطيع تحمل فقدان مصدر رزقه في بيئة تعاني أصلاً من البطالة وانخفاض الأجور.

وهنا يظهر التناقض الأساسي: القانون الذي يفترض أن يحمي الطرف الأضعف في علاقة العمل يمكن أن يتحول، في التطبيق السيئ، إلى غطاء لممارسة ضغط اقتصادي واجتماعي على العامل. فالنصوص المتعلقة بالتسريح التعسفي لا ينبغي أن تُفهم بمعزل عن واقع علاقة العمل، لأن حماية العامل لا تتحقق بمجرد منحه حق اللجوء إلى القضاء بعد فقدان وظيفته، وإنما تبدأ بمنع صاحب العمل من استخدام أشكال التعاقد للتحايل على الاستقرار الوظيفي.

إن العامل ليس سلعة قابلة للاستبدال كل سنتين أو ثلاث سنوات. هو إنسان يبني حياته والتزاماته وأسرته على أساس استمرار دخله، ولذلك فإن العدالة العمالية تقتضي وضع قيود واضحة على الاستخدام المتكرر للعقود محددة المدة، والتأكد من وجود سبب حقيقي ومشروع لتحديد مدة العقد، ومراقبة التجديدات المتكررة التي تخفي في حقيقتها علاقة عمل دائمة.

كما أن مواجهة هذه الظاهرة لا يمكن أن تترك للعامل الفرد وحده، فالقوة الحقيقية للعمال تبدأ من تنظيمهم النقابي وقدرتهم على الدفاع الجماعي عن حقوقهم. فكلما كان العامل منفرداً كان أكثر تعرضاً للابتزاز، وكلما كان منظماً أصبح قادراً على فرض التوازن داخل علاقة العمل.

إن حماية العامل من التسريح والتحايل على استقرار عمله ليست امتيازاً، بل ضرورة اجتماعية واقتصادية. فالعمل المستقر لا يحمي العامل وحده، وإنما يبني مجتمعاً أكثر استقراراً وإنتاجاً وعدالة، بينما تحويل الوظيفة إلى عقد مؤقت دائم التجدد يعني في النهاية تحويل الخوف من البطالة إلى وسيلة دائمة لإخضاع قوة العمل.

أين سوق العمل الذي يتحدثون عنه؟

في سورية، يقف جيل كامل أمام سؤال بسيط وقاسٍ: أين العمل؟ شباب درسوا سنوات، وحصلوا على شهادات، وتعلموا مهناً، وطوروا مهاراتهم، ثم خرجوا إلى الحياة وهم يعتقدون أن الخطوة الطبيعية التالية هي العثور على وظيفة وبناء مستقبل. لكنهم وجدوا أنفسهم في رحلة بحث شاقة بلا نهاية واضحة؛ سير ذاتية تُرسل، أبواب تُطرق، إعلانات تُتابع، مقابلات تُجرى، وانتظار طويل ينتهي في كثير من الأحيان بالعودة إلى النقطة صفر.

يقال لهم إن هناك سوق عمل. لكن أين هو هذا السوق؟

هناك سوق للحوم والخضار والألبسة، أسواق لها عناوين وأبواب وسلع وأسعار. أما سوق العمل، فكثير من الشباب لا يعرفون أين يبدأ ولا كيف يدخلونه ولا من يملك مفاتيحه.

والأشد قسوة أنهم يسمعون في الوقت نفسه تصريحات رسمية عن استثمارات بالمليارات، ومشاريع كبرى، ومصانع جديدة، وآلاف فرص العمل التي ستُخلق. فيتعلقون بهذا الكلام كما يتعلق الغريق بقشة. يتفاءلون بأن سنوات الانتظار ربما شارفت على النهاية، وأن فرصة العمل التي يبحثون عنها أصبحت قريبة.

ثم يصطدمون بالواقع... المليارات التي يسمعون عنها لا تتحول إلى وظيفة أمامهم، والمشاريع المعلنة لا تصل إلى أبوابهم، وآلاف فرص العمل الموعودة تبقى أرقاما في المؤتمرات والتصريحات.

والشاب لا يستطيع أن يعيش على الوعود. لا يستطيع أن يؤسس أسرة باستثمار سينفذ غدا، ولا أن يدفع إيجاره بفرصة عمل «قادمة»، ولا أن يشتري حاجاته من أرقام الاستثمارات. هو يريد وظيفة موجودة فعلا، براتب معلوم، وشروط واضحة، وباب مفتوح يستطيع أن يطرقه اليوم.

ثم تأتي الأرقام لتزيد المشهد ارتباكا. تقديرات دولية تتحدث عن معدلات بطالة أقل بكثير، بينما صرح وزير الاقتصاد والصناعة بأن البطالة في سورية تتجاوز 60%. وبين الأرقام والتقديرات يقف الإنسان الحقيقي؛ خرّيج ينتظر، وشابة تؤجل حياتها، وشاب يفكر بالهجرة لأنه لم يعد يرى لنفسه مكانا اقتصاديا في بلده.

هؤلاء ليسوا جيشا من الكسالى. إنهم جيش متفرق من العاطلين عن العمل، كل فرد فيه يخوض معركته منفردا، بلا خريطة واضحة ولا معلومات كافية ولا أفق.

والبطالة ليست مجرد نسبة في تقرير اقتصادي. إنها سنوات تضيع، وزواج يتأجل، وطموح ينطفئ، وثقة بالنفس تتآكل، وطاقة بشرية تتحول من قوة إنتاج إلى عبء، ثم إلى دافع للهجرة.

وهنا يجب أن نتوقف عن تحميل الشباب مسؤولية أزمة ليست من صنعهم.

الاقتصاد الحقيقي المنتج هو الذي يخلق فرص العمل المستدامة ويستقطب العمالة. الوظائف لا تخلق بالتصريحات، ولا بمجرد الإعلان عن استثمارات ضخمة. إنها تُخلق عندما تعمل المصانع وتتوسع الشركات، وتنتج الزراعة، وتنشط الورش، وتكبر المشروعات، وتزداد الصادرات، وتتراكم الاستثمارات في اقتصاد قادر على الإنتاج والمنافسة.

وهنا يأتي الدور الرئيسي للدولة. فالدولة ليست مطالبة بأن توظف كل شاب في القطاع العام، لكنها مسؤولة عن بناء البيئة الاقتصادية التي تجعل الاستثمار منتجا، وتحمي المنافسة، وتوفر البنية التحتية والطاقة والتمويل، وتربط التعليم والتدريب بحاجات الاقتصاد، وتدعم الصناعة والزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفتح الأسواق أمام المنتج السوري. والأهم أنها مطالبة بأن تجعل خلق فرص العمل هدفا اقتصاديا واضحا وقابلا للقياس، لا نتيجة جانبية نتمنى أن تأتي وحدها.

فالدولة التي تريد خفض البطالة لا يكفيها أن تعلن عن استثمارات؛ عليها أن تسأل: كم وظيفة مستدامة خلق هذا الاستثمار؟ وكم شابا دخل سوق العمل؟ وكم مصنعا بدأ الإنتاج؟ وكم مشروعا توسع؟ وكم فرصة عمل جديدة أضيفت بالفعل؟

لا نحتاج إلى المزيد من الأرقام اللامعة والوعود المؤجلة. نحتاج إلى اقتصاد ينتج، ويستثمر، ويصنّع، ويزرع، ويصدّر، ويوظف. الشباب لا يريدون صدقة، ولا خطابا تحفيزيا، ولا وعدا جديدا. يريدون حقهم الطبيعي في العمل.

ولهذا فإن السؤال الذي يجب أن يطرق أبواب المسؤولين بإلحاح هو: أين الوظائف التي وعدتم بها؟ وأين سوق العمل الذي طلبتم من هذا الجيل أن يبحث فيه؟

فجيل كامل ينتظر، والصبر الذي يستنزف اليوم لا يمكن تعويضه بتصريح جديد عن «فرص قادمة».

عمال الدواجن... الحلقة المنسية في صناعة تُدار على أكتاف المهمشين

حين يُفتح الحديث عن قطاع الدواجن في سورية، تتصدر المشهد عادةً أرقام الإنتاج، وأسعار الفروج، وتكاليف الأعلاف، وخسائر المربين، وأزمات الاستيراد والتصدير. أما العامل الذي يدخل المدجنة قبل الجميع ويغادرها بعد الجميع، ويحمل العلف وينظف الفضلات ويلتقط الطيور النافقة ويتعامل مع الأقفاص والمواد الكيميائية، فيكاد لا يظهر في الصورة. وكأن الفروج ينتج وحده، بلا يد عاملة تقف خلف كل دورة تربية.

في منشآت الدواجن، المرخصة منها وغير المرخصة، يعيش جزء من العمالة على هامش سوق العمل؛ عمال مؤقتون، مياومون، أو يعملون بنظام «الجمعية»، بلا استقرار وظيفي حقيقي ولا عقد واضح ولا ضمانات تقيهم تقلبات العمل. وبين حاجة العامل إلى أي دخل، وحاجة صاحب المدجنة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، تصبح اليد العاملة الحلقة الأسهل للضغط. وفي وقت تتحدث فيه الجهات الرسمية عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومنها أجور العمال، يبقى السؤال الأقل حضورا: كم يتقاضى العامل فعليا، وكم ساعة يعمل، وما الذي يحصل عليه إذا مرض أو أصيب؟

المشكلة لا تتوقف عند الأجر الهزيل وساعات العمل الطويلة، والعمل في أيام العطل، والمناوبات غير المنتظمة، والبقاء في موقع العمل لفترات ممتدة، كلها أمور يمكن أن تجعل يوم العامل أطول بكثير من يوم العمل الطبيعي. وفي المنشآت الصغيرة أو غير النظامية، يصبح تطبيق قواعد العمل والسلامة أكثر صعوبة، بينما يملك العامل الهش هامشا ضئيلا للاعتراض خوفا من خسارة مصدر رزقه.

والثمن الصحي ليس أقل قسوة. العامل يتعامل يوميا مع الغبار والريش والفضلات والأمونيا، ومع مواد التنظيف والتطهير، وقد يتعرض للحرارة والتهوية السيئة، وحمل أكياس العلف والصناديق، والانحناء والحركات المتكررة. كما أن الاحتكاك بالطيور المريضة أو النافقة يفتح بابا لمخاطر بيولوجية وأمراض حيوانية المنشأ. وفي كثير من الحالات، لا تكون معدات الوقاية الشخصية أو التدريب على استخدامها في مقدمة الأولويات.

المفارقة أن الدولة نفسها تتحدث اليوم عن تنظيم قطاع الدواجن ورفع كفاءة منشآته، بل وعن التوسع في المنشآت المرخصة وغير المرخصة ضمن خطط تطوير القطاع. لكن أي خطة لتنظيم الصناعة ستبقى ناقصة إذا نظرت إلى الدواجن بوصفها أعلافا وطيورا وأسعارا فقط، وتجاهلت الإنسان الذي يقف داخل الحظيرة.

فالقطاع الذي يوفر الغذاء وفرص العمل لا يمكن أن يكون مستقرا إذا كان جزء من قوته العاملة يعيش بلا عقد، وبلا تأمين، وبلا أجر عادل، وبلا حماية من مخاطر المهنة.

الدجاج ليس وحده من ينتج في هذه المنشآت؛ هناك أيضا استغلال صامت لعمالة لا تجد من يتحدث باسمها. والحديث عن إنقاذ قطاع الدواجن يجب أن يبدأ، قبل الأسعار والأرباح، من سؤال بسيط: من يحمي العامل الذي ينتج هذا الغذاء؟

حين يُلاحق الصغار ويستعرض الكبار ثرواتهم... أي مكافحة للفساد؟

تتكرر حملات «مكافحة الفساد»، وتُعلن بين فترة وأخرى إحالة موظفين إلى التحقيق، أو تنفيذ جولات تفتيش مفاجئة، أو ضبط حالات رشوة داخل بعض المؤسسات. وتُقدم هذه الإجراءات بوصفها دليلاً على الجدية في مواجهة الفساد، لكن السؤال الذي لا ينبغي تجاهله هو: لماذا تتركز الأضواء غالباً على الموظف الصغير، بينما يبقى الفساد الكبير، بمراكزه وشبكاته وأدوات حمايته، بعيداً عن المساءلة العلنية؟

لا أحد يستطيع تبرير الرشوة أو التقليل من أثرها. فالمواطن الذي يُجبر على دفع المال لإنجاز معاملة يفترض أن يحصل عليها بوصفها حقاً، يتعرض للابتزاز، وتتحول الخدمة العامة إلى سلعة، وتفقد المؤسسات جزءاً من ثقة الناس بها. لكن تحويل الفساد الصغير إلى الواجهة الوحيدة لمعركة «المكافحة» لا يعني بالضرورة مواجهة الفساد، بل قد يكون طريقة مريحة لحصر المشكلة في حلقاتها الأضعف والأكثر سهولة في الملاحقة.

فالفساد الصغير ظاهر وقريب من المواطن، ويمكن ضبطه في جولة تفتيش أو إثباته بشكوى أو تسجيله كحالة فردية. أما الفساد الكبير، فلا يتحرك بالضرورة عند نافذة خدمة، ولا يحتاج إلى طلب رشوة مباشرة. إنه يعمل داخل مواقع القرار، وفي مسارات الإنفاق والإيرادات، وعبر العقود والمشتريات والمناقصات والمزادات، ومن خلال الاستثناءات والصلاحيات الواسعة وتضارب المصالح. وقد يمر تحت غطاء قانوني وإداري متقن، بحيث تبدو الإجراءات سليمة في ظاهرها، بينما تُوجه الموارد العامة لخدمة مصالح خاصة.

لكن الفساد الكبير، رغم قدرته على التخفي، لا يبقى دائماً غير مرئي. ففي كثير من الأحيان تظهر آثاره في مظاهر الثراء الفاحش، والإنفاق الاستعراضي، والبذخ المنفصل عن واقع المجتمع، وفي أنماط من التعالي والتفاخر تستفز الناس الذين يكافحون لتأمين احتياجاتهم الأساسية. وحين يرى المواطن مسؤولاً أو صاحب نفوذ يعيش في رفاه مبالغ فيه، ويحيط نفسه بمظاهر القوة والامتياز، بينما تتراجع الخدمات وتزداد الأعباء وتتسع دائرة الفقر، يصبح السؤال مشروعاً: من أين جاءت هذه الثروة؟ وكيف تراكمت؟ وهل خضعت مصادرها للتدقيق والمساءلة؟

إن الاستفزاز لا يأتي من وجود الثروة وحده، ولا من حق أي شخص في تحسين مستوى حياته، بل من التناقض الصارخ بين الثراء المتفاخر والواقع العام، ومن غياب الشفافية حول مصادر الثروة، ومن الشعور بأن بعض المواقع تمنح أصحابها قدرة على تحقيق مكاسب لا تتناسب مع الدخل المعلن أو مع الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع. ويزداد هذا الشعور حين تُطلب من المواطنين مزيد من التضحيات، بينما تُعرض أمامهم مظاهر البذخ وكأنها لا تحتاج إلى تفسير.

ومع ذلك، فإن المظاهر وحدها ليست دليلاً قانونياً على الفساد، ولا يجوز تحويل الانطباعات إلى أحكام. لكنها مؤشرات تستحق السؤال والتدقيق، خصوصاً عندما تترافق مع غياب الإفصاح، أو تضارب المصالح، أو احتكار المعلومات، أو ضعف الرقابة. فالمحاسبة الجادة لا تقوم على الشائعات، بل على تتبع الأموال، ومراجعة الذمم المالية، والتحقق من مصادر الثروة، وربطها بالدخل المشروع، وإتاحة المعلومات للجهات الرقابية المستقلة.

وهنا يجب قول الحقيقة بوضوح: القضاء على الفساد الكبير هو الطريق الأكثر فاعلية للقضاء على الفساد الصغير. فالأخير لا ينشأ دائماً بوصفه انحرافاً فردياً منفصلاً، بل ينمو في بيئة ترى فيها بعض مواقع النفوذ فوق المساءلة، وتصبح فيها القوانين أكثر صرامة على الضعفاء وأقل فاعلية أمام الأقوياء. وحين يرى الموظف أن من يملك النفوذ يستطيع الإفلات من المحاسبة، بينما يُحاسب العامل الأدنى على كل مخالفة، تتحول مكافحة الفساد إلى نظام مزدوج؛ عقوبات في الأسفل وحصانة في الأعلى.

إن ملاحقة الرشوة عند نافذة الخدمة، مع تجاهل الفساد الذي قد يتخفى في العقود والصفقات والقرارات والاستثناءات، تشبه تنظيف واجهة مبنى تتآكل أساساته. وقد تنجح الحملات في تقليل بعض المظاهر مؤقتاً، لكنها لن تغير البيئة التي تسمح بإعادة إنتاجها. فالفساد لا يُهزم بتبديل بعض الأشخاص إذا بقيت القواعد نفسها، والثغرات نفسها، وشبكات الحماية نفسها.

ولا يعني ذلك إعفاء الموظف الصغير من المسؤولية أو تبرير الرشوة بضعف الأجور. فالظروف المعيشية الصعبة تفسر بعض أسباب انتشار الفساد، لكنها لا تجعله مشروعاً. غير أن تجاهل هذه الظروف يجعل المعالجة ناقصة؛ إذ لا يمكن مطالبة موظف يعيش تحت ضغط اقتصادي دائم بالنزاهة باعتبارها واجباً أخلاقياً مجرداً، بينما تعجز الأجور عن تغطية الاحتياجات الأساسية، وتترك الفجوة بين الدخل والإنفاق لتنتج أشكالاً مختلفة من الاستغلال.

لكن تحسين الأجور وحده لا يكفي. فقد يبقى الفساد قائماً إذا استمرت القوانين مليئة بالثغرات، والتعليمات غامضة، والإجراءات معقدة، والصلاحيات غير منضبطة، والرقابة لاحقة وانتقائية. لذلك، فإن مكافحة الفساد تتطلب معالجة متزامنة للثغرات المعيشية والقانونية والإدارية والرقابية، مع إعطاء الأولوية للمواقع التي تملك القدرة الأكبر على إنتاج الضرر العام.

ويجب أن تبدأ الرقابة من الأماكن التي تتركز فيها السلطة والمال، لا من المواقع الأسهل في الاستهداف فقط. فالمؤسسات والجهات المتحكمة بالإنفاق والإيرادات، والمشتريات والعقود والمناقصات والمزادات، ومنح التراخيص والاستثناءات، يجب أن تخضع لرقابة استباقية ودائمة، لا لعمليات تدقيق تأتي بعد إتمام الصفقة وضياع المال العام.

فالرقابة اللاحقة قد تكتشف المخالفة، لكنها كثيراً ما تصل بعد وقوع الضرر، حين تكون العقود قد نُفذت والأموال قد صُرفت والوثائق قد أغلقت والمسؤوليات قد توزعت بطريقة تجعل تحديد المتسبب أمراً بالغ الصعوبة. أما الرقابة الاستباقية، فتقوم على تحليل المخاطر، وكشف تضارب المصالح، ومراجعة الشروط والأسعار والإجراءات قبل إبرام العقود، ومنع الاستثناءات غير المبررة قبل أن تتحول إلى أبواب للفساد.

وفي المواقع التي تشهد احتكاكاً مباشراً بين الموظف والمواطن، ينبغي تقليل السلطة التقديرية، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع الأتمتة، وإتاحة تتبع المعاملات. فكل خطوة غامضة، وكل تأخير غير مبرر، وكل قرار يعتمد على مزاج الموظف، يمكن أن يتحول إلى منفذ للرشوة أو المحسوبية. كما يجب أن تشمل الرقابة أنماطاً أكثر تطوراً، مثل «الرشوة المؤجلة»، حيث يُدفع المقابل بعد إنجاز المعاملة أو خارج المؤسسة، للالتفاف على الرقابة التي تركز على لحظة تقديم الخدمة فقط.

المظاهر وحدها ليست دليلاً قانونياً على الفساد ولا يجوز تحويل الانطباعات إلى أحكام لكنها مؤشرات تستحق السؤال والتدقيق خصوصاً عندما تترافق مع غياب الإفصاح

ولا يجوز قياس نجاح مكافحة الفساد بعدد الموظفين الذين أوقفوا أو أحيلوا إلى التحقيق. فالرقم قد يكون كبيراً، لكن السؤال هو: هل أغلقت الثغرات؟ هل استرد المال العام؟ هل خضعت العقود الكبرى للتدقيق؟ هل كشف تضارب المصالح؟ وهل وصلت المساءلة إلى أصحاب القرار، أم توقفت عند من نفذ التعليمات أو شغل الحلقة الأضعف؟

إن المحاسبة التي تبدأ من الموظف الصغير وتتوقف قبل الوصول إلى مواقع النفوذ لا تجفف منابع الفساد، بل تعيد ترتيب واجهته. وقد تمنح انطباعاً بالحزم، لكنها لا تفسر لماذا تتكرر المخالفات، ولا لماذا تبقى بعض المواقع قادرة على إنتاج الامتيازات وحماية أصحابها.

المعركة الحقيقية ضد الفساد تبدأ من الأعلى، لأن الفساد الكبير هو الأقدر على صناعة البيئة التي يتكاثر داخلها الفساد الصغير. وحين تخضع مراكز القرار للشفافية، وتُراجع مصادر الثروة، وتُكشف المصالح المتعارضة، وتُراقب العقود قبل إبرامها، وتُرفع الحماية عن أصحاب النفوذ، تضيق المساحات التي يتحرك فيها الفساد في المستويات الأدنى.

أما الاستمرار في مطاردة الرشاوى الصغيرة، بينما تبقى الثروات غير المفسرة ومظاهر البذخ والاستعراض بعيدة عن التدقيق، فلن يقنع الناس بأن العدالة تُطبق على الجميع. فالمواطن لا يقيس جدية مكافحة الفساد بعدد البيانات ولا بعدد الموظفين الذين أحيلوا إلى التحقيق، بل بما يراه من عدالة في توزيع المسؤولية، وشفافية في إدارة المال العام، ومساءلة تصل إلى الأقوياء قبل أن تتوقف عند الضعفاء.

إن بناء دولة تحترم مواطنيها لا يتحقق بمنع الموظف فقط من طلب الرشوة، بل بمنع أصحاب السلطة والنفوذ من تحويل الموقع العام إلى مصدر للثروة والامتياز. وعندما تبدأ المحاسبة من مراكز القرار، وتُغلق المنافذ الكبرى، وتصبح الشفافية قاعدة لا استثناء، يصبح تراجع الفساد الصغير نتيجة طبيعية لإصلاح حقيقي، لا مجرد وعد يتكرر في حملات موسمية.

برافين ساوهني: قراءة لخبير

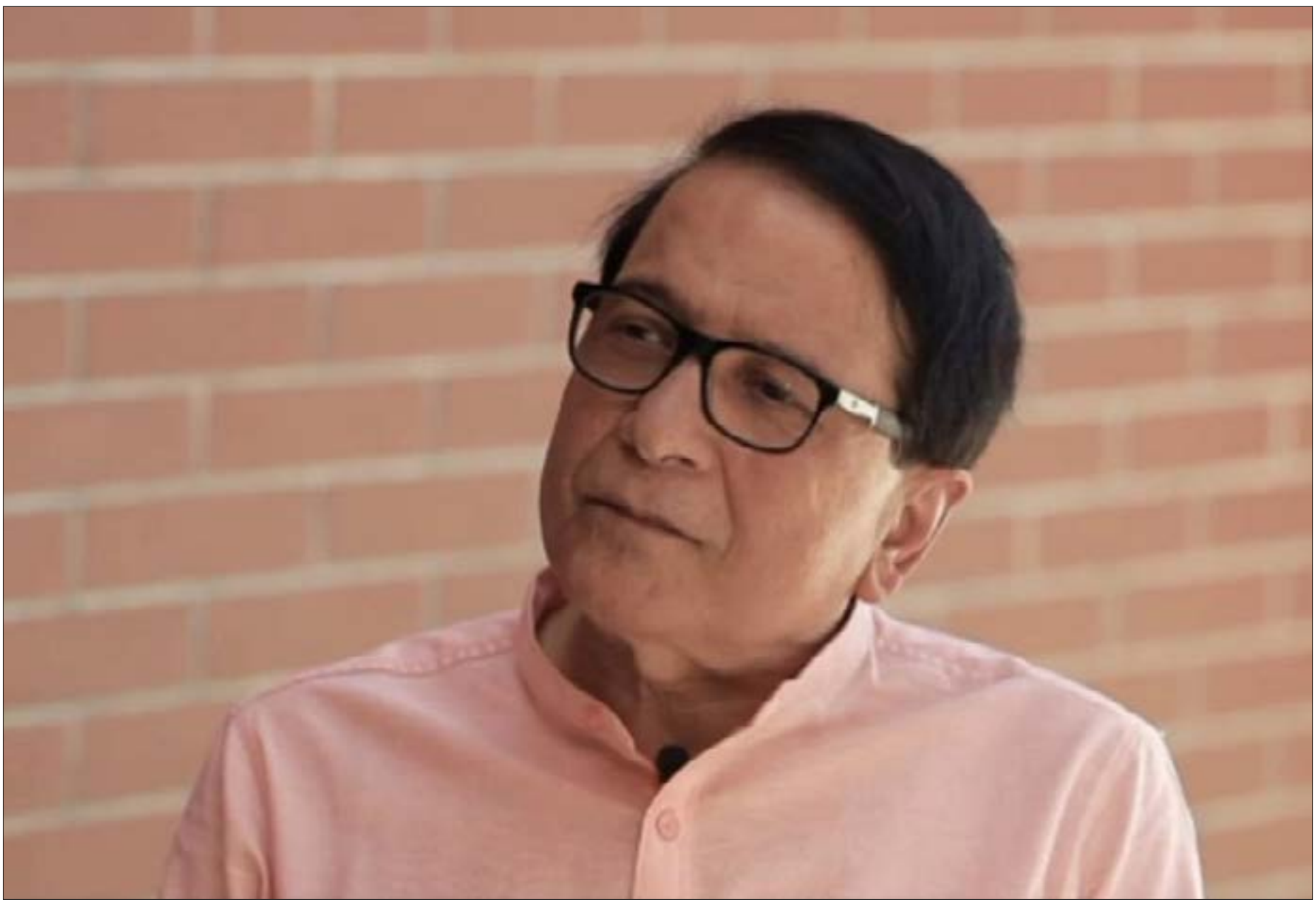

تقدم قاسيون في هذه المادة، ترجمة للأجزاء الأساسية من مقابلة أجراها البودكاستر ماريو نوفل، مع العسكري المتقاعد والخبير الهندي المعروف برافين ساوهني Pravin Sawhney يوم الثلاثاء 11 آب الجاري، حول «اتفاق مكة» بين السعودية، باكستان، وتركيا.

■ ترجمة وإعداد قاسيون

ترامب أمام خيار وحيد

أهم وأشد الأمور إثارة للاهتمام هو أنهم [الإيرانيون] قالوا: «لن نفتح المضيق إلا إذا غادرت القوات الأمريكية المنطقة». هذه مسألة كبيرة جداً. ولماذا هي مسألة كبيرة؟ لأنهم مستعدون بالفعل للإطار الإقليمي الذي يشكل اتفاق مكة للدفاع المشترك محوره الأساسي.

هم مستعدون لذلك، ويعرفون جيداً أن ترامب والعالم وأمريكا لا يستطيعون ببساطة الانتظار حتى عام 2029، لأن الاقتصاد العالمي يتأثر مع كل يوم يمر، وأمريكا تتأثر مع كل يوم يمر. وكما نعلم جميعاً، فإن الاحتياطيات الاستراتيجية للنفط في أمريكا انخفضت إلى مستويات كانت عليها في عام 1983. ويقال الآن إن ما لديها يكفي لنحو 40 أو 43 يوماً فقط.

أما فيما يتعلق بمسألة الصواريخ والصواريخ الاعتراضية؛ فعلى الرغم من وجود تقارير تفيد بأن البنتاغون طلب من جميع الشركات الكبرى أن تسرّع كل شيء وأن توفرها خلال 21 يوماً، فإن الأمر سيستغرق ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وبالتأكيد لن يحدث ذلك قبل ثلاث سنوات.

المخزونات منخفضة جداً، وعلى جميع المستويات، سواء كنا نتحدث عن SM-3 أو SM-6 أو ثاد «THAAD» أو باتريوت. أتحدث هنا عن جميع الصواريخ الاعتراضية.

وكذلك، عندما نتحدث عن الصواريخ الاعتراضية «الإسرائيلية»، فإننا نتحدث عن آرو 2 وآرو 3، ونتحدث عن القبة الحديدية، ومقلاع داود، هذه أيضا جميعها مخازينها منخفضة.

وعندما نتحدث عن الصواريخ الهجومية، فنحن نعلم أن مخزونات صواريخ توماهوك منخفضة جداً.

وباختصار، الرئيس ترامب في مأزق كبير. والخيار الوحيد المتاح له الآن هو التحدث إلى الوسيط، وهو قائد الجيش الباكستاني. وعندها سيقوم قائد الجيش الباكستاني بدوره بالتحدث مع القيادة العليا الإيرانية، لمعرفة ما إذا كان الرئيس ترامب، للمرة الأخيرة، مستعداً للجلوس إلى طاولة المفاوضات والتفاوض بجدية، أو التحدث بشأن مذكرة التفاهم. هذا هو الخيار الوحيد.

وثيقة استسلام

الجميع يفهم أن مذكرة التفاهم هذه، كما يقول معظم المحللين الأمريكيين، هي وثيقة استسلام بالنسبة للأمريكيين، وهي ما وقّعه ترامب. لكن عليهم أيضاً أن يفهموا، وكثيرون منهم يفهمون ذلك، أن هذه مذكرة تفاهم جاءت نتيجة للحرب.

هناك نقطة أساسية يجب فهمها، وهي أن هذه الحرب انتهت فعليا في 8 نيسان/أبريل. ففي 8 نيسان انتهت الحملة الجوية التي استمرت 39 يوما. وبالنسبة للأمريكيين، فقد فشلوا في تحقيق الهيمنة الجوية، كل ما لديهم هو تفوق جوي وليس هيمنة جوية.

أما ما أثبته الإيرانيون وأظهروه خلال هذه الأيام الـ39 فهو هيمنة صاروخية، وهذه مسألة كبيرة جدا.

لذلك انتهت الحرب في 8 أبريل. ولهذا، في 11 أبريل، إذا كنت تتذكر، ذهب الفريق الأمريكي بقيادة جي دي فانس «نائب الرئيس الأمريكي» إلى إسلام أباد، ولم يبقوا هناك سوى 21 ساعة. وبعد ذلك، منذ 8 أبريل، كل ما يفعله ترامب هو الانتظار والأمل في أن يحدث شيء ما. أما كل تهديداته من قبيل: «سأفجر جميع منشآت الطاقة الإيرانية»، فهي بلا معنى على الإطلاق. إنه لا يستطيع فعل ذلك أبدا؛ لأنه إذا فعل ذلك، فإن الإيرانيين سيفعلون الشيء نفسه بدول مجلس التعاون الخليجي، وعندها تنتهي الإمبراطورية الأمريكية، في الحال.

لذلك لا خيار أمامه والعالم يفهم ما يجري، ويعرف أن أمريكا خسرت الحرب.

أمريكا خسرت الحرب الجوية ضد إيران في الثامن من أبريل ومخزونها الصاروخي ينضب وخيار ترامب الوحيد هو التفاوض عبر باكستان

«الأمن الجماعي» و«الردع الجماعي»

عندما تنظر إلى المذكرة الصحفية التي أصدرتها وزارة الخارجية الباكستانية في 7 آب/ أغسطس، وتقرأ إلى جانبها المنشور الذي نشره الرئيس أردوغان على منصة «إكس»، تصبح عدة أمور واضحة جدا.

أولاً، عندما تنظر إلى المذكرة الصحفية، تجد استخدام عبارتين مميزتين جداً: الأمن الجماعي والردع الجماعي.

من أين جاءتا؟

أولا وقبل كل شيء، هذا اتفاق دفاع مشترك، وليس تحالفا. وليس شيئا شبيها بحلف الناتو. إنه مختلف تماما؛ لأننا عندما نتحدث عن حلف الناتو، نتحدث عن تحالف، أي تحالف عسكري، ونتحدث عن الأمن باعتباره لعبة محصلتها صفر. ونتحدث عن الأمن المطلق، وهذا يقود إلى الصراعات، ويقود إلى الحرب؛ أما هنا، فنحن أمام تفكير جديد تماما.

سأتحدث أولا عن الأمن الجماعي. إنه تفكير جديد للنظام العالمي الجديد، وهو أمر فشل الأمريكيون، ومعظم الأمريكيين الممتلئين كثيرا بذاتهم، في محاولة فهمه.

لماذا أقول إن الحرب انتهت في 8 أبريل؟ لأنك تتذكر أنه في 27 أبريل، سافر عباس عراقجي إلى روسيا. وفي سان بطرسبورغ عقد اجتماعا استمر ساعة ونصف مع بوتين، ثم عاد. وبعد ذلك، في 6 مايو، سافر إلى بكين وأجرى محادثات مع وانغ يي «وزير الخارجية الصيني». وعندما عاد، نعرف أنه في 17 يونيو تم توقيع مذكرة التفاهم.

الإيرانيون يسمونها مذكرة تفاهم إسلام آباد، لأن الإيرانيين يعرفون أن إسلام آباد سيكون مطلوبا منها أن تقوم بالكثير من العمل. لأن هناك رؤية معينة جاء بها عراقجي، وهذه الرؤية تحتاج إلى أن تُطبّق في غرب آسيا... دعني أخبرك أولا عن هذه الرؤية.

إنها رؤية تسمى الأمن الجماعي، وهي عكس الدفاع الجماعي، وهي عكس ما يفعله حلف الناتو، وهي عكس التحالف العسكري.

هنا لا يتم النظر إلى الأمن المطلق، بل إلى الأمن النسبي؛ أي أن أمنك يجب ألا يكون على حساب أمن الآخرين. وبعبارة أخرى، فإن

هندي في «اتفاق مكة»

مفهوم الأمن الجماعي يتطلب من الطرفين، أو من الأطراف، التفاوض. لأن التركيز في الأمن الجماعي ليس على الأمن، وإنما على التنمية والتقدم؛ وبالتالي، يجب أن ينظر إلى السلام باعتباره أمرا حقيقيا، وأن يكون الأمن نسبيا. باختصار، هذا هو التفكير الروسي والصيني، وهذا هو مصدره. وهذه خلفية أخرى، لكنني لن أدخل فيها الآن.

كانت هذه هي الرؤية التي حملها عراقجي، والإيرانيون واضحون جدا في أن الباكستانيين سيكون مطلوبا منهم القيام بعمل كبير في إطار هذه الرؤية. ولهذا، في 23 يونيو، قام بزشكيان «الرئيس الإيراني» بزيارة دولة إلى باكستان، وكان الباكستانيون يعرفون سبب زيارته.

ومن بين الأمور العديدة التي وردت في المذكرة الصحفية، لم يذكر الأمر الأساسي صراحة، وهو أنه ذهب بالطبع لمناقشة هذا الأمر مع الباكستانيين، ولإدخالهم في هذه الرؤية التي أعلن عنها عراقجي أخيرا في 29 يونيو.

وبمجرد أن أصبح الباكستانيون على متن القطار، أعلن عراقجي في 29 يونيو للمرة الأولى مصطلح «الإطار الجديد للأمن الإقليمي»، وشرح ذلك أيضا، وقال إن القوى العسكرية الخارجية يجب أن تستبعد من هذا الإطار، وإن على قوى المنطقة أن تعمل معا من أجل إيجاد أمنها الخاص، وأن تجد حلولها الخاصة لجميع مشكلاتها، هذا هو الأمر.

وبالنسبة إلى الباكستانيين، أراد الباكستانيون بعد ذلك أن يدخلوا الأتراك أيضا في هذا الإطار، لأنك تتذكر أنه خلال شهري مارس وأبريل، كان هناك رباعي غير رسمي يعمل، ومرة أخرى بدأ الكثير من المحللين الأمريكيين بالحديث عن أنه سيتحول إلى تحالف.

الدول الأربع كانت هي الدول الثلاث التي وقعت الآن اتفاق مكة إضافة إلى مصر. كان التجمع غير الرسمي موجودا. والآن انضمت ثلاث منه معا، بعد أن سافر المشير عاصم منير في 13 يوليو إلى تركيا لمدة يومين، والتقى بالرئيس التركي وبالقيادة العسكرية العليا في تركيا، وتمكن من إدخالهم في هذا الإطار، وبعد ذلك تم توقيع اتفاق مكة للدفاع المشترك.

السبب في استبعاد مصر هو أن مصر وقعت اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 مع «الإسرائيليين»، وهذه الاتفاقية تمنع المصريين من أن يكونوا جزءا من أي ترتيبات أو اتفاقيات تعمل ضد «إسرائيل».

هذا المفهوم الأول، أما المفهوم الثاني الموجود في المذكرة الباكستانية، فهو ما يسمى الردع الجماعي، وهذا أيضا أمر مختلف. الأمر لا يتعلق، كما تعلم، بأن الهجوم على واحد يعني الهجوم على الدول الثلاث كلها. لا، ليس الأمر كذلك. هناك عنصران في الأمر...

عندما نتحدث عن الردع الجماعي، فهذا يعني أنك تردع الطرف الآخر، وبالتالي، فإن الدول الثلاث، بمجرد أن تكون معا وتوقع الاتفاق، تشكل رادعا للقوى الخارجية. وفي غرب آسيا، يشكل هذا بالطبع رادعا لـ«إسرائيل». هذه نقطة أولى، هذه هي مسألة الردع.

وكجزء من الردع والتعاون الذي سيكون بينها في المجال الدفاعي، يمكنها تنفيذ مشاريع مشتركة. ويمكنها أيضا إجراء تدريبات مشتركة، على سبيل المثال، من أجل تعريف كل طرف بقوات الطرف الآخر. كل هذا ممكن. أما فيما يتعلق بما كان يقال عن المادة الخامسة لحلف الناتو، وتشبيه الأمر بما يوجد ضمن اتفاق مكة، فلا، هذا ليس المادة الخامسة للناتو، إنه أمر مختلف؛ لأن أردوغان، إذا نظرت إلى منشوره في اليوم نفسه، قال بوضوح شديد إن الأمر يتعلق بالدفاع، وليس بالهجوم، وإن الدفاع هنا محدد وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إذا نظرت إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فهي تقول بوضوح إن الدولة التي تدافع عن نفسها، أي الدولة التي تعرضت لهجوم، لها الحق في الدفاع عن نفسها، وبالتالي ستقاتل، وستبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لكن هل ستأتي الدول الثلاث كلها وتنضم إلى القتال؟ لا.

لأن الميثاق نفسه يقول بوضوح إن هناك طريقتين للدفاع يمكن القيام بهما بموجب المادة 51؛ الأولى هي الدفاع الفردي عن النفس، والثانية هي الدفاع الجماعي عن النفس.

وهذا يعني، على سبيل المثال، وبشكل افتراضي، إذا اندلعت حرب أو قتال بين تركيا و«إسرائيل»، فإن تركيا هي التي ستقرر ما الذي تريده من الشريكين الآخرين. قد تريد فقط بعض التكنولوجيا، أو قد تريد دعما عملياتيا، أو قد تريد المال، أو ربما تريد قوات. وهذا هو الخيار الأخير.

إذن ليس الأمر وكأن المادة الخامسة تنص على أن الجميع يجب أن يدخلوا الحرب، ولهذا يجب النظر إلى المادة 51، لأن الرئيس التركي لفت الانتباه إليها بالفعل.

الصين وروسيا ترحبان

اليوم صدر منشور باسم وانغ يي «وزير الخارجية الصيني»، يقول فيه بوضوح إن الصين ترحب باتفاق مكة، الذي هو في الأساس اتفاق يتعلق بإطار الأمن الإقليمي، حيث سيقوم اتفاق الدفاع بالكثير من العمل، وهذا من أجل استقرار المنطقة.

إذا نظرت إلى كل ما أصدرته إيران، فإن الهدف هو الاستقرار، والاستقرار سيؤدي إلى التنمية والتقدم. وبالنسبة إلى الصينيين، فإن وانغ يي رحب به.

وبعد ذلك قيل أيضا إن الصينيين يريدون إقامة ميثاق أمني بين الصين والدول الإسلامية. إذن الصين تدعم هذا الأمر.

في السابق كان الأمر غير رسمي، عندما التقى عراقجي بوانغ يي في بكين، أما الآن فقد أصبح الأمر رسميا.

بالنسبة إلى الروس، إذا نظرت إلى مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي لعام 2023، فستجد فقرة منفصلة تتحدث عن الحاجة إلى علاقات وثيقة بين روسيا والدول الإسلامية. إذن، هذه هي الخلاصة:

ما يجري العمل عليه هو أنه بمجرد أن يغادر الأمريكيون غرب آسيا، وهو أمر سيحدث عاجلا أم آجلا، ستكون هناك حاجة إلى بنية أمنية إقليمية، وهذه هي البنية التي اقترحها الإيرانيون، ولهذا السبب كانت إيران طوال الوقت، كما قلت في برنامجك أيضا، تركز على الدبلوماسية، ولهذا السبب قلت في برنامجك إن إيران لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، لأن الأسلحة النووية تتعارض مع مفهوم الشراكة، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيُظهر لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أن إيران قوة مهيمنة، وعندها ستحتاج الدول الأخرى أيضا إلى الأسلحة النووية. ولذلك قاموا بالكثير من العمل في هذا المجال، وهاتان القوتان العظميان جاءتا الآن علنا لدعم هذا التوجه «الصين وروسيا»، لذلك أعتقد أن ما حدث بالفعل أمر بالغ الأهمية.

أصل الفكرة!

إن مفهوم النظام العالمي الذي تهيمن عليه أمريكا، وقبله العالم ثنائي القطبية، كان يقوم على تفكير مختلف تماما؛ كان ذلك التفكير قائما على لعبة محصلتها صفر، وهذا هو مفهوم حلف الناتو، وهذا كان أيضا مفهوم حلف وارسو.

انظر، كل هذه الدول كانت مجتمعة في حلف الناتو. إنها المادة الخامسة: الهجوم على دولة واحدة يعني أن الجميع ينضمون إلى الحرب. هذا هو الأمن المطلق.

أما هنا فالحديث هو عن الأمن النسبي؛ هناك تُعطى الأولوية للأمن، بينما هنا تُعطى الأولوية للتنمية.

ما حدث هو أننا نعرف أنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وصل شي جين بينغ إلى السلطة في الصين. وكانت أول زيارة خارجية له إلى روسيا، وقد حدثت في مارس/آذار 2013، في العام التالي. هناك التقى بالرئيس بوتين، وبعد ذلك ألقى كلمة في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، وكانت هذه الكلمة في 23 مارس/آذار 2013. وفيها تحدث للمرة الأولى عن نوع جديد من العلاقات الدولية. وكان ذلك بعد المشاورات التي أجراها مع بوتين. وهناك أربعة أو خمسة أمور أساسية تتعلق بهذا النوع الجديد من العلاقات الدولية، أحدها هو الأمن الجماعي، والثاني هو المساواة في السيادة، أي أن يكون لكل دولة الحق في تحديد مسار تنميتها، وتحديد سياستها الخارجية، وهو أمر غير متاح في عالم القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة؛ فالأمريكيون يخبرون الدولة من أين ينبغي أن تشتري النفط، ومع من ينبغي أن تتعامل، ومع من لا ينبغي أن تتعامل. وضمن مفهوم المساواة في السيادة أن يتم كل شيء في إطار الأمم المتحدة، والأمر نفسه ينطبق الآن عندما تتم الإشارة إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض.

وباختصار، هذه هي الرؤية التي تصورتها القوتان العظميان في العالم المتعدد الأقطاب، الصين وروسيا، في مارس/آذار 2013.

وفي العام نفسه، بعد أن ألقى الرئيس شي خطابه في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، أعلن مبادرة الحزام والطريق، وكان ذلك في عام 2013.

هذه هي الخلفية، وهذا هو الاتجاه الذي أعتقد أن غرب آسيا والعالم يتجهان إليه، وهذه أخبار جيدة بالنسبة إلى الجنوب العالمي. هذا يتعلق بالاستقرار، وبإنهاء الحروب، شريطة، بالطبع، أن نرى متى سيغادر الأمريكيون غرب آسيا في نهاية المطاف.

من المحيطي إلى القاري

من أين جاء هذا الأمر؟ ولماذا كانت هناك حاجة إلى وجود هذا الأمن الجماعي؟ أعني، طوال تاريخنا العسكري، كان الأمر دائما يتعلق بالأمن المطلق، وهو ما أدى إلى الحروب. لماذا ظهر هذا المفهوم الآن؟ والسبب بسيط جدا. لأن الجغرافيا السياسية للعالم تحولت للمرة الأولى من المحيط الأطلسي إلى آسيا والمحيط الهادئ، وإلى المنطقة التي توجد فيها الدول النامية والأقل نموا، أو ما يسمى دول الجنوب العالمي. وهذه هي الدول التي تضع كل أموالها وآمالها في التنمية، ولهذا فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية، الموجودة في نحو 151 دولة من أصل 193 دولة في العالم، تتركز كلها تقريبا في دول الجنوب العالمي ولهذه الدول تحديدا صاغت الصين وروسيا هذه الرؤية.

هذه الدول سعيدة بهذا الأمر لأنها تقول: نعم، لدينا مشكلات. وكل دولة لديها مشكلات تتعلق بحدودها وبأمنها، لكن دعونا نحلها من خلال المفاوضات، وهذا هو ما تحدث عنه الصينيون؛ فقد تحدث شي جين بينغ علنا عن ذلك في عام 2022 باعتباره مبادرة الأمن العالمي، وتحدث الرئيس بوتين عن ذلك في عام 2024 باعتباره البنية الأمنية الأوراسية.

ضد الحوثيين؟

لا تتوقع أن يأتي الباكستانيون ويبدأوا القتال مع اليمنيين، هذا لن يحدث، هذه هي النقطة التي أقولها؛ لن يحدث ذلك؛ فالأمر لا يتعلق بجلب المزيد والمزيد من الدول، ثم جعل الجميع يقاتلون الجميع. لا، هذا لن يحدث، لأن التركيز في مكان آخر. الصينيون لن يسمحوا للباكستانيين بفعل ذلك.

والإيرانيون أطلقوا على مذكرة التفاهم اسم مذكرة إسلام آباد لأن باكستان تنظر إلى شيء مختلف تماما. انظر، الأمن الذي سيحل محل الإطار الأمريكي، سيكون أفضل بكثير. ولماذا سيكون أفضل؟ لأن الأمن الأمريكي كان دائما غير مُختبَر. كان الأمن الأمريكي المقدم لدول مجلس التعاون الخليجي غير مُختبَر، وفشل عند أول اختبار.

السعوديين سيدركون عاجلا أم آجلا أنه: «حسنا، هذه هي الطريقة التي يجب أن يتم بها الأمر. علينا أن نجلس ونتحدث مع اليمنيين حول القضايا العالقة»، وسترى ذلك يحدث. لا توجد طريقة أخرى... سيستمر هذا لبعض الوقت، لأن الأمر يتعلق بعقلية، وتغيير العقلية يستغرق وقتا.

اتفاق مكة العسكري الدفاعي المشترك لا يشبه الناتو بل يعتمد الردع الجماعي والأمن النسبي ويهدف للتنمية بدعم صيني وروسي وإيران

حين يُدفع ثمن أزمة السيولة من جيب الفلاح...

تعميم المصرف الزراعي... حق مؤجل ودَين مُعجل

في 12 آب 2026 أصدر المصرف الزراعي التعاوني تعميماً جديداً يحدد آلية صرف مستحقات الفلاحين عن محصول القمح للموسم 2025–2026، معللاً ذلك بعدم توفر السيولة اللازمة من مصرف سورية المركزي لصرف كامل المستحقات. وبحسب التعميم، تُحول 25% من صافي مستحقات الفلاح إلى حسابه عبر «شام كاش»، فيما تُصرف الـ75% المتبقية وفق التعليمات المعمول بها، مع حسم المديونية المستحقة للمصرف قبل احتساب الصافي.

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى إجراءً مالياً اضطرارياً فرضته ظروف السيولة. لكن عند وضعه في سياق واقع الفلاح وتكاليف الإنتاج ومواعيد المواسم الزراعية، فإن التعميم يطرح أسئلة أكبر بكثير من مجرد كيفية تحويل الأموال.

السؤال الحقيقي هو: لماذا يدفع الفلاح ثمن مشكلة لم يكن طرفاً فيها؟

الفلاح عندما سلم محصوله لم يكن قد وقع على شرط يقول له: انتظر حتى تتوفر السيولة. ولم يوافق على تأخير مستحقاته، ولم يتعهد بتحمل تبعات نقص السيولة لدى المصرف المركزي، ولم يوافق على أن تُحسم ديونه مباشرة من قيمة محصوله، ولم يُطلب منه أصلاً أن يجعل «شام كاش» قناة إلزامية للحصول على جزء من حقه.

لقد فعل ما عليه: زرع، وأنفق، وأنتج، وحصد، وسلم محصوله.

وبمجرد تسليم المحصول وقبوله، تصبح قيمته حقاً مالياً للفلاح، وليست منّة من الدولة ولا مساعدة تنتظر ظروف السيولة.

أزمة السيولة ليست أزمة الفلاح

يمكن تفهم أن تواجه الدولة أو المصرف المركزي صعوبات في السيولة. لكن تفهم السبب لا يعني قبول تحميل نتائجه للطرف الأضعف في سلسلة الإنتاج.

فإذا كانت السيولة لا تكفي لدفع كامل المستحقات، فلماذا يكون الفلاح هو من ينتظر؟ ولماذا لا يُعالج العجز في مكانه الطبيعي ضمن السياسة المالية والنقدية، بدل تحويله إلى أزمة سيولة لدى المنتج؟

الأكثر إثارة للاستغراب أن حق الفلاح يصبح مؤجلاً، بينما حق المصرف يصبح معجلاً.

فالتعميم ينص على حسم المديونية المستحقة للمصرف من قيمة المحصول قبل تحويل الـ25% من صافي المستحقات إلى «شام كاش».

وهنا لا بد من السؤال بصراحة: إذا كانت السيولة غير متوفرة لدفع كامل حق الفلاح، فلماذا تصبح الأولوية لتحصيل كامل ما عليه للمصرف؟

لا أحد ينكر حق المصرف في تحصيل ديونه. لكن حماية حق المصرف لا تعني بالضرورة استنزاف السيولة المتاحة لدى الفلاح، خصوصاً عندما تكون هذه السيولة نفسها ضرورية لإعادة تشغيل العملية الإنتاجية.

> **حق الفلاح المؤجل يقابله دين معجل وأزمة السيولة تُحمّل على منتج القمح دون مراعاة تكاليف الموسم القادم فكيف يستمر الإنتاج؟**

الفلاح لا يعيش موسماً واحداً

المشكلة الأساسية أن التعامل مع دين الفلاح يجري وكأن الموسم الزراعي انتهى بمجرد تسليم القمح.

لكن الزراعة ليست موسماً منفصلاً عن آخر. الفلاح الذي سلم محصوله اليوم يحتاج غداً إلى البذار والأسمدة والمبيدات والمحروقات وأجور العمال والحراثة والري وسائر مستلزمات الموسم الجديد.

وقد يكون الدين الذي يريد المصرف تحصيله أصلاً ناتجاً عن تمويل مستلزمات الموسم الماضي.

فما المنطق في أن نحسم منه كامل الدين، ثم نتركه يبحث من جديد عن المال ليزرع الموسم القادم؟

هنا تتحول عملية تحصيل الدين إلى خطر على الإنتاج نفسه. فالمصرف قد يستوفي ديناً اليوم، لكنه قد يفقد قدرة الفلاح على الإنتاج غداً.

وهذا ليس في مصلحة المصرف ولا الدولة ولا الاقتصاد ولا الأمن الغذائي.

والأجدى كان اعتماد معالجة أكثر توازناً: جدولة الديون، تأجيل الأقساط الزراعية، أو ترك حد أدنى من رأس المال التشغيلي للفلاح قبل الحسم. خصوصاً أن المصرف أصدر خلال العام نفسه تعليمات لتسوية القروض الزراعية المتعثرة، بما شمل إعفاءات من فوائد وغرامات وشروط لإعادة معالجة الديون.

وماذا عن كلفة التأخير؟

هناك جانب آخر لا يجوز تجاهله: تأخير الدفع له كلفة حقيقية على الفلاح.

فالفلاح الذي كان يفترض أن يحصل على قيمة محصوله بعد التسليم، ويستخدمها لشراء مستلزمات الموسم القادم، يجد نفسه بعد أشهر أمام أسعار جديدة وتكاليف أعلى، بينما ماله لا يزال عالقاً.

لذلك فإن الحديث عن صرف المستحقات من دون احتساب كلفة التأخير يتجاهل خسارة فعلية يتحملها الفلاح.

وكان المنتظر أن تُبحث آلية تعويض عن التأخير محسوبة يوماً بيوم اعتباراً من تاريخ تسليم المحصول وحتى تاريخ قبض المستحقات، لأن من يؤخر حقاً مالياً ليس من العدالة أن يجعل صاحب الحق يتحمل وحده كلفة الانتظار.

فالفلاح لم يوافق على أن يكون ممولاً مجانياً للدولة.

«شام كاش...» لماذا الحصرية؟

ثم تأتي مشكلة أخرى: فرض «شام كاش» للحصول على الـ25%.

فالتعميم يطلب من الفروع استكمال بيانات الفلاحين وأرقام حساباتهم على «شام كاش»، وتحويل النسبة المحددة إلى تلك الحسابات.

وفي حال عدم وجود حسابات جارية، تُفتح حسابات للفلاحين تمهيداً للتحويل.

لكن ماذا عن الفلاح الذي لا يملك حساباً في «شام كاش»؟ ماذا عن كبار السن؟ ماذا عن سكان المناطق الريفية الذين يواجهون صعوبات تقنية أو ضعفاً في الاتصال أو لا يستخدمون المحافظ الإلكترونية أصلاً؟

لماذا يتحول امتلاك حساب في تطبيق محدد إلى شرط عملي لقبض جزء من ثمن محصول الفلاح؟

فالفلاح لم يبع القمح إلى «شام كاش». لقد باعه للدولة.

وكان يمكن اعتماد عدة وسائل للدفع: المصرف الزراعي، الحساب المصرفي، التحويل الإلكتروني، أو «شام كاش» لمن يرغب. أما تحويل وسيلة دفع واحدة إلى قناة حصرية، فهو يضيف عبئاً جديداً إلى فلاح ينتظر أصلاً حقه.

الدفع الإلكتروني يجب أن يكون وسيلة لتسهيل حصول الفلاح على ماله، لا شرطاً جديداً للحصول على ماله.

من يتحمل كلفة الأزمة؟

إذا جمعنا عناصر التعميم نجد صورة شديدة القسوة:

السيولة غير متوفرة، فينتظر الفلاح.

تصل سيولة محدودة، فيُحسم منها دين المصرف.

ثم يُطلب منه استخدام قناة دفع محددة للحصول على جزء مما تبقى.

وفي الوقت نفسه عليه أن يؤمن مستلزمات موسم جديد.

وفي كل مرحلة تقريباً، يبدو أن الفلاح هو الطرف المطلوب منه أن يتحمل وينتظر ويتكيف. لكن لماذا؟

الفلاح ليس مسؤولاً عن نقص السيولة. وليس مسؤولاً عن إدارة السياسة النقدية. وليس مسؤولاً عن اختيار قناة الدفع. وليس من العدل أن يتحمل وحده كلفة التأخير.

إن قيمة المحصول حق للفلاح، وليست مكافأة على حسن الانتظار. وإذا كانت الدولة تريد فعلاً حماية القمح والأمن الغذائي، فعليها أن تبدأ من حماية المنتج وقدرته على الاستمرار.

لا تجعلوا تسديد دين الموسم الماضي سبباً في عجز الفلاح عن تمويل الموسم القادم.

فالديون يمكن جدولتها، والأقساط يمكن تأجيلها، وآليات الدفع يمكن تعددها. أما الموسم الزراعي الذي يفشل لأن الفلاح لم يجد السيولة اللازمة لزراعته، فلا يمكن جدولته ولا تعويضه بسهولة.

والدولة التي تريد القمح غداً، عليها أولاً أن تترك في يد الفلاح ما يكفي ليزرعه. فالفلاح ليس الحلقة الأضعف التي تُحمل كلفة الأزمة. إنه الحلقة التي يبدأ منها الأمن الغذائي كله.

قطاع الدواجن في وجه العاصفة...
أسعار جنونية وشبكات الاحتكار تنهش الأمن الغذائي

وكأنه كُتب على السوريين دفع أثمان باهظة جرّاء الفشل الذريع للسياسات الرقابية وجشع حيتان السوق، بينما تتخبط الحكومة بين وعود طيّرتها الرياح ونشرة تأشيريّة لا تساوي الحبر الذي كُتبت به.

■ فرح شرف

فاتفاق الأمس يتحول إلى سراب، وأسعار الفروج تحلق في عنان السماء، والمربي يسحق بين مطرقة الاحتكار وسندان الأسعار، في وقت تتغاضى فيه الأجهزة الرقابية عن مهزلة لم تعد خافية على أحد!

النشرة... وهمٌ في بحر الاحتكار

كان الاتفاق الذي أبرمته وزارة الزراعة مع لجنة تربية الدواجن، والذي نصّ على إصدار نشرة تأشيرية أسبوعية تلزم ببيع طن الفروج الريش بسعر لا يتجاوز 2000 دولار، مجرد حلقة أخرى في مسلسل التضليل.

فاليوم، تتجاوز الأسعار كل الحدود، وبات سعر الطن بحدود 2300 دولار، وكأنها سخرية من وعود الجهات المعنية ومن هم المواطن الذي بات عاجزاً عن تأمين أدنى متطلباته الغذائية.

إن هذا السيناريو المتكرر بات مثيراً للسخرية. فالنشرة التأشيرية التي كان من المفترض أن تكون أداة لضبط السوق، تحولت إلى دليل يدين عجز الدولة عن كسر جماح المحتكرين وفرض الرقابة. فكيف لوزارة ومؤسسات أن تعلن عن سعر ثم تترك السوق يرفع الأسعار بهذا الشكل من دون أي رادع حقيقي؟!

ارتفاع مؤقت... فعلاً!

في 13 تموز وصف رئيس لجنة تربية الدواجن، نزار سعد الدين، الارتفاع السعري بأنه «مؤقت» مستبعداً أي زيادات إضافية، وتعهد بانخفاض الأسعار خلال 20 يوماً تزامنا مع دخول دورة إنتاجية جديدة.

ولكن مرور شهر كامل على ذلك الوعد يكشف عن فجوة واضحة بين التصريحات والواقع المعاش، إذ قفز سعر كيلو الشرحات من 750 ليرة إلى 1000 ليرة!

ما يطرح أكثر من إشكالية؛ فإما أن التقديرات تتسم بجهل مطبق بواقع القطاع، وإما – وهو الأرجح – أن الشبكات الوسيطة التي تعمل على تضخيم الهوامش السعرية وإطالة أمد التضخم، مستثمرة مناخ القلق الاستهلاكي لتبرير اتجاهات الاستيراد التي تخدم مصالح ضيقة، على حساب استقرار السوق المحلية وأمنها الغذائي، هي المتحكمة بالقطاع بمجمله خارج سيطرة المربين والحكومة.

من المتحكم؟

في لعبة رمي الكرة في ملعب الآخرين، وجّه أمين سر جمعية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، أصابع الاتهام إلى المسالخ، واصفاً إياها بالمستفيد الأكبر.

لكن هذا الاتهام غير كاف إذا لم ننظر إلى الصورة الأشمل. فالمستفيد الفعلي هو شبكة عنكبوتية من كبار التجار والمستوردين والمحتكرين التي تسيطر على مفاصل القطاع بأكمله.

مافيا الدواجن باتت تتحكم باستيراد الأعلاف، والفروج المجمد والحي، عدا عن بقية مستلزمات الإنتاج؛ مافيا تتحكم بالأسعار من المنبع إلى المصب، وتربح من كل حلقة من حلقات السلسلة الإنتاجية وصولاً إلى المستهلك، بينما يبقى المربي هو الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر في هذه المعادلة الجائرة هو المستهلك.

فإلقاء التهم على المسالخ وحدها هو إلهاء، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الحيتان الحقيقية التي تلتهم القطاع برمته.

لأنها فوضى!

برزت في الآونة الأخيرة حملات مشبوهة وممنهجة على وسائل التواصل الاجتماعي، تسعى إلى خلق حالة سخط موجه ضد المنتج المحلي. حملات تروج لسوء نوعية الفروج المحلي، وتتحدث عن نقص في المعروض، وتشجع على المقاطعة، وتطالب بفتح باب الاستيراد.

وهذه الشبكات، إن لم يكن واضحاً من وراءها، إلا أنها معروفة المقاصد؛ فهي تجاهد لضرب قطاع الدواجن في مقتل، وتصفية الإنتاج المحلي لصالح المضاربين والمستوردين الذين يتربصون بالفرص لتحقيق أرباح طائلة على حساب المنتجين والمستهلكين معاً.

ألم تكن تجاربنا مع الاستيراد كافية لنستخلص العبرة؟

شهد السوق عند فتح باب الاستيراد فراريج نافقة، وأخرى مريضة، وسلعاً مجمّدة فاسدة ومنتهية الصلاحية لا تصلح للاستهلاك الآدمي، كبدت المربين خسائر فادحة، وأمعنت في دمار البنية التحتية الإنتاجية لقطاع قادر على تغطية احتياجات السوق والتصدير.

وإعادة فتح هذا الباب اليوم، في ظل وجود احتكار كامل لحلقات الاستيراد والتوزيع، سيعني نقل الأرباح من جيب المربي إلى جيب المستورد، من دون أي تأثير إيجابي على المستهلك. وسيكون استيراداً للفساد وتمديداً لسيطرة الاحتكار.

خيارٌ لا وجود لغيره!

استمرار النهج الحالي يعني بشكل قاطع استمرار المعاناة، وارتفاعاً في الأسعار، ومزيداً من التبعية، وانهيار الإنتاج المحلي.

والحل يجب أن يكون جذرياً وحاسماً؛ أي كسر حلقة الاحتكار بالكامل. وهذا يتطلب وقفة حازمة من الحكومة بالتعاون مع المربين، تتجاوز النشرات إلى محاسبة حقيقية للمتلاعبين بالأسعار، وتفكيك شبكات الاحتكار التي تتحكم بالقطاع وبمستلزمات الإنتاج وبالسوق، وتعزيز دور المداجن العامة كقطاع وطني فاعل ومتكامل قادر على دعم السوق وحمايته.

وتعيد التأكيد على ضرورة النهوض بواقع المربين عبر إنشاء تعاونيات إنتاجية قوية وتكاملية، تصبح ركيزة لإنقاذ القطاع؛ تؤمن للمربي المستلزمات، وتحميه من الخسائر، وتدافع فعلاً عن مصالحه. لأننا نمتلك مقومات الإنتاج المحلي القادر على تلبية الطلب، إن تحرر القطاع من الاحتكار.

فالقطاع أمام مرحلة مفصلية لا تقبل بالوعود الكاذبة ولا ترضى بالحلول الوهمية؛ إما أن نحمي إنتاجنا الوطني ونكسر احتكار حيتان السوق لمصلحة المنتج والمستهلك، وإما أن نستمر بدفع ثمن خسارة قطاع تصديري عالي الربحية، وخسارة الآلاف لمصدر رزقهم، ونشهد بأعيننا مزيداً من الانهيار في الأمن الغذائي.

الخيار واضح والوقت ينفذ!

الرعاية الصحية حق عام والعمل الخيري جسر لا بديل

في وقت يواصل فيه القطاع الصحي العام في سورية مواجهة أزمات التمويل والتجهيز والكوادر، تبرز المبادرات الخيرية كمساحة إنقاذ حقيقية لآلاف المرضى، خصوصاً من الفئات الأكثر فقراً. لكن المفارقة التي يجب التوقف عندها هي أن نجاح العمل الخيري لا ينبغي أن يصبح مبرراً لاستمرار ضعف القطاع العام، بل دليلاً على ضرورة استعادته لدوره وواجباته.

ويقدم اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق، من خلال عدد من مشاريعه الصحية، نموذجاً إيجابياً في القدرة على تحويل التبرعات إلى خدمات مباشرة من خلال بعض المرافق الصحية المتخصصة، وهناك جهات أخرى شبيهة تقدم الخدمات والمساعدات الصحية في دمشق وبقية المحافظات.

هذه الخدمات ليست تفصيلاً في بلد يواجه فيه المرضى صعوبة متزايدة في الوصول إلى العلاج. وتستحق التقدير، ليس لأنها تخفف معاناة المحتاجين فقط، بل لأنها تقدم مثالاً على ما يمكن أن تفعله الإدارة المنظمة حين تكون الأولوية هي الوصول إلى المستفيد وتحقيق أثر واضح للموارد المتاحة.

لكن هنا يجب أن تكون الحدود واضحة؛ الجمعيات الخيرية تستطيع سد فجوة، لكنها لا تستطيع أن تحل مكان الدولة.

فالعمل الخيري يقوم على التبرع والمبادرة، بينما تقوم الدولة على الحق والواجب والاستمرارية. الجمعية يمكن أن تؤمن جهاز غسيل كلى، أو تدفع تكلفة عملية، أو تقدم دواءً لمريض؛ لكنها لا تستطيع أن تدير منظومة صحية وطنية، ولا أن تضمن الرعاية الأولية لملايين المواطنين، ولا أن تؤمن مستشفيات عاملة في كل المناطق.

لذلك فإن اتساع الاعتماد على العمل الخيري ليس مؤشراً على نجاح الدولة، بل إن تحوله إلى ضرورة يومية يجب أن يكون إنذاراً للدولة نفسها.

المطلوب اليوم ليس منافسة الجمعيات الخيرية أو التقليل من دورها، وإنما استعادة القطاع الصحي العام لدوره الطبيعي؛ مستشفيات تعمل، تجهيزات متوافرة، أدوية ومستلزمات مؤمنة، كوادر محمية ومحفزة، ونظافة وخدمات تليق بالمريض. والأهم من ذلك كله إدارة شفافة للمال العام، ومساءلة حقيقية عن كل مورد يُنفق وكل مشروع يُعلن عنه.

وربما من المفيد هنا أن تتعلم المؤسسات العامة من بعض ما يميز العمل الخيري؛ وضوح الهدف، الرقابة على الإنفاق، قياس النتائج، والشعور بالمسؤولية أمام من يمول الخدمة ويستفيد منها.

لا ينبغي أن تكون سورية بلداً تتولى فيه الجمعيات علاج المرضى بينما تكتفي الدولة بإدارة العجز. فالصحة ليست صدقة، والمستشفى العام ليس منّة، والعلاج حق لا يحتاج إلى متبرع.

نريد العمل الخيري شريكاً للدولة، لا بديلاً عنها؛ سنداً للقطاع العام، لا ستاراً لعجزه. فنجاح الجمعيات في سد بعض الفجوات يستحق الاحترام، لكنه يجب أن يدفع الدولة إلى سؤال أكثر إلحاحاً: متى تستعيد مسؤوليتها عن صحة مواطنيها؟

«هبات» البنك الدولي و«مجانية» المنح... ما الذي يهمّ السوريين حقاً؟

لم يعد مستغرباً أن تخرج تصريحات برّاقة يبدو معها وكأننا «أعدنا اختراع العجلة»، وهذه المرة كان الدور على وزير المالية، محمد يسر برنية، الذي طمأن السوريين بأن منح البنك الدولي التي وصلت إلى 491 مليون دولار هي «مجانية بالكامل، ولا تترتب عليها أيّ أعباء على الخزينة العامة».

■ سارة جمال

واعتبر هذه المنح دليلاً على «الثقة الدولية»، وكأن ثقة المؤسسات المالية الدولية هي عصا موسى التي ستقلب واقعاً يعج بالفقر والدمار.

مجانية... لكن لمن؟

الوزارة محقة؛ فهذه المنح لا تُسجّل كديون على الموازنة العامة، ولا يحضر «محصّل أموال البنك الدولي» إلى باب الخزينة ليطالب بالأقساط. هذه هي «أعباء الخزينة». لكن نسي الوزير أن يخبرنا عن «أعباء المواطن».

فالمنح الدولية في أدبيات البنك الدولي ليست أكياس طحين توزع بالمجان؛ إنها أموال مشروطة تفرض على الدولة «إصلاحات هيكلية» تُترجم في الواقع السوري إلى ثلاثية مدمّرة:

– رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء «الذي تزامن مع المنح».

– تسريع وتيرة الخصخصة التي تقضي على ما تبقى من القطاع العام وأصول الدولة.

– فتح الأسواق أمام فيض من المستوردات.

فالمواطن السوري، الذي يقبع أكثر من 90% منه تحت خط الفقر، لم يرَ من هذه المنح سوى ارتفاع فاتورة الكهرباء رغم انقطاعها، وارتفاع سعر الخبز رغم تقليصه. إذا، المنحة «مجانية» بالنسبة للخزينة، وليست مجانية بالنسبة لجيوب المفقرين التي تمتصها سياسات التقشف المرتبطة بالمؤسسات الدولية.

منحة الكهرباء مثالاً

بحسب وثائق تقييم المشروع «PAD» والتقارير المالية الرسمية الصادرة عن البنك الدولي لتنفيذ «المشروع الطارئ للكهرباء في سورية» يقسّم مبلغ المنحة «146 مليون دولار» كالآتي:

الحصة الأكبر 107 مليون «73%» تذهب إلى شراء محولات ومعدات من شركات أجنبية، وهي عملياً ضخ سيولة للخارج، ولا يرى منها ليرة واحدة في السوق المحلي.

ورغم أن المشروع يهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية وخطوط النقل «25 مليون» لكن العائد المباشر على المواطن يظل غير ملموس، خاصة مع عودة ساعات التقنين، وانقطاع الكهرباء لساعات في عدد كبير من المناطق، واستمرار سرقة الكابلات والمحولات، والأهم الارتفاع المهول في أسعار الفواتير.

5 ملايين دولار «3,5%» تذهب كأجور للخبراء والاستشاريين الدوليين والمحليين، وهي أموال تُدفع مقابل تقارير روتينية، بعضها ينام على الرفوف.

9 ملايين دولار «6,5%» تخصص لإدارة المشروع؛ رواتب الموظفين، وإيجار المكاتب، والمصاريف اللوجستية.

كما يقتطع البنك الدولي رسوما إدارية تتراوح بين 2 و7% لتغطية تكاليف الإشراف والمتابعة والتدقيق المالي.

هذا يعني أن أقل من 10% من قيمة المنحة تذهب فعليا لتحسين شبكة الكهرباء، أما الباقي فيستهلك في دورة اقتصادية خارجية. ما يجعلها أقرب إلى صفقة معدات تلبس ثوب الإغاثة الإنسانية.

ماذا رأى المواطن؟

لنخرج من أرقام البنك الدولي الجافة ونرى؛ ماذا رأى السوري من هذه المنح التي بلغت نصف مليار دولار؟

لقد رأى سوقا سوداء تلتهم مدخراته، وانهيارا نقديا يجعل راتبه لا يكفي 3 أيام، وبطالة تقضم مستقبل الشباب لأن المنح لم تولّد مشروعا إنتاجيا واحدا، ورأى أسواقا تغرق بالبضائع الأجنبية.

المواطن بحاجة إلى سياسات تنموية تعيد بناء الاقتصاد من الداخل، وتدعم الإنتاج المحلي، وتوفر فرص عمل، وتحمي الفقراء من موجات الغلاء. فالمنح الدولية مهما كانت «مجانية» لا يمكنها أن تكون بديلاً عن مشروع وطني تنموي شامل. ومهما كانت التصريحات الرسمية مغرية، فإن اختبارها الحقيقي يبقى في حياة المواطن، لا في أرقام المنح.

الصهاريج التي تسبق الكارثة... إلى متى يبقى طريق حمص– طرطوس رهينة الفوضى؟

لم يعد حادث صهريج النفط الذي وقع بتاريخ 14 آب 2026، على طريق حمص–طرطوس حادثاً عابراً يمكن اختزاله في خطأ سائق أو عطل ميكانيكي. الحادث، الذي أدى وفق التقارير الأولية إلى سقوط خمسة قتلى وثلاثة مصابين، يعيد إلى الواجهة سؤالاً أكثر إلحاحاً: ماذا تفعل الجهات المعنية أمام الارتفاع الكبير في أعداد صهاريج نقل النفط والمشتقات التي تجوب الطرق السورية، وهل اتخذت فعلاً إجراءات تتناسب مع هذا التصاعد الخطير في حركة النقل؟

المشكلة أن الحادث أعلاه يأتي بعد سلسلة حوادث مؤلمة خلال أسابيع قليلة، ولا سيما على محور حمص– طرطوس.

ففي 9 حزيران اصطدم صهريجان محملان بالنفط على الطريق الدولي قرب جسر أم جامع، وتسربت كميات كبيرة من النفط إلى الطريق، ما تسبب بازدحام وخروج أجزاء من الطريق عن الخدمة مؤقتا.

وفي 6 تموز انقلب صهريج محمل بالفيول قرب تلكلخ بعد اصطدامه بالمنصف، فاندلع حريق واسع وانتهى الحادث بمقتل شخصين، واستغرقت عمليات الإطفاء نحو ساعتين.

وبعد أقل من شهر، في 28 تموز، اصطدمت شاحنة محملة بالحبوب بصهريج فيول قرب مفرق حديدة على الطريق نفسه، ما أدى إلى وفاة شخصين وإصابة آخر.

ولا تقتصر الصورة على طريق حمص– طرطوس. ففي أيار، تعرضت قافلة تضم أكثر من 130 صهريجا محملاً بالفيول العراقي لحادث على طريق M4 قرب بسنقول، بعد فقدان صهريجين القدرة على الكبح؛ وأسفر الحادث عن وفاة سائق وإصابة ثلاثة أشخاص، إضافة إلى أضرار بعدد من الصهاريج والسيارات.

هذه الوقائع لا تثبت، بطبيعة الحال، أن كل حادث سببه زيادة عدد الصهاريج، ولا يجوز استباق التحقيقات الفنية. لكنها تثبت شيئاً آخر أكثر وضوحاً؛ حجم حركة الصهاريج ازداد بصورة كبيرة، بينما المخاطر الملازمة لهذا النوع من النقل أصبحت أكثر حضوراً في حياة السوريين اليومية.

والأرقام وحدها تكفي لإدراك حجم التحول. فبحسب تقرير نُشر في 5 آب ونقل عن أحمد قبه جي، نائب المدير التنفيذي للشركة السورية للبترول لشؤون النقل والتخزين، يبلغ متوسط عدد الصهاريج العراقية الموجودة ضمن دورة النقل عبر سورية نحو 5,000 صهريج. ويتوزع الرقم تقريبا بين ألف صهريج يدخل سورية، وألف ينتظر في بانياس، وألف في مرحلة التفريغ، ونحو ألفي صهريج على الطريق وفي رحلة العودة. أي إن المقصود ليس خمسة آلاف صهريج تعبر الحدود يوميا، بل خمسة آلاف صهريج في دورة تشغيل مستمرة.

وهذا الرقم العراقي وحده يضاف إلى حركة الصهاريج السورية المحلية التي تنقل البنزين والمازوت والفيول بين بانياس والمحافظات.

ففي 13 آب، أعلنت الشركة السورية للبترول خروج 275 صهريج بنزين و143 صهريج مازوت من بانياس لتلبية احتياجات المحافظات.

هنا تحديدا تصبح المسألة أمن طرق قبل أن تكون ملفا نفطيا.

هل يعقل أن تتضاعف حركة الصهاريج الثقيلة على طرق قائمة ومكتظة، من دون منظومة صارمة لفحص المكابح والإطارات والصهاريج، وتحديد ساعات ومسارات الحركة، وفصل القوافل الثقيلة عن حركة المدنيين قدر الإمكان، وفرض مسافات أمان، ومراقبة السرعة، وتجهيز نقاط طوارئ وإطفاء على امتداد الطرق؟

المطلوب ليس انتظار الكارثة التالية ثم إرسال فرق الإطفاء. المطلوب منع الكارثة قبل وقوعها.

فالصهريج ليس شاحنة عادية؛ إنه يحمل مادة قابلة للاشتعال، وأي انقلاب أو تصادم قد يتحول خلال دقائق إلى حريق جماعي يهدد السيارات والمنازل والمارّة. وما حدث في حمص– طرطوس خلال الأسابيع الماضية يجب أن يكون إنذارا كافيا.

إن أرواح السوريين ليست تفصيلاً جانبياً في مشروع نقل النفط، ولا يجوز أن تتحول الطرق العامة إلى ممر مفتوح لقوافل الصهاريج من دون منظومة سلامة توازي حجم هذه الحركة.

حادث 14 آب يجب ألّا يغلق ببيان تعزية وإزالة آثار الحطام. يجب أن يفتح تحقيقاً جدياً في منظومة نقل النفط كلها؛ عدد الصهاريج، حالتها الفنية، ساعات عمل السائقين، السرعات، مسارات القوافل، إجراءات المرافقة، ونقاط الخطر على طريق حمص– طرطوس تحديدا.

لأن تكرار الحوادث القاتلة يعني أن المشكلة لم تعد في حادث واحد. المشكلة في منظومة تسمح بتزايد الخطر أسرع من تزايد إجراءات السلامة.

كيف تعطل شائعة اللباس المدرسي الأسواق السورية؟

في مشهد يعكس أزمة مؤسساتية خانقة، يترقب ملايين السوريين مع أول كل شهر أيلول موعد افتتاح المدارس، لكن هذه المرة يترقبون لا شوقاً للعلم والمعرفة فقط، بل قلقاً مصيرياً يمس لقمة عيشهم ومستقبل أبنائهم.

■ منية سليمان

فبينما حددت وزارة التربية والتعليم 2026/9/6 موعداً لبدء العام الدراسي الجديد، لا يزال الغموض يكتنف مصير الزي المدرسي لهذا العام، وسط شائعات عن استبداله بالكامل، وصمت مُطبق من الوزارة يعدّ جريمة في حق الاقتصاد المحلي والأسر السورية.

تعيش مشاغل الخياطة المتخصصة في تجهيز اللباس المدرسي حالةً من الشلل التام، فبينما كان يفترض أن يكون موسم الصيف ذروة إنتاجها السنوي، ها هي اليوم متوقفة عن العمل، لا تبيع ولا تنتج، في انتظار «كلمة فصل» من وزارة التربية لم تصدر بعد!

فمن جهة، تخشى هذه المشاغل البدء بتفصيل اللباس القديم، لتفاجأ بقرار تغييره فتتكبد خسائر فادحة لا تطاق، ومن جهة أخرى، فإن توقفها عن العمل يعني حرمان آلاف العمال والأسر من مصدر رزقهم الوحيد في هذا الموسم الحساس.

هذه ليست مجرد خسارة مادية لصاحب مشغل، بل هي أزمة عمالية واجتماعية متكاملة. فموسم المدارس يشكل متنفسا اقتصاديا لمئات المشاغل وآلاف العمال والعاملات في هذا القطاع، بالإضافة إلى بائعي الأقمشة والاكسسوارات والمستلزمات ولمحال البيع، لكن الشائعة حول تغيير اللباس المدرسي، التي لم تنفيها الوزارة ولم تؤكدها، جمدت هذا القطاع الحيوي بالكامل.

فمن يعوض هؤلاء العمال عن أيام عملهم الضائعة؟ ومن سيعيد لهم الأمل في موسم ينتظرونه طوال العام؟

أما الأسر «ذوو الطلاب» التي تعاني أصلاً من أوضاع معيشية واقتصادية صعبة، فقد وجدت نفسها في حيرة خانقة، فالبدء بشراء اللباس القديم الآن يمثل مغامرة مالية كبيرة، إذ قد يصدر قرار التغيير فيضطرون لشراء اللباس الجديد أيضا، مما يعني عبئا ماليا مضاعفا لا تحتمله ميزانياتهم المثقلة بالأعباء أصلاً.

وفي المقابل، الانتظار حتى اللحظة الأخيرة قد يعني عدم توفر اللباس المناسب في الأسواق مع هامش استغلال وتحكم خصوصا أن المعروض من الزي القديم أصبح شحيحا بعد أن توقفت المشاغل عن الإنتاج.

وهكذا، أصبحت الأسر رهينة لشائعة، وصمت رسمي لا يحتمل، ومع اقتراب موعد افتتاح المدارس، يزداد القلق ويتضاعف التوتر، في مشهد يعكس فشلاً إداريا واستهانة بقدرات المواطن على التكيف والتعامل مع المتغيرات.

وهنا تجدر الإشارة، أنه في شباط 2026، أعلنت وزارتا التربية والتعليم والثقافة عن مسابقة وطنية لتصميم نموذج جديد للباس المدرسي، شملت جميع المراحل التعليمية وحددت فترة التقديم من 2026/3/1 حتى 2026/5/1 والهدف، وفق البيان الرسمي، اختيار تصاميم حديثة تنسجم مع الهوية التربوية والوطنية، وتحقق توازنا بين الجوانب الجمالية والوظيفية.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: أين نتائج هذه المسابقة؟ ولماذا تبقى وزارة التربية صامتة حتى الآن، رغم أن التصاميم الفائزة كان من المفترض أن تعتمد كنماذج رسمية للباس المدرسي؟

هذا الصمت هو الذي فتح الباب على مصراعيه للشائعات والوثائق المزيفة التي اجتاحت منصات التواصل الاجتماعي، وأربكت السوق وأرهقت الأسر.

إن ما يحدث ليس مجرد تأخير إداري يمكن تبريره، بل هو تعطيل مقصود أو غير مقصود لحياة مئات الآلاف من السوريين، فالمشاغل معطلة، والعمال بلا عمل، والأسر في حيرة، والمدارس على الأبواب، وكل ذلك بسبب «شائعة» كان في وسع الوزارة أن تضع حدا لها بكلمة واحدة، بنفي أو تأكيد، في بيان رسمي واضح لا يحتمل التأويل.

فعلى وزارة التربية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه المواطن، وأن تدرك أن الأمر لا يتعلق بلباس مدرسي فقط، بل بقوت عائلات ومستقبل أطفال وأمان معيشي لآلاف الأسر.

فإما أن تعلن فورا عن خطة واضحة للتغيير، تضمن عدم خسارة أحد، مع مهلة زمنية مناسبة تسمح للمشاغل والأسر بالتكيف، وإما أن تنفي الشائعة بشكل قاطع، لتسمح للمشاغل باستئناف عملها وللأسر بشراء احتياجات أبنائها باطمئنان.

فالصمت في هذه الحالة ليس حياداً، بل هو تواطؤ في تعطيل مصالح المواطنين وإهدار مواردهم، والوقت لم يعد يحتمل المزيد من التلكؤ، فالسادس من أيلول بات أقرب مما نتصور، والطلاب وذووهم ينتظرون حسما، لا وعودا ولا تسويفا.

«الاكتفاء الذاتي» من القمح... الفلاح بين «الشكر» الرسمي ومستحقات التعب

رغم التفاؤل الذي يحمله إعلان المؤسسة العامة للحبوب تحقيقَ الاكتفاء الذاتي من القمح، لكنه يظل، في جوهره، انعكاساً لتقلبات الطبيعة أكثر من كونه تتويجاً لاستراتيجية زراعية محكمة.

■ سلمى صلاح

فالقفزة النوعية في الإنتاج من 934 ألف طن عام 2025، إلى أكثر من 2,7 مليون طن في 2026 هي، في المقام الأول، ابنة موسم مطري استثنائي، وليست نتاجاً لسياسات حكومية ثابتة، رغم التصريحات الرسمية القائلة بأن هذا الإنجاز «يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي والاعتماد على الإنتاج المحلي».

فيما يبقى الحديث عن «الاكتفاء الذاتي» نسبياً. فالاحتياج السنوي المقدر بنحو 2,55 مليون طن هو للاستهلاك الأساسي. لكن أي خلل في توزيع هذا المحصول وتخزينه، أو ارتفاع الطلب، أو حاجة لبعض الأصناف المستوردة «كالقمح الطري للصناعات الغذائية والمخبوزات»، سيبقي البلاد في دائرة الاستيراد.

هشاشة النموذج الحالي

قبل أن تعلو أصوات التهليل والتبريك لا بد من وضع النقاط على الحروف؛ فأية قراءة موضوعية للأرقام تكشف أن هذا «الإنجاز» هش وقابل للزوال. فالاعتراف الرسمي نفسه يشير إلى أن «الهطولات المطرية انعكست إيجابا على إنتاجية المحصول»، وأن عودة الأراضي في المنطقة الشرقية إلى الإنتاج كانت عاملاً مساعداً.

والخطر الأكبر يكمن في غياب خطة استراتيجية واضحة للموسم القادم. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل لدى الحكومة خطة بديلة لمواجهة موسم جفاف محتمل؟

خاصة وأن «الفائض» المقدر بنحو 150 ألف طن لا يكفي إلا لتغطية استهلاك بضعة أسابيع. ويصبح الاعتماد على «منّة المطر» أبعد ما يكون عن استراتيجية، وأقرب إلى رهان محفوف بالمخاطر.

شكراً لا تسد الرمق

بينما كانت التصريحات الرسمية تتزاحم لشكر الفلاحين، كان الفلاح نفسه يبحث عن لقمة عيشه ويحسب تكاليف موسمه. وقد شكرت الحكومة الفلاح، وهذا حقه، ولكن، هل يكفي الشكر لسد رمق من أنبت المحصول بيديه؟

فبدلاً من صرف مستحقات الفلاحين دفعة واحدة، اعتمدت المؤسسة السورية للحبوب نظام «تقسيط المستحقات» أو الدفعات، فيما لا يزال عدد كبير من الفلاحين ينتظر مستحقاته.

وإذا ما غصنا في التفاصيل نجد أن الفلاح يعاني من:

- شح المحروقات اللازمة للري والحصاد والنقل.
- ارتفاع تكاليف الأسمدة والبذار.
- غياب الحصادات في أوقات الذروة.
- تقادم الآليات الزراعية.

والأجدى من الشكر الرسمي، بل والواجب، هو الإسراع في تسديد كامل قيمة المحصول للفلاحين، وتأمين مستلزمات الإنتاج للموسم القادم، وتقديم حوافز حقيقية تشجع المزارعين على الاستمرار في زراعة القمح. وإلا، فمع بداية الموسم القادم، قد نجد أن الفلاح قد هجر أرضه، ولا شكر ينفع حينها.

ماذا بعد الموسم الاستثنائي؟

الوفرة في هذا الموسم هي نقطة انطلاق واختبار حقيقي للإرادة السياسية، وليست نهاية المطاف. فالموسم المطري الاستثنائي

منح البلاد فرصة للتنفس، لكن المخاطرة الحقيقية تكمن في التعامل مع هذه الفرصة كإنجاز نهائي، وتجاهل بناء نظام زراعي قادر على الصمود.

فمستقبل الأمن الغذائي لن يتحدد بمواسم مطيرة، إنما بقدرة الدولة على بناء منظومة دعم حقيقي ومستدام للفلاح، ووضع استراتيجية زراعية طويلة الأمد لا تعتمد على الصدفة، بل على التخطيط والعلم والدعم. وإلا فإننا سنظل ننتظر «منّة المطر» كل عام، ونحن نعي تماما أنها قد لا تأتي!

نتائج التاسع غائبة... والعام الدراسي على الأبواب

في الوقت الذي تستعد فيه المدارس لفتح أبوابها، ويستعد الطلاب للعودة إلى مقاعد الدراسة، لا يزال آلاف طلاب شهادة التعليم الأساسي ينتظرون معرفة نتائج امتحاناتهم. وزارة التربية أعلنت أن 6 أيلول 2026 هو موعد بدء العام الدراسي الجديد، لكنها لم تعلن حتى الآن نتائج شهادة التعليم الأساسي لدورة 2026، ولم تقدم موعداً رسمياً واضحاً لصدورها.

المفارقة فادحة؛ موعد بدء العام الدراسي محدد، أما مصير الطالب الدراسي فلا يزال مجهولاً.

انتهى الطلاب من امتحاناتهم، وانتظروا طويلاً، فيما تتوالى الأخبار والتسريبات والشائعات حول موعد النتائج. والوزارة، بدلاً من أن تضع حداً لهذا القلق بإعلان واضح وشفاف، تكتفي بالتأكيد أن النتائج لم تصدر وأن الموعد سيُعلن لاحقاً.

نحن لا نطالب بنتائج متسرعة على حساب الدقة والتدقيق. حقوق الطلاب لا تحتمل الأخطاء. لكن ما لا يمكن قبوله هو أن يتحول التأخير الإداري إلى عبء يُلقى على الطالب وأسرته.

فماذا سيحدث عندما تصدر النتائج؟

سيجد الطلاب الناجحون أنفسهم أمام سباق مع الزمن لاستكمال إجراءات الانتقال إلى المرحلة الثانوية؛ معرفة المعدلات، تحديد الخيارات، اختيار المدارس أو الفروع، تجهيز الوثائق، ومتابعة التسجيل ضمن مهل قد تكون قصيرة جداً. وكلما تأخرت النتائج، تقلص الوقت المتاح أمام الطالب لإنجاز هذه الإجراءات بهدوء.

وهنا تكمن المشكلة الحقيقية.

وزارة التربية تعرف موعد بدء العام الدراسي منذ أن أعلنته، وتعرف أن نتائج التاسع مرتبطة مباشرة بالتسجيل في المرحلة الثانوية. فلماذا لم تُدار العملية وفق جدول زمني يضمن صدور النتائج قبل وقت كاف من بدء التسجيل؟

لا يجوز أن يتحول الطالب الناجح إلى ضحية للضغط في نهاية المطاف. فمن غير المنطقي أن ينتظر أسابيع لمعرفة نتيجته، ثم يطلب منه خلال أيام قليلة أن يقرر مستقبله الدراسي وأن يستكمل كل الإجراءات المطلوبة.

وإذا كانت الوزارة تدرك أن النتائج تحتاج إلى وقت إضافي، فالحل ليس معقداً؛ إعلان واضح، وموعد معلن، وتعليمات مسبقة، ومهل تسجيل مرنة تضمن ألا يتضرر أي طالب بسبب تأخر النتائج.

أما ترك الأهالي والطلاب أمام صفحات التواصل الاجتماعي، يتابعون كل يوم خبراً جديداً عن موعد مزعوم للنتائج، فهذا ليس إدارة ناجحة للملف، بل نتيجة طبيعية لغياب المعلومة الرسمية الكافية.

الأمر لا يتعلق بأرقام وملفات وأوراق امتحانية فقط. خلف كل نتيجة طالب عاش عاماً كاملاً من الدراسة والقلق، وأسرة تنتظر لتعرف أين ستكون الخطوة التالية في حياة ابنها أو ابنتها.

الطلاب ليسوا مسؤولين عن بطء الإجراءات، ولا ينبغي أن يدفعوا ثمنه.

لقد أعلنت الوزارة موعد بدء العام الدراسي في السادس من أيلول، والموعد يقترب بسرعة. لذلك فإن المطلوب الآن ليس المزيد من التسريبات والتطمينات العامة، بل قرار واضح ومسؤول: متى ستصدر النتائج؟ ومتى يبدأ التسجيل؟ وكيف ستضمن الوزارة أن يحصل كل طالب على الوقت الكافي لاستكمال انتقاله إلى المرحلة الثانوية؟

الانتظار طال، والضغط يتزايد، والوقت يضيق. آن الأوان أن تتوقف الوزارة عن إدارة هذا الملف بمنطق «انتظروا الإعلان»، وأن تقدم للطلاب وأهاليهم حقهم البسيط في معرفة الحقيقة وخطة واضحة لما ينتظرهم.

فالعام الدراسي له موعد... والطالب أيضا له حق في موعد واضح لمستقبله.

الإنترنت في سورية... المواطن يدفع أكثر ويحصل على أقل

لم يعد سوء خدمة الإنترنت في سورية مجرد مشكلة تقنية يمكن التعامل معها باعتبارها عطلاً عابراً أو بطئاً مؤقتاً. المسألة أصبحت معاناة يومية تستنزف المواطن في ماله ووقته وجهده وأعصابه، وتعطل أعماله ومصالحه، فيما يبدو أن الجهات المعنية عاجزة عن تقديم حل حقيقي أو غير مكترثة بحجم المشكلة وتأثيرها.

المواطن اليوم يدفع قيمة اشتراك الإنترنت عبر البوابات، ويدفع مبالغ مرتفعة مقابل باقات الإنترنت عبر شركات الخليوي، ومع ذلك لا يحصل على الخدمة التي دفع ثمنها. بطء شديد، تقطع متكرر، انقطاعات، ضعف في السرعة، وصعوبة في إنجاز أبسط المهام التي أصبحت تعتمد على الإنترنت بشكل كامل.

المشكلة الأكثر استفزازاً أن ارتفاع الأسعار لم يترافق مع تحسن في جودة الخدمة، بل يبدو أن المواطن يدفع أكثر ليحصل على خدمة أسوأ. فأي منطق هذا؟ وكيف يمكن مطالبة المواطن بتحمل أعباء اقتصادية متزايدة، ثم تقديم خدمة لا توازي ما يدفعه لقاءها؟

المسألة لا تتعلق بمن يريد مشاهدة فيديو أو تصفح مواقع التواصل فحسب. الإنترنت أصبح جزءاً أساسياً من العمل والتعليم والتجارة والمراسلات والخدمات المصرفية والإدارية والتواصل المهني. وعندما يتعطل الإنترنت، تتعطل معه أعمال ومصالح حقيقية، ويخسر المواطن ساعات من يومه، وربما يخسر أموالاً وفرصاً لا يمكن تعويضها.

وهنا يظهر وجه آخر للمشكلة؛ استنزاف المواطن نفسياً. أن تجلس أمام جهازك وتحاول إنجاز عمل بسيط، ثم تنتظر تحميل صفحة، أو ينقطع الاتصال أثناء اجتماع أو عملية إلكترونية، أو تعيد المحاولة مرات ومرات، فهذا ليس مجرد بطء في الشبكة؛ إنه استنزاف للأعصاب والوقت والطاقة.

المواطن لا يطلب خدمة مجانية. هو يدفع، وفي بعض الحالات يدفع مبالغ ليست قليلة على الإطلاق. ومن حقه أن يسأل: مقابل ماذا ندفع؟ وأين مستوى الخدمة الذي يفترض أن نحصل عليه؟ ومن المسؤول عن هذا التدهور المستمر؟

والأكثر إثارة للاستياء هو غياب الشعور بوجود جهة رقابية تضع هذه المشكلة في مقدمة أولوياتها. فالمشترك لا يريد تبريرات جديدة ولا أعذاراً متكررة، وإنما يريد خدمة مستقرة تتناسب مع المبالغ التي يدفعها، ويريد أن يعرف لماذا تتراجع جودة الإنترنت بينما ترتفع كلفته.

إن استمرار الوضع على هذا النحو يعني ببساطة أن المواطن يُطلب منه أن يدفع مرتين؛ مرة من جيبه، ومرة من وقته وأعصابه وجهده. يدفع ثمن الباقة أو الاشتراك، ثم يدفع ثمن البطء والانقطاع وتعطل العمل وإعادة المحاولات وضياع الوقت. وهذا أمر لا ينبغي أن يصبح طبيعياً أو مقبولاً.

على وزارة الاتصالات والجهات المسؤولة أن تتعامل مع ملف جودة الإنترنت باعتباره حقاً للمشترك ومسؤولية على عاتق الجهات المقدمة والمنظمة للخدمة، لا باعتباره شأناً ثانوياً يمكن تأجيله. المطلوب إجراءات واضحة، ومراقبة فعلية لجودة الخدمة، ومحاسبة عند التقصير، وشفافية في توضيح أسباب التدهور، والأهم أن يشعر المواطن أن هناك من يسمع شكواه ويتحمل مسؤولية إيجاد الحل.

فالمواطن الذي يدفع من دخله المحدود للحصول على الإنترنت لا يطلب ترفاً. هو يطلب خدمة يحتاجها في عمله ودراسته وحياته اليومية.

كفى استنزافاً لمال المواطن ووقته وجهده وأعصابه. إذا كانت أسعار الخدمة ترتفع، فمن حق المواطن أن يلمس معها ارتفاعاً بالجودة، لا أن يدفع أكثر ويحصل على أقل.

دمشق تختنق بالقمامة... الفقر يصبح ذريعة للإهمال

لم تعد القمامة في دمشق مجرد مشكلة نظافة يمكن تبريرها بنقص الإمكانات أو الضغط على البلديات. المشهد تجاوز ذلك بكثير. أكوام النفايات التي تتراكم في الشوارع والحارات، وتبقى أحياناً لفترات طويلة، تقول بوضوح إن هناك خللاً في إدارة واحدة من أبسط الخدمات التي يفترض أن تصل إلى المواطن بلا تمييز؛ أن تُرفع قمامته من أمام منزله.

والأشد فداحة أن هذا الخلل يبدو أكثر قسوة كلما اتجهنا نحو الأحياء الفقيرة والمهمشة.

خذوا الحجر الأسود مثالاً. هناك، لا تبدو مشكلة النفايات مجرد مشهد عابر في شارع أو زاوية، بل جزء من واقع خدمي ثقيل تعاني منه منطقة دفعت أصلاً أثماناً هائلة خلال سنوات الحرب والتهجير والفقر. حين تتراكم القمامة في منطقة بهذه الهشاشة، فإن الرسالة التي تصل إلى سكانها قاسية: إن ما تعانون منه يمكن أن يُترك خلف الأولويات.

وفي نهر عيشة تتكرر الصورة بأشكال مختلفة؛ نفايات في الأزقة والأطراف، ومشهد يومي يذكر بأن الخدمات لا تُقاس بما يُقال في المكاتب، وإنما بما يراه الناس أمام أبواب بيوتهم.

ثم نصل إلى الحارات المرتفعة وصعبة الوصول في ركن الدين والصالحية والمهاجرين. هنا لا يكفي أن تقول الجهات المسؤولة إن جمع النفايات يتم وفق الإمكانات المتاحة. المواطن الذي يعيش في زقاق مرتفع أو شارع ضيق ليس مواطناً من الدرجة الثانية، ولا ينبغي أن يتحول موقع منزله إلى مبرر لحرمانه من الخدمة.

إذا كانت شاحنة القمامة لا تستطيع الوصول إلى بعض الحارات، فالسؤال ليس لماذا يسكن الناس هناك؛ السؤال هو: أين الحل الهندسي والتنظيمي الذي يفترض أن توفره الجهة المسؤولة؟

هل المطلوب من سكان الحارات المرتفعة أن يحملوا نفاياتهم إلى أسفل الجبل؟ وهل المطلوب من سكان الأحياء المهمشة أن يتعايشوا مع الروائح والحشرات ومشهد الأكياس الممزقة لأنهم يعيشون خارج المناطق الأكثر قدرة على إيصال أصواتها؟

هذه ليست مسألة جمالية. فالقمامة المتراكمة هي إهانة يومية للمدينة وللسكان معاً.

والمفارقة أن دمشق لا تعاني من نقص في الخطابات عن تحسين الخدمات، لكنها تعاني من نقص واضح في النتائج التي يلمسها الناس في حياتهم اليومية. يمكن إصدار البيانات، ويمكن الحديث عن الخطط، ويمكن الإعلان عن حملات نظافة، لكن كل ذلك يفقد معناه عندما يبقى المواطن أمام كومة نفايات يعرف أنها ستعود بعد أيام، وربما قبل أن تُرفع أصلاً.

والأخطر أن المشكلة ليست دمشق وحدها. من الحجر الأسود إلى أطراف العاصمة، ومن الأحياء الشعبية إلى مناطق أخرى في المحافظات، تتكرر الشكوى ذاتها بدرجات مختلفة؛ النفايات موجودة، والخدمة متعثرة، والمسؤولية موزعة بين جهات كثيرة بحيث يكاد لا يتحملها أحد.

وهنا تحديدًا يجب أن يتوقف التبرير.

نقص الوقود؟ ابحثوا عن حل.

نقص الآليات؟ عالجوا النقص.

صعوبة الوصول إلى الحارات المرتفعة؟ ابتكروا نظاماً يناسب طبيعة المكان.

قلة العمال؟ أعيدوا تنظيم الموارد.

لكن أن تصبح كل مشكلة سبباً لعدم تقديم الخدمة، فهذا يعني أن الإدارة تحولت من البحث عن الحلول إلى البحث عن الأعذار.

النظافة ليست رفاهية للأحياء الغنية. وليست خدمة إضافية يمكن تقليصها عندما تضيق الموارد. هي حق أساسي، وخصوصاً في المناطق التي يعيش سكانها أصلاً تحت ضغط الفقر والبطالة وتراجع الخدمات.

والتمييز غير المعلن في مستوى النظافة بين حي وآخر أخطر مما يبدو. لأن المدينة العادلة لا تقول للفقراء: أنتم تتحملون القمامة لأنكم فقراء.

لكن هذا هو الانطباع الذي يتركه المشهد عندما تكون الأحياء الأكثر هشاشة هي الأكثر تعرضاً لتراكم النفايات.

المطلوب اليوم ليس حملة تصويرية لتنظيف شارع ثم تركه يعود إلى حالته السابقة. المطلوب منظومة حقيقية للمساءلة؛ جدول جمع معلن، حاويات كافية، وسائل مناسبة للأحياء الضيقة والمرتفعة، مراقبة يومية، آلية واضحة لتلقي شكاوى السكان، ومسؤول معروف يتحمل مسؤولية التقصير عندما تفشل الخدمة.

لأن السؤال لم يعد: هل توجد قمامة في دمشق؟

السؤال الأكثر إحراجاً هو: كيف أصبحت أكوام القمامة جزءاً من المشهد الطبيعي للعاصمة، ومنذ متى أصبح المواطن مطالباً بالتعايش مع القذارة بدل أن يطالب بحقه في النظافة؟

دمشق لا تختنق من القمامة وحدها. إنها تختنق من اللا مبالاة، ومن غياب المحاسبة، ومن إدارة تتعامل مع أزمة يومية كأنها تفصيل صغير يمكن تأجيله.

وإذا كانت القمامة تصل إلى أبواب الفقراء قبل أن تصل إليهم الخدمات، فالمشكلة لم تعد في الشوارع وحدها. المشكلة في الطريقة التي تدار بها المدينة.

جاهزية المدارس لا تُنجز بالتعاميم وحدها!

ليس من الإنصاف إنكار أهمية التعميم الصادر عن وزارة التربية والتعليم في 11 آب الجاري، والمتعلق باستكمال جاهزية المدارس لاستقبال العام الدراسي الجديد. فالتعميم ذكر المديريات وإدارات المدارس بسلسلة واسعة من المسؤوليات الضرورية؛ صيانة الأبنية والمرافق، معالجة أعطال الصرف الصحي، التأكد من سلامة الكهرباء والسلالم والأسوار والمداخل، تأمين المياه، تجهيز المقاعد والوسائل التعليمية، الاستعداد للتدفئة، تنفيذ حملات النظافة، والتأكد من وسائل الإطفاء والسلامة. وهي كلها إجراءات ضرورية لا يجوز التساهل بها، خصوصاً أن الوزارة حددت السادس من أيلول موعداً لبدء الدوام الرسمي.

لكن المشكلة أن التعميم، رغم كثافة ما طلبه، يبدو وكأنه يفترض أن المدارس والمديريات تملك تلقائياً القدرة المالية على تنفيذ كل هذه المطالب. وهنا تحديداً تكمن الثغرة الأكبر؛ أين الاعتمادات؟ وأين المخصصات المالية؟ ومن سيدفع كلفة كل هذه الأعمال؟

فإصلاح سقف أو شبكة صرف صحي أو تمديدات كهربائية ليس بنداً إدارياً يُنجز بعبارة «يرجى الاستكمال»، وتأمين الوقود ليس إجراءً شكلياً، وشراء مستلزمات السلامة والمقاعد والتجهيزات لا يتم بالأمنيات. كل بند من البنود التي أوردها التعميم يحتاج إلى مال، وبعضها يحتاج إلى مبالغ كبيرة وإجراءات شراء وتعاقد ونقل وتنفيذ واستلام.

والأكثر إثارة للتساؤل أن التعميم صدر في 11 آب، فيما يبدأ الدوام المدرسي في 6 أيلول، أي إن الفترة المتاحة لا تتجاوز 26 يوماً. وفي مثل هذه المدة، لا يكفي أن نطلب من إدارات المدارس إعداد تقارير عن «الاحتياجات المتبقية»، بل يجب أن تكون هناك آلية فورية لتحويل هذه الاحتياجات إلى اعتمادات وصرف وتنفيذ. وإلا فإن التقارير قد تتحول إلى مجرد جرد للمشكلات، لا إلى حلول لها.

ثم إن تحميل إدارات المدارس والمديريات مسؤولية «الجاهزية» من دون توضيح الموارد والصلاحيات المالية المتاحة لها يضع المسؤول أمام معادلة غير عادلة؛ مطلوب منه أن يحقق نتيجة، لكن ليس واضحاً ما هي الأدوات التي وُضعت بين يديه لتحقيقها.

كان الأجدى أن يترافق التعميم مع جدول مالي وتنفيذي واضح يحدد لكل مديرية حجم الاعتماد المتاح، ونوعية النفقات التي يمكن تغطيتها، وصلاحيات الصرف، وآلية تأمين الاعتمادات الإضافية، وترتيب الأولويات، ولا سيما ما يمس سلامة الطلاب مباشرة.

فالمدرسة لا تصبح جاهزة بالورق، ولا بالتقارير، ولا بكثرة الجولات الميدانية. المدرسة تصبح جاهزة عندما تتوافر الأموال والصلاحيات والمواد والعمال والوقت لتنفيذ ما تطلبه الوزارة.

التذكير مطلوب، والمتابعة مطلوبة، والمساءلة مطلوبة، لكن المطلوب قبل كل ذلك هو أن تكون هناك خطة تمويل للجاهزية. أما أن نضع قائمة طويلة من الواجبات على عاتق المديريات، ثم ننتظر تقرير «الجاهزية التامة»، من دون أن نوضح أين الاعتماد وكيف ستصرف، فهذا ليس تخطيطاً متكاملاً، بل نقل للمشكلة من مستوى الوزارة إلى مستوى المدرسة.

وإذا كانت سلامة الطالب هي الأولوية فعلاً، كما يقول التعميم، فإن السؤال الأول الذي يجب أن يُطرح ليس: هل المدرسة جاهزة؟ بل: هل وفرت لها فعلاً الموارد المالية اللازمة لكي تصبح جاهزة؟

بردى يُدفن حياً... من المسؤول عن تجفيف شريان وادي بردى وتهديد زراعته وبيئته؟

ليس أخطر ما يحدث لنهر بردى أن ينخفض منسوبه في سنوات الجفاف، بل أن يتحول مجراه نفسه إلى مساحة إسمنتية جافة، فيما تمر المياه بعيداً عن التربة والأشجار والأراضي التي عاشت عليها قرى وادي بردى لعقود. هنا لا تعود القضية شحاً مائياً عابراً، ولا مشكلة خدمات يمكن تأجيلها إلى موسم آخر، بل تصبح قضية اعتداء على وظيفة النهر الطبيعية، وعلى الزراعة والبيئة والاقتصاد المحلي معاً.

في القطاع الممتد بين عين الخضراء وبسيمة وأشرفية الوادي وجديدة الوادي، وثقت تقارير وشكاوى محلية أن المياه التي كانت تجري في سرير بردى أصبحت تمر ضمن بواري موضوعة في سرير النهر ومغطاة بالإسمنت المسلح، ما ترك سطح المجرى جافاً ومنع تسرب المياه نحو الأراضي الزراعية المحيطة. وأكد رئيس بلدية جديدة الوادي أن مظاهر العطش واليباس بدأت بالظهور، وأن الأشجار والأراضي الزراعية باتت مهددة، فيما لم تكن الآبار التي قيل إنها ستستخدم لتعويض هذا الفقد قد فُعّلت حتى وقت نشر الشكاوى.

المفارقة الصارخة أن مشروعاً يفترض أن يعالج الصرف الصحي ويحمي نهر بردى من التلوث أصبح- بسبب طريقة التنفيذ أو غياب المعالجة المتوازنة لأشاره- جزءاً من المشكلة. لا أحد يعترض على جمع مياه الصرف ومعالجتها؛ بل إن ذلك ضرورة بيئية وصحية. الاعتراض الحقيقي هو أن حماية النهر لا يمكن أن تعني حماية الأنابيب على حساب النهر نفسه، ولا يجوز أن تُنقل مشكلة التلوث من مجرى المياه إلى التربة والزراعة والغطاء النباتي.

وهنا تقع المسؤولية الأولى على وزارة الطاقة والجهات التابعة لها والمسؤولة عن الموارد المائية؛ أين دراسة الأثر المائي والبيئي للمشروع؟ أين الخطة التنفيذية التي تضمن استمرار جريان المياه في السرير الطبيعي؟ ولماذا بقيت الآبار المقترحة لضخ المياه إلى المجرى، بحسب الشكاوى المنشورة، خارج الخدمة؟ ومن المسؤول عن مراقبة التنفيذ ومطابقة الأعمال للمواصفات؟

لا يكفي أن يقال إن هناك مشروعاً قيد التنفيذ؛ المطلوب أن يكون المشروع حلاً متكاملاً لا أن يحل مشكلة الصرف بخلق مشكلة زراعية وبيئية جديدة.

أما وزارة الزراعة فلا يمكنها التعامل مع جفاف الأراضي والأشجار باعتباره شأناً ثانوياً. فالأرض الزراعية التي تفقد مصدر ريها لا تحتاج بعد ذلك إلى بيانات عن الخسائر؛ تحتاج إلى حماية قبل أن تتحول الأشجار إلى حطب والأراضي إلى مساحات مهجورة. الوزارة مطالبة بمسح عاجل للأراضي المتضررة، وتقدير الخسائر الزراعية، وتحديد الاحتياجات المائية، والضغط باتجاه ضمان مورد مستدام للري، لا انتظار انهيار الإنتاج ثم تسجيل الأضرار.

وتتحمل المحافظة والبلديات والجهات البيئية والتنفيذية مسؤولية الرقابة والتنسيق أيضاً. فالمحافظة سبق أن طلبت من الموارد المائية التدقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة والتقيد بالشروط والمواصفات الفنية. لكن القضية اليوم تحتاج أكثر من مخاطبات متبادلة؛ تحتاج جهة واحدة تملك صلاحية القرار، وجدولاً زمنياً معلناً، وقياسات ميدانية تثبت أن الحل أعاد المياه إلى المجرى ولم يكتف بإبقائها داخل الأنابيب.

والخسارة ليست زراعية فقط. وادي بردى منظومة بيئية واقتصادية وسياحية متكاملة؛ فالنهر كان يسقي أراضي القرى عبر أقنية وفروع، وكانت أشرفية الوادي تعتمد على الزراعة المروية على ضفافه، ولا تزال الفواكه والخضار جزءاً من إنتاجها المحلي. جفاف المجرى يعني تراجع الغطاء النباتي، وارتفاع كلفة الري، وانخفاض إنتاج الأراضي، وتراجع قيمة العقارات الزراعية، وضرب مصدر دخل أسر بأكملها، فضلاً عن تهديد المشهد السياحي الذي ارتبط تاريخياً بالماء والخضرة.

والأخطر أن ترك المشكلة تتفاقم قد يطلق سلسلة يصعب عكسها؛ تراجع الزراعة، زيادة الاعتماد على الآبار، استنزاف المياه الجوفية، جفاف الأشجار، تدهور التربة، ثم تحول الوادي الأخضر تدريجياً إلى بيئة أكثر جفافاً وفقراً. وعندها لن يكون إصلاح خط أو تشغيل بئر كافياً؛ ستكون هناك منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى سنوات وأموال ضخمة لاستعادتها.

بردى ليس مجرد قناة لتصريف المياه، ولا يجوز اختزال وظيفته في نقل مياه الصرف إلى محطة المعالجة. إنه نهر له سرير طبيعي وبيئة وزراعة ومجتمع واقتصاد محلي. وإذا كان الهدف الحقيقي إنقاذ بردى، فإن المطلوب الآن وقف التعامل معه بمنطق المشاريع المنفصلة؛ الصرف الصحي في جهة، والزراعة في جهة، والموارد المائية في جهة أخرى. المطلوب مشروع واحد لإنقاذ النهر، تتحمل فيه كل جهة مسؤوليتها بوضوح، وتُحاسب على النتائج لا على عدد الكتب والمخاطبات.

إن ترك سرير بردى جافاً بينما تمر المياه تحته ليس حلاً، بل تأجيل لانفجار أكبر. وما يجري اليوم في بسيمة وأشرفية الوادي وجديدة الوادي يجب أن يُعامل كإنذار مبكر لا كشكوى محلية. فحين يموت النهر، لا تموت المياه وحدها؛ تموت معه الزراعة والبيئة وذاكرة المكان وجزء من اقتصاد الوادي. ومن يملك قرار وقف هذا المسار ولا يفعل، يتحمل مسؤولية ما سيأتي.

دمشق لا تعاني من الجفاف فقط.. إنها تعاني من غياب الحل!

في دمشق، لم يعد السؤال متى تأتي المياه؟
السؤال الذي بات يفرض نفسه أكثر قسوة هو: إلى متى سيبقى التقنين هو الحل؟

الجفاف وشح المياه ليسا خبراً جديداً، ولا أزمة ظهرت فجأة هذا الصيف. الجميع يعرف منذ سنوات أن موارد دمشق المائية محدودة، وأن المصادر التي تعتمد عليها العاصمة لا تتناسب مع مدينة اتسعت وازداد عدد سكانها وارتفعت حاجاتها. ومع ذلك، بقيت المعالجة في معظم الأحيان تدور حول الشيء نفسه:

عندما تقل المياه، نزيد ساعات القطع. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. الجفاف قد يكون قدراً، أما أن تبقى مدينة بحجم دمشق بلا هامش أمان مائي حقيقي، فهذه مشكلة إدارة وتخطيط واستثمار مؤجلة منذ سنوات.

التقنين يفترض أن يكون إجراءً اضطرارياً، محدوداً بالزمن والمكان، إلى أن تتجاوز المدينة ظرفاً استثنائياً. لكنه في دمشق لم يعد استثناءً. صار جزءاً من الحياة اليومية، ويتسع كلما ضاقت الموارد. يوم وصل، مقابل يومين من القطع قد يبدو، بالمقارنة مع مناطق في الريف القريب تنقطع عنها المياه أياماً متتالية، برنامجاً مريحاً نسبياً. لكن هذه المقارنة لا تجعل الوضع مقبولاً، بل تكشف اتساع المشكلة. فالمياه التي تصل إلى دمشق نفسها لا تصل بالكمية، أو الانتظام الذي يسمح للسكان بالاعتماد عليها، بينما يبقى البديل هو: الخزانات والمضخات والصهاريج.

وهذه البدائل ليست مجانية. فالصهريج الذي يُفترض أن يكون حلاً استثنائياً أصبح بالنسبة إلى بعض الأسر جزءاً من ميزانية المعيشة. والمشكلة أن الصهاريج ليست متاحة دائماً، وهي قليلة قياساً بحجم الطلب، وكلفتها مرتفعة. ومن لا يستطيع شراء صهريج ينتظر الماء. ومن يستطيع، يشتريه ويخزنه.

وهكذا نشأت سوق كاملة «خزانات، مضخات، صهاريج، نقل وتعبئة وصيانة» حول أزمة يفترض أن تكون الدولة قادرة على إدارتها.

المواطن لا يدفع ثمن المياه فقط، يدفع أيضاً ثمن غيابها. وهذا هو الجانب الأكثر ظلماً في الأزمة. فكلما طال الانقطاع، أصبحت القدرة على تأمين المياه مرتبطة بالدخل. الغني يستطيع أن يشتري خزاناً أكبر وصهريجاً إضافياً، بينما يبقى محدود الدخل أسير ساعات الوصل.

الأخطر من ذلك كله، أن الاعتياد بدأ يطغى على الإحساس بأن هناك مشكلة ينبغي حلها. أصبح الناس يتعاملون مع جدول القطع والوصل كما يتعاملون مع مواعيد العمل والمدرسة. وكأن انقطاع المياه يومين أو ثلاثة، أصبح أمراً طبيعياً في عاصمة يفترض أن تكون قادرة على تأمين الحد الأدنى من احتياجات سكانها.

لا أحد يطلب إلغاء التقنين في مواجهة الجفاف. المطلوب شيء أكثر واقعية، ألا يتحول التقنين إلى سياسة دائمة.

دمشق بحاجة إلى مشروع أمن مائي، لا إلى جدول تقنين جديد كلما انخفض منسوب المياه. بحاجة إلى تنويع مصادرها، وزيادة التخزين، وتقليل الهدر، وتحديث الشبكات، واستثمار جدي وطويل الأمد في موارد بديلة، بحيث لا تبقى العاصمة رهينة عدد محدود من المصادر.

لأن المشكلة في النهاية ليست أن دمشق عطشى. المشكلة أن العطش أصبح نظاماً دائماً، فيما ما زال الحل يُدار بعقلية الطوارئ.

الأرقام الرسمية قناع لواقع مرير... والرغيف أسير تفاوت الجودة!

في النصف الأول من 2026، أعلنت المؤسسة السورية للمخابز عن إنجاز أكثر من 100 مشروع لتأهيل وتطوير المخابز العامة، وعودة 38 مخبزاً إلى الخدمة في عدة محافظات. أرقام تبدو «مبهرة» في سياقها الرسمي، تترافق مع تصريحات تؤكد «تحسين جودة الرغيف وزيادة الكميات المنتجة».

■ رهف ونوس

لكنها تظل أرقاماً جامدة، تتعالى عن هموم المواطن الذي لا يزال يعاني تفاوتاً صارخاً في جودة الخبز، ويتجرع مرارة شكاوى لا تنتهي.

فجوة لا تَسد

تشير تقارير وشهادات ميدانية في دمشق وريفها خلال الشهر الحالي إلى تراجع مريع في جودة الخبز «المدعوم»، حيث أصبح العثور على «خيوط بلاستيكية» و«قطع صلبة» داخل الأرغفة أمراً عادياً لا يثير الدهشة.

ففي كشكول، تفاقمت الشكاوى من رداءة الطحين المخزن لفترات طويلة، ما ينعكس سلباً على خصائص العجين ويؤدي إلى إنتاج أرغفة سريعة التفتت وغير مكتملة النضج كما في جديدة عرطوز والمزة.

كذلك بينت تقارير سابقة وجود ديدان حية في الطحين المنتج في مطحنة المحلج بدير الزور، بعد 5 أشهر فقط من إعادة تشغيلها، والشكاوى تتكرر في المحافظة حول سوء جودة الخبز.

أما في بلدة نصيب بدرعا، تعدت ذلك إلى ظهور أعقاب سجائر وحشرات داخل الطحين.

فأين هي فرق «الجودة» التي تتحدث عنها المؤسسة؟

وأين هي الجولات الميدانية التي تؤكد أنها تنظّم ضبوطاً بحق المخالفين؟

الحقيقة أن هذه الجولات «إن وجدت» تبدو شكلية ومحدودة، تأتي وتدون الملاحظات وتغادر، ليعود العمل بعدها بالأساليب ذاتها «خلط الطحين الرديء بالجيد، والتلاعب بالوزن، والغش في المكونات».

الفساد ضيف ثقيل على مائدة الخبز

المشكلة أعمق من أعطال فنية أو طحين رديء، إنها فساد ممنهج يكشفه الواقع يومياً، ففي شباط الماضي، تم الكشف عن اختلاسات مالية تجاوزت 2,6 مليار ليرة في مخبز واحد فقط، شملت التلاعب بالكشوف وعدم تطابق كميات المواد التموينية والنفطية المسلمة مع السجلات.

الأرقام الرسمية ذاتها تدين الواقع، فخلال الأشهر العشرة الأولى من2025، سجلت وزارة الاقتصاد 2933 مخالفة، نتج عنها ترقين ما لا يقل عن 51 فرناً، تنوعت بين التصرف غير المشروع بالدقيق التمويني، ونقص الوزن، والبيع بسعر زائد، وإنقاص عدد الأرغفة، ليرتفع عدد المخالفات خلال النصف الأول من 2026 إلى 61,447 مخالفة، إنه وباء إداري يضرب القطاع على امتداد الخارطة السورية.

حلٌ يعمّق الأزمة

أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة في 29 حزيران قراراً يسمح بإحداث وترخيص مخابز خاصة، كحل لتغطية الاحتياج، لكن أليس هذا دفعاً غير مباشر للمواطنين نحو المخابز الخاصة، حيث سعر الربطة أغلى، لكن الجودة أفضل؟

فالمواطن الذي يدفع 40 ل.س لربطة الخبز المدعوم، يجد نفسه مضطراً لدفع المزيد في المخابز الخاصة بحثاً عن رغيف «صالح للأكل».

وهكذا، تتحول أزمة جودة الخبز في المخابز العامة إلى ريع إضافي للمخابز الخاصة، على حساب جيب المواطن المفقر.

بالمحصلة، إن ما تروجه المؤسسة السورية للمخابز من أرقام حول مشاريع التأهيل والصيانة، مهما بلغت لا تُنكر «أهميتها» لكن تبقى مجرد حبر على ورق ما لم تنعكس على حياة المواطن بنتائج ملموسة.

فالمشكلة ليست في عدد المشاريع، بل في جوهرها، وفي نزاهة إدارتها، وفي رقابة حقيقية تبدأ من جودة الطحين وتنتهي عند كوة البيع.

يحتاج القطاع إلى منهجية عمل متكاملة، تبدأ بتأهيل البنية التحتية وصيانة دورية لخطوط الإنتاج، مروراً بتأمين مستدام لمستلزمات الإنتاج بالمواصفة المطلوبة، وصولاً إلى مكافحة الفساد عبر رقابة استباقية ومتابعة جدية لكل سلسلة الإنتاج، أما التغني بالأرقام والاحتفاء بالمشاريع من دون نتائج حقيقية، فهو استهانة بعقل المواطن وجوعه.

رغيف الخبز في سورية ليس مجرد مادة غذائية، إنه مرآة الثقة بين المواطن والدولة، وطالما ظلت هذه المرآة مشوهة، سيبقى المواطن يدفع الثمن غالياً، ليس من جيبه فقط، بل من كرامته وأمنه الغذائي.

فإلى متى ستظل الأرقام الرسمية قناعاً يخفي وجوه الفساد؟ وإلى متى سيظل الخبز السوري أسير تفاوت يفضح عجز الإدارة وهشاشة الرقابة؟

الأسئلة تبقى معلقة، والمواطن ينتظر إجابات على أرض الواقع، لا في بيانات إعلامية تذوب كما يذوب الرغيف الرديء في أفواه المفقرين.

فوضى البناء المخالف... استفاقة البلديات المتأخرة وغياب الحلول الجذرية

في مشهد يعيد إنتاج أسلوب «الاستفاقات المتأخرة والمزاجية»، حيث شرعت مديريات الإدارة المحلية بحملات لإزالة مخالفات البناء في حلب وريفها ودرعا ومنطقة برزة بدمشق، حملات جاءت متأخرة «كعادتها» بعد أن تحولت المخالفات إلى كتل إسمنتية شاخصة، وكأن البلديات كانت نائمة على عينها طيلة سنوات التوسع العمراني الفوضوي.

■ رشا عيد

استفاقة متأخرة وحملات انتقائية

في حلب خلال حزيران الفائت، نفذ مجلس بلدية حلب عدة حملات لإزالة المخالفات في خان العسل والمنصورة والأشرفية والليرمون وعدة أحياء في المدينة وريفها، أما في درعا، أزال مجلس المدينة بناءً مخالفاً في حي السبيل استجابة لشكاوى المواطنين، وفي دمشق يتكرر المشهد، حيث أزالت مديرية الخدمات منذ أيام قليلة مخالفات في برزة والقنوات.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه، أين كانت هذه البلديات قبل أن تشيد هذه الأبنية؟، ولماذا لم توقف البناء منذ البداية؟

الإجابة ببساطة تكمن في نمط الفوضى الممنهج الذي رافق التوسع العمراني منذ عقود، حيث كانت السلطة الساقطة تغض الطرف عن المخالفات، بل وتشجعها أحياناً، لتبقي المواطن في حالة من التبعية والابتزاز والاستغلال!

واليوم، وبعد سقوط تلك السلطة، تفاقمت الظاهرة بشكل غير مسبوق.

ليست مجرد كتل إسمنتية...

ما يغفل عنه الكثيرون أن الأمر لا يتعلق ببناء مخالف فقط، بل بفقدان قيمة الأرض التي نشيد عليها هذه الأبنية، وخاصة الأرض الزراعية لأنها ليست سلعة تتجدد، إنها تربة وموارد تفقد قيمتها إلى الأبد.

ومع كل بناء مخالف على أرض زراعية، نخسر جزءاً من مقدراتنا الغذائية، وهذا لا يمكن تداركه بأي تسوية أو مساومة.

بين الحاجة الإنسانية والجشع الاستغلالي

لا يمكن إنكار وجود أزمة سكن حقيقية في سورية، فبحسب تصريح سابق في العام الفائت لوزير الأشغال العامة والإسكان، هناك نحو مليون منزل مدمر، وربع السكان يعيشون في مساكن عشوائية. ولا يمكن إنكار أن الكثير من المواطنين بنوا على أراضيهم بدافع الحاجة، هرباً من أسعار العقارات المرتفعة، لكن هذا لا يبرر تحول الملف إلى سوق سوداء يستغله تجار وسماسرة العقارات لتحقيق أرباح مضاعفة على حساب المخططات التنظيمية وسلطة القانون.

فالكثير من المخالفين بنوا طوابق إضافية ليس للحاجة، بل للاستثمار والتربح، مستغلين غياب الرقابة.

المطلوب، خطة متكاملة لا مساومات فردية

الأمر أكبر من مجرد إجراءات للبلديات والمحافظات، إنه نمط فوضوي لم يعالج من الأساس بشكل صحيح. فالمطلوب، خطة متكاملة تضع المخططات التنظيمية على الطاولة الحكومية، وتشمل جميع الوزارات المعنية، من الإدارة المحلية إلى الأشغال العامة، الزراعة، والموارد المائية.

خطة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية والهندسية والاجتماعية وتضع حلولاً جذرية لأزمة السكن، لا مجرد حملات هدم انتقامية يدفع المواطن المفقر وحده ثمنها.

إن معالجة ملف البناء المخالف لا تعد مهمة سهلة، فهو متروك منذ زمن السلطة الساقطة، لكن الاستمرار في النهج الفردي والتسويات المؤقتة لن يزيد الأمر إلا تعقيداً. وآن الأوان لتتحمل الجهات المعنية مسؤولياتها، وتضع مخططات تنظيمية لكل محافظة ومنطقة وبلدة، وتدرس الملف دراسة فنية دقيقة، وتشرك المواطن في الحل، لا أن تفرض عليه هدماً يزيده فقراً ويُعمق أزمته السكنية.

ففوضى البناء التي نراها اليوم هي نتاج عقود من غياب الدولة وسياسات الإسكان الفاشلة والظالمة، وحلها لا يكون بالترقيع والمساومات، بل بتغيير جذري يعيد للدولة دورها وللمواطن حقه في سكن كريم.

من حمشو إلى إمبراطورية الخياط:

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصاعداً كبيراً في حملة الضغط الموجهة ضد أحد أبرز رجال الأعمال المرتبطين بنظام الأسد، محمد حمشو. حيث انتقلت حملة «هاتوا الفلوس اللي عليكم» - التي يقودها حسان عقاد وكانت قد بدأت بملاحقة أصحاب التعهدات المالية غير المسددة لصندوق التنمية السوري - في شهر آب الجاري إلى الدعوة المكثفة لمقاطعة شبكة الأعمال المرتبطة بحمشو. وفي 4 آب، نشرت منصة «تأكد» رداً من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة يؤكد أن الأمم المتحدة لم تعد تستخدم فندق ومنتجع يعفور. وبعد ذلك، أعلنت شركة «سينالكو» الدولية، في بيان لها في 12 آب، أنها لن تمدد ترخيص علامتها التجارية للمرخَّص له محلياً في سورية وهي شركة مملوكة لحمشو. بالتوازي مع ذلك، وفي 11 آب تحديداً، تجمع محتجون أمام منزل حمشو في قرى الشام قرب منطقة الصبورة مطالبين بمحاسبته ومحاكمته، بالتزامن مع إحالة شكوى ضده تتعلق باتهامات بتهديد ناشطين بالقتل إلى محكمة بداية الجزاء المعلوماتية في ريف دمشق. ثم قام عقاد بـ«تسريب» وثائق وصوراً تتضمن تفاصيل حول قيام حمشو بعمليات جمع ونقل وصهر عشرات آلاف الأطنان من خردة الحديد خلال سنوات الحرب. وهكذا لم تعد القضية مجرد جدال رقمي حول اسم قديم، بل صارت اختباراً علنياً لقدرة المجتمع على فرض أسئلة الملكية والمساءلة على مؤسسات وشركات داخل سورية وخارجها.

■ أحمد الرز

أول ما ينبغي تثبيته هو أن قدرة مواطنين على تحويل ملف رجل أعمال شديد النفوذ إلى موضوع احتجاج ومقاطعة ومساءلة علنية تحمل معنى سياسياً واجتماعياً إيجابياً بحد ذاتها، لأنها تكسر في العمق فكرة كانت راسخة في سورية لعقود طويلة، وهي أن أصحاب الثروات المتصلة بالسلطة وبالاستفادة منها يقفون دائماً خارج المجال الذي يستطيع المجتمع مساءلته ومحاسبته. فحين تتحرك شركة دولية لمراجعة علاقة تجارية مع أحد أقطاب الفساد الكبير في سورية، وحين يصل ضغط المواطنين إلى باب مؤسسة دولية ويدفعونها للتراجع، يكتسب الفعل الشعبي وقناعة السوريين بأنهم قادرين على الضغط زخماً متزايداً سيتطور مستقبلاً بفعل الضرورة. وما جرى في ملفي يعفور وسينالكو، ثم الاحتجاج أمام منزل حمشو، يبين أن السوريين قادرين على التحرك ضد أقطاب الفساد الكبير ضمن هامش معين. لكن هذا الهامش لن يكتسب قيمة تاريخية إلا إذا تمت حمايته واتسع ليشمل من هم أهم من حمشو اليوم.

حمشو نموذجاً لاقتصاد النهب في زمن الأسد

يمثل حمشو مثالاً واضحاً على أن الفساد الكبير في سورية لم يكن في زمن الأسد ظاهرة ثانوية أو «عرضا جانبيا» في المنظومة الاقتصادية، وإنما كان طريقة أساسية لتكوين الثروة من خلال القرب من السلطة والعمل كواجهة لها.

عندما تم إدراج اسم حمشو وشركاته في قائمة العقوبات الأمريكية والأوروبية والبريطانية والكندية والأسترالية واليابانية وغيرها، خرجت العديد من التحقيقات التي وثقت كيف قام الرجل بتقديم خدمات لبشار الأسد وكيف عمل كواجهة لماهر الأسد، وكيف ارتبط تكوين ثروته بالأساس من خلال علاقات مع دوائر السلطة السابقة، مستفيداً من منحه العقود والتراخيص وتحجيم المنافسين المحتملين له، الأمر الذي جعل من السهل عليه أن يوسع مجموعة أعماله لتطال المعادن والمقاولات والطاقة والبتروكيماويات والاتصالات والإنترنت والفنادق والعقارات وغيرها. وخلال الحرب صار هذا النموذج أكثر وحشية. حيث وثقت تقارير بحثية وصحفية تفاصيل عن تجارة منظمة طالت خردة المعادن الآتية من مناطق تم تدميرها وتهجير سكانها، وعن وصول الحديد إلى منشآت مرتبطة بحمشو عبر الشبكات العسكرية النظامية وغير النظامية التي كانت تديرها الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد.

وما تم نشره من وثائق تفصيلية مؤخراً – من غير المعروف حتى اليوم مصدرها وكيفية الوصول إليها بهذه الدقة – شمل مراسلات لشركات حمشو عن مشاريع جمع واستخراج ونقل الخردة في 2013 و2014، وبيانات تتحدث عن أكثر من 16 ألف طن من منطقة داريا ونحو 75 ألف طن من موردين في مناطق أخرى، وإنتاج تجاوز 91 ألف طن من مادة «البيليت». كما تضمنت المواد وثيقة تعود إلى 2016 مرتبطة بتنظيم إدخال خردة الحديد للتصنيع وإعادة التصدير، موقعة باسم حمشو بصفته رئيساً للمجلس السوري للمعادن والصلب.

لا يخفى على أحد من السوريين أن تدمير منزل ثم انتزاع مواده القابلة للبيع يعني في العمق تحويل خسارة الضحية إلى ربح في جيب أحد آخر. وهنا تلتقي الجريمة العسكرية بالاقتصاد السياسي للنهب، حيث أدت العمليات العسكرية إلى تهجير السوريين، ثم أعاد اقتصاد الحرب بيع بقايا ممتلكاتهم. ولهذا، فإن فصل ما ارتكبه رجال الأعمال في زمن الأسد من جرائم اقتصادية عن الجرائم العسكرية والأمنية يطمس جزءاً جوهرياً من الضرر الذي لحق بالسوريين.

ولهذا تحديداً كانت «قاسيون» قد حذرت، في افتتاحية العدد 1260 الصادرة في 11 كانون الثاني 2026 تحت عنوان «الكسب غير المشروع والعدالة الانتقالية»، بعد الاتفاق المعلن مع حمشو، من اختزال القضية في مبلغ يتم دفعه بهدف إغلاق الملف. حيث قالت آنذاك إن: «خطورة هذا الاتفاق لا تتعلق بحمشو وحده، بل تتعلق بالعقلية الإجمالية التي يدار ضمنها الشأن السياسي والاقتصادي في البلاد... وأن الاتفاق مع حمشو، يلقي ضوءاً كثيفاً أيضاً على طريقة فهم وتطبيق فكرة العدالة الانتقالية... فالعدالة هنا لا تعني فقط الجانب الجنائي والسياسي العام وجرائم القتل والاعتقال التي ارتكبت بحق السوريين، ولكن تعني أيضاً عمليات النهب التاريخي المتراكم التي كانت تقتلهم كل يوم وكل ساعة... في جيوب حمشو وأمثاله، يتراكم العرق والتعب المسروق من ملايين السوريين عبر عشرات السنين، في جيوبهم تتراكم آهات وآلام السوريين الذين ناضلوا بشكل يومي عبر عقود متتالية فقط ليبقوا على قيد الحياة وليطعموا أولادهم... وإذا أردنا رسم صورة مجازية، فإن حمشو وأمثاله قد سرقوا عشرات ومئات مليارات ساعات العمل من السوريين عبر عقود متتالية، وكأنما الشعب السوري العامل كان محبوساً في سجنهم طوال عقود، ويعمل لديهم بالسخرة تقريباً، فقط كي يضخموا ثرواتهم من عرقه وتعبه».

ينبغي أن تفضي الحملة الحالية إلى تحقيقات علنية، وكشف ملكيات الشركات، وتتبع الأصول، وسماع الضحايا، والتمييز بين ضرورة استمرار تشغيل المنشآت لحماية العمال وبين استمرار الامتيازات الممنوحة لأصحابها.

معيار جدية هذا المسار والاختبار الأصعب له هو أن يحاول الوصول إلى هامش واسع لمساءلة رؤوس الأموال التي تتوسع وتهيمن على الاقتصاد الآن

إذا كانت المحاسبة جدية... يجب أن تطال من هم أقوى

معيار جدية هذا المسار والاختبار الأصعب له هو أن يحاول الوصول إلى هامش واسع لمساءلة رؤوس الأموال التي تتوسع وتهيمن على الاقتصاد الآن، وهي في موقع القوة، لا بعد أن تفقد غطاءها.

ومن أقرب الأمثلة على هذه الشبكات رامز ومعتز الخياط، وهما أبناء شقيقة حمشو. تملك عائلة الخياط مجموعتي باور إنترناشيونال Power International ويو سي سي UCC

عدالة شاملة لمصلحة السوريين؟

القابضتين والعديد من الشركات الفرعية والتابعة. وتحولت العائلة خلال فترة قصيرة إلى أكبر لاعب في قطاعات اقتصادية سورية شديدة الحساسية، مثل الكهرباء، والمطارات، والنفط، والمصارف، والاتصالات، والزراعة.

وقع ائتلاف تقوده UCC في 2025 مشروع تطوير مطار دمشق الدولي باستثمار معلن يتجاوز أربعة مليارات دولار وفق نموذج البناء والتشغيل ثم التحويل BOT، مع تمويل يصل إلى 250 مليون دولار لشراء ما يصل إلى عشر طائرات. وفي الكهرباء، حصلت العائلة على صفقة في أيار 2025 لبناء أربع محطات غازية بقدرة أربعة آلاف ميغاواط ومحطة شمسية بألف ميغاواط، ثم تحولت العقود النهائية في تشرين الثاني إلى أربع محطات غازية وأربعة مشاريع شمسية موزعة على مواقع مختلفة، مع بقاء القدرة الإجمالية خمسة آلاف ميغاواط والقيمة الاستثمارية المعلنة سبعة مليارات دولار. وفي نيسان 2026 أعلنت شركة «استثمار القابضة» المملوكة لعائلة الخياط اتفاقاً لامتلاك 49% من بنك شهبا. وكانت وكالة رويترز تحدثت قبل ذلك عن خطة شملت أيضاً حصة للشركة ذاتها في البنك السوري الدولي الإسلامي. وفي بداية هذا الشهر، أعلن كامل العبد الله، المدير التنفيذي لشركة «بلدنا سوريا» التي تملكها عائلة الخياط أيضاً، أن الشركة بدأت مشروعاً في مجال الزراعة وتصنيع الأغذية بقيمة 3,3 مليار دولار وأن الشركة استأجرت أراضي من الحكومة السورية بمساحة 2,400 كيلو متر («أي نحو 1,3% من إجمالي مساحة سورية!») للقيام بالمشروع.

كما تملك عائلة الخياط شبكة علاقات دولية مثيرة للانتباه، حيث اندلعت احتجاجات عارمة في ألبانيا منذ منتصف شهر أيار واستمرت يومياً لعدة أشهر، عرفت شعبياً باسم «ثورة الفلامنغو»، وذلك اعتراضاً على مشروع سياحي استثماري فاخر بقيمة 1,5 مليار دولار، كانت الحكومة على وشك إقامته على جزيرة ومحمية طبيعية في السواحل الجنوبية للبلاد بالشراكة بين الأخوين الخياط وشركة استثمار تابعة لصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، جاريد كوشنر، وزوجته إيفانكا ترامب. كما ارتبط شقيقهما الأصغر، محمد الخياط، بمقترح مشروع ملعب غولف في سورية يحمل اسم ترامب، ووصل الأمر، بحسب تقرير لنيويورك تايمز، إلى تقديم حجر أساس رمزي يحمل اسم «نادي ترامب الدولي للغولف – سورية» خلال تحركات للخياط في واشنطن، ما يكشف تداخلاً كثيفاً بين السياسة والاقتصاد والعلاقات المباشرة مع الدائرة العائلية للرئيس الأمريكي، وهو بالضبط النوع من التداخل الذي ينبغي الإفصاح عنه ومراقبته عندما يكون أصحابه في الوقت نفسه متلقين لامتيازات غير مسبوقة في دولة هشة من حيث البيئة القانونية مثل سورية.

تتضح الصورة أكثر في مشروع إحياء ممر كركوك– بانياس بين العراق وسورية. حيث تؤكد مصادر حكومية سورية إن دراسات فنية ومالية للمشروع يتولاها ائتلاف يضم شركة Chevron الأمريكية وUCC التابعة لعائلة الخياط وTI Capital، وهي شركة أسسها زياد غندور في الولايات المتحدة، وتظهر وثائق هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أن الشركة المملوكة لغندور انخرطت سابقاً في إدارة ورعاية شركة استحواذ ذات غرض خاص، بالشراكة مع مكتب Falcon Peak Partners، وهو مكتب مملوك لعائلة المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى سورية والعراق، توم براك، الذي حضر بنفسه توقيع عدد من اتفاقات مجموعة الخياط في سورية.

هذا كله يجري ونحن نرى أخبار توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات والعقود النهائية مع عائلة الخياط في هذه المجالات المتنوعة، دون أن يظهر قبل هذه الصفقات الكبرى إعلان واضح ومتاح عن مناقصات تنافسية مفتوحة، ولا دفاتر شروط منشورة، ولا قوائم بالعروض المنافسة ومنهجية تقييمها. وبطبيعة الحال، فإن عبء الشفافية هنا لا ينبغي أن يقع على عاتق المواطن الذي لم يركض بما فيه الكفاية خلف المعلومة، حيث من واجب الدولة أن تنشر كيف تمت عملية اختيار المستثمر، وما هو العائد المتفق عليه للدولة، وتحديد مدة الاستثمار بالضبط، وضمانات الحد الأدنى للإيرادات، وشروط التحكيم، وحصة العمالة المحلية وحقوقها، وآلية تعديل الأسعار مستقبلاً.

تحولت عائلة الخياط إلى أكبر لاعب في قطاعات اقتصادية حساسة مثل الكهرباء والمطارات والنفط والمصارف والاتصالات والزراعة

الأخطر مالياً هو التمويل الدولي الجاري ترتيبه لعائلة الخياط. حيث نقلت وكالة بلومبرغ أن أكبر بنك في الولايات المتحدة، جي بي مورغان تشيس JPMorgan Chase، انضم إلى بنك قطر الوطني وبنك أبو ظبي التجاري لترتيب قرض بنحو سبعة مليارات دولار لمشروعات ستنفذها عائلة الخياط في سورية عبر ذراعها باور إنترناشيونال، تشمل الكهرباء وتوسيع مطار دمشق الدولي، مع ضمان من بنك قطر الوطني. ورغم أن القرض، وفق ما تم نشره من معلومات، ليس ديناً سيادياً مسجلاً باسم سورية، بل باسم باور إنترناشيونال بوصفها شركة قطرية. لكن غياب الدولة السورية نفسها عن القرض بالمعنى الرسمي، لا يعني إطلاقاً غياب السوريين عن تحمل الكلفة الاقتصادية لهذا القرض. وقد شعر السوريون بأولى ملامح هذه الكلفة عبر لجوء الحكومة السورية إلى رفع أسعار الكهرباء بشكل غير مسبوق تاريخياً.

الأسوأ هو أن تقديرات مستقلة تشير إلى أن نسبة ما بين 55% إلى 70% من القرض لن تدخل سورية أصلاً! بل ستذهب إلى موردين أجانب لشراء معدات وأنظمة وهو ما يمكن التلاعب به بسهولة وتضخيم الإنفاق عليه محاسبياً، بينما بدأ السوريون فعلاً بدفع تعرفة أعلى بكثير قبل أن تبدأ هذه المحطات بالإنتاج حتى.

العدالة لا تُجزّأ... والاقتصاد الوطني ليس غنيمة

الخلاصة التي تفرضها قضية حمشو وما يوازيها من صعود شبكات جديدة هي أنه لا يجب أن نكتفي بمحاكمة نموذج من الفاسدين الكبار في زمن السلطة السابقة، بل يجب منع نشوء ما يشبهه اليوم، ولا معنى لاسترداد بعض المال من رجال أعمال الأسد إذا كانت الأصول العامة والامتيازات السيادية توزع اليوم دون أي مستوى من مراعاة مصلحة السوريين.

ولهذا تحتاج العدالة الانتقالية بجوهرها الاقتصادي إلى اجتثاث حقيقي لهذا النمط من المحسوبيات. حيث يجب الإعلان عن المستفيد الحقيقي من كل شركة تحصل على عقد أو امتياز في الاقتصاد الوطني، ونشر العقود الأساسية وجميع بنودها وملاحقها المالية، والالتزام بالمناقصات التنافسية، أو بنشر تبرير مفصل حين تستخدم الدولة التعاقد بالتراضي.

أما في ملفات رجال أعمال الأسد، فالمطلوب مسار قضائي يوضح الأرباح غير المشروعة التي يجب استردادها، والمسؤولية الجنائية التي لا يجوز محوها بتسويات مالية لا يعرف السوريون حتى اليوم كيف تتم ووفق أي شروط. كما من حق المجتمع معرفة قيمة ما سلم للدولة وكيف جرى تقييم الأصول وأين ذهبت الأموال المستردة. وفوق ذلك، يجب أن يصل جزء من العائد إلى تعويض أصحاب البيوت والأراضي والمنشآت التي نهبت أو دمرت، لا أن يذوب كله في صناديق بعيدة عن الرقابة الشعبية.

كما يجب ألا تتحول الحملة ضد حمشو إلى ستار يغطي ما يرتكبه أصحاب المحسوبيات الجديدة، حيث أصبحت شبكة عائلية واحدة حاضرة في توليد الكهرباء وتوسيع مطار دمشق والتمويل المصرفي والزراعة ومشروعات النفط، كما تظهر خريطة استثمارات مجموعة الخياط اليوم.

كل من ليست له مصلحة في أن يستعيد السوريون اقتصادهم الوطني، أي قدرتهم الجماعية على تقرير أين تذهب مواردهم، يجب أن يخضع للرقابة والضغط ذاته، سواء حمل إرث السلطة القديمة أو دخل اليوم من بوابة إعادة الإعمار.

العدالة الاقتصادية في جوهرها هي إعادة توزيع الثروة لمصلحة الأكثرية الساحقة من السوريين المنهوبين. وهي تتجاوز حدود حرامية الماضي لتصل إلى من يحاول سرقة المستقبل أيضاً.

كيمي K3: موجة صينية جديدة تضرب الذكاء الاصطناعي الغربي

لم يكن صدور نموذج كيمي K3 من شركة Moonshot AI الصينية في تموز 2026 مجرد إطلاق منتج تقني جديد، بل كان إعلاناً عن موجة أعلى من المد الصيني الذي يقلب موازين القوى في صناعة الذكاء الاصطناعي العالمية. فخلال ساعات معدودة من الإعلان عن هذا النموذج العملاق الذي يضم 2,8 تريليون معامل «parameter»، اهتزت أسواق المال الأمريكية، وسجلت مؤشرات شركات التقنية خسائر فادحة لم تشهدها منذ أشهر.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

لم تكن هذه المرة الأولى التي تُفاجَأ فيها وول ستريت بنموذج صيني، فقد سبقته صدمة DeepSeek في كانون الثاني 2025 التي كبدت شركة Nvidia خسائر يومية تاريخية بلغت 589 مليار دولار، إلا أن كيمي K3 جاء بأبعاد أوسع وتأثير أعمق، مما دفع المستثمرين إلى إعادة النظر في جدوى النموذج الاقتصادي للشركات الأمريكية العملاقة.

خسائر الأسهم وانهيار الثقة

تأثرت أسواق المال الأمريكية بشكل مباشر وعنيف عقب إطلاق كيمي K3. فقد انخفض مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات، الذي يتتبع أكبر شركات تصنيع الرقائق في أمريكا، بنسبة 12,5% خلال أسبوع واحد، مسجلاً أسوأ أداء أسبوعي له في أكثر من 15 شهرا. وعلى الصعيد الفردي، تكبدت شركات مثل Nvidia وAMD وBroadcom خسائر حادة في قيم أسهمها، حيث سادت مخاوف من أن النماذج الصينية المتقدمة قد تقلص الطلب المستقبلي على الرقائق الأمريكية المتطورة.

لم تقتصر الصدمة على شركات الرقائق فحسب، بل امتدت لتطال شركات النماذج اللغوية الكبرى. فقد بدأ المستثمرون يتساءلون بجدية عن استدامة النموذج الاقتصادي الذي تعتمده شركات مثل OpenAI وAnthropic و Google، والتي استثمرت عشرات المليارات من الدولارات في بناء نماذج مغلقة المصدر، في حين تقدم AI Moonshot الصينية نموذجا مفتوح المصدر يتجاوزها في بعض المقاييس وينافسها في معظمها.

«كيمي» يجبر «أسماك القرش» على تنازلات اقتصادية

أجبرت المنافسة الشرسة من النماذج الصينية الشركات الغربية العملاقة على تقديم تنازلات «مؤلمة» بالقياس إلى مستويات جشعها المألوف. وقد لاحظ العديد من مستخدمي النسخ المدفوعة من نماذج الذكاء الاصطناعي الغربي حول العالم، أن عروضا وحسومات «سخية» غير مألوفة أخذت تنهال عليهم فجأة من هذه الشركات الغربية، مما يدل على مدى صدمتها ورعبها من فقدان زبائنها. فاضطرت OpenAI مثلاً إلى توسيع نطاق نماذجها الاقتصادية مثل GPT-5,6 Luna لتقليص الفجوة السعرية، بينما عززت Anthropic من خصومات التخزين المؤقت «caching» والمعالجة الدفعية «batch» لتخفيض التكاليف الفعلية. وفي المقابل، واصلت الشركات الصينية ضرباتها السعرية المتتالية؛ فبينما تفرض Anthropic نموذج Opus Claude 5 بسعر 5 دولارات لكل مليون رمز مدخل و25 دولارا للمخرج، يتوفر DeepSeek V4 Pro بسعر 0,435 دولار و0,87 دولار فقط على التوالي، أي بفارق يصل إلى 21 ضعفا في بعض المقارنات.

ولم يعد التكيف مع الواقع الجديد خيارا، بل بات ضرورة حتمية. فقد أعلن بريان أرمسترونغ، الرئيس التنفيذي لشركة Coinbase، أن شركته قلصت إنفاقها على الذكاء الاصطناعي إلى النصف بتحويل موظفيه لاستخدام نماذج كيمي وGLM الصينية. كما كشفت شركة DoorDash عن توجيه مهام البرمجة الداخلية إلى النماذج الصينية، حيث صرح آندي فانغ، كبير مسؤولي التكنولوجيا، بأن الشركة تفوض «الأعمال ذات المستوى الأدنى» إلى كيمي، محققة جودة أفضل بتكلفة أقل.

وحتى شركة Airbnb لم تكن بمنأى عن هذا التحول، إذ اعترف رئيسها التنفيذي برايان تشيسكي باستخدام نموذج Qwen من «علي بابا» الصينية لخدمة العملاء.

ميزات التفوق التقني لـ «كيمي3»

يتميز كيمي K3 ببنية تقنية فريدة تجمع بين الضخامة والكفاءة. فالنموذج يضم 2,8 تريليون معامل، لكنه يفعّل 104 مليار معامل فقط لكل رمز «token» عبر تقنية Stable LatentMoE، حيث يُختار 16 خبيرا فقط من بين 896 خبيرا لكل عملية استدلال، أي بنسبة تفعيل لا تتجاوز 1,8% من إجمالي النموذج. وهذا التصميم يُحقق كفاءة توسعية تفوق الإصدار الثاني من كيمي «K2» بمقدار 2,5 مرة.

وتتجلى الريادة التقنية لكيمي في آليتين تتعلقان بالقدرة على «الانتباه»، هما Kimi Attention Delta و.Residuals Attention. الأولى هي آلية انتباه خطية هجينة تُحسّن تدفق المعلومات عبر التسلسلات الطويلة، بينما الثانية تتيح استرجاع تمثيلات من طبقات سابقة بشكل انتقائي، مما يُحسّن دقة الاستدلال في السياقات المعقدة.

كما يقدم كيمي K3 نافذة سياق «Context Window» تفوق المليون رمز «token» مما يُتيح له معالجة مستودعات برمجية ضخمة بأكملها، أو تحليل مئات الوثائق في جلسة واحدة. كما يتمتع بقدرات بصرية أصيلة «Vision Native» عبر محرك MoonViT-V2 المدمج، مما يُتيح له فهم الصور ومقاطع الفيديو ضمن حلقة الاستدلال نفسها دون الاعتماد على نماذج خارجية.

وفي اختبارات Verified bench-SWE، التي تُقيّم قدرة النموذج على حل مشكلات هندسة البرمجيات الواقعية بشكل مستقل، حقق كيمي K3 نتائج تنافسية تضعه في الفئة نفسها مع Fable Claude 5 وGPT-5,6 Sol. كما تصدّر قائمة Code Frontend Arena بتقييم 1679 نقطة، متفوقاً على Fable 5 في اختبارات التطوير الأمامي «Development Frontend».

أما في مجال الوكيل الذكي «AI Agentic»، فيتميز كيمي K3 بتقنية «الوكيل السِّرب» Swarm Agent التي تُتيح تنسيق ما يصل إلى 100 وكيل فرعي بشكل متواز داخل حلقة استدلال واحدة، مما يُسرّع إنجاز المهام المعقدة بمقدار 3 إلى 4,5 أضعاف مقارنة بالتنفيذ التسلسلي.

ويستخدم كيمي K3 تقنية التكميم الواعي بالتدريب «Aware-Quantization Training» بدقة MXFP4 للأوزان وMXFP8 للتفعيلات، مما يُتيح تشغيله على مجموعة واسعة من الأجهزة مع الحفاظ على الأداء. وهذه الميزة تُسهّل نشره في البيئات المختلفة، من مراكز البيانات الضخمة إلى البنية التحتية المحلية.

أجبرت المنافسة الشرسة من النماذج الصينية الشركات الغربية العملاقة على تقديم تنازلات «مؤلمة» بالقياس إلى مستويات جشعها المألوف

النماذج الصينية الرائدة ومستقبل التنافس

لا يقف كيمي وحيداً على خط المواجهة، بل يُشكّل جزءا من منظومة صينية متنامية بقوة. فشركة DeepSeek تستمر في ضرب أرقام قياسية من حيث الكفاءة والتكلفة، حيث يُعد نموذجها Pro V4 الأرخص على الإطلاق مقارنة بالمنافسين الغربيين.

وتتصدر شركة Xiaomi قائمة استخدام منصة OpenRouter بحصة 21,1% من إجمالي الرموز الأسبوعية، متفوقة على OpenAI التي لا تملك سوى 7,5%.

كما تقدم «علي بابا» عبر عائلتها «كيو وين» Qwen نماذج متعددة الوسائط «Omnimodal» تدعم 113 لغة في التعرف على الكلام، بينما تتفوق AI Zhipu في تمكين المؤسسات عبر نموذج GLM-5 المُرخّص بترخيص MIT المفتوح.

باتت النماذج الصينية تُهيمن على منصات التطوير العالمية؛ ففي منتصف تموز 2026، تصدرت ستة نماذج صينية من أصل عشرة قائمة الأكثر استخداما على OpenRouter، وشملت القائمة شركات Tencent وXiaomi وDeepSeek وMiniMax وMoonshot و Z.ai.

وتشير التقديرات إلى أن النماذج الصينية تستحوذ الآن على 57% من الرموز المُستخدمة من قبل الشركات الأمريكية على OpenRouter.

من قطبية الاحتكار إلى لاقطبية المشاع المعرفي والتكنولوجي

إن المنافسة الحالية لا تُشير إلى نهاية هيمنة الغرب فحسب، بل إلى بداية مرحلة جديدة من تعددية الذكاء الاصطناعي تبشر بمرحلة أعلى تنعدم فيها نهائيا وإلى الأبد جدوى الملكية الخاصة، أمام نموذج المصدر المفتوح وشيوعية المعرفة والتكنولوجيا بلا استغلال. فالشركات الأمريكية ستضطر كمرحلة مؤقتة إلى تبني استراتيجيات بنية متعددة النماذج، تستخدم فيها النماذج الأمريكية للمهام الحساسة والموجهة للمستهلكين الناطقين بالإنكليزية، بينما تلجأ إلى النماذج الصينية للبرمجة الداخلية ومعالجة الدفعات والمهام الحساسة للتكلفة.

ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر أمام الصين في مجالات الامتثال التنظيمي وجودة اللغة الإنكليزية في التطبيقات الموجهة للمستهلكين الغربيين، فضلاً عن تكامل الأدوات المؤسسية. لكن مع استمرار تسارع وتيرة الإصدارات وتقليص الفجوات، يبدو أن الميزة الغربية التقليدية تتآكل بسرعة. وأثبتت الصين أن القيود الأمريكية على الرقائق لم تُضعف قدرتها على الابتكار، بل دفعتها نحو ابتكار هندسي أكثر كفاءة واقتصادا.

خطوة باتجاه تفكيك الأفكار المغلوطة حول «اتفاقية مكة»

شغلت اتفاقية الدفاع المشترك التي أعلن عنها في مكة يوم الجمعة 7 آب الجاري، الرأي العام ووسائل الإعلام، ويبدو أن البعض مصرٌ حتى اللحظة على محاولات حشرِ هذه الاتفاقية ضمن الأطر التقليدية التي عرفناها لعقودٍ مضت، دون الانتباه إلى أننا نعيش مرحلة تحوّلٍ كبرى تفرض علينا إعادة قراءة ما يجري حولنا بالاستناد إلى مقدماته الموضوعية، التي ترتبط فعلياً بالتحولات الكبرى.

■ علاء أبوفرّاج

إن المطب الأكبر الذي وقع فيه عددٌ من المحللين، كان تفسيرهم لاتفاقية مكة بوصفها استجابة للحرب الأخيرة التي شنّتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران، لا بل إن عدداً منهم انطلق أيضاً من كون الولايات المتحدة هي الآمر الناهي في الإقليم، وعلى هذا الأساس بدت سلسلة الأفكار المغلوطة هذه كما لو أنّها متسقة مع ذاتها، وتعبر بالفعل عما يجري! فكيف إذا ما علمنا أيضاً أن البعض رأى في باكستان والسعودية وتركيا قوىً «سنّية» وهي بتوقيعها لهذا الاتفاق أعلنت «تحالفاً سنياً» بمواجهة «تحالف شيعي» لنكون بذلك أمام بناءٍ لأفكار بالية ولى زمانُها!

بعضٌ ممّا جاء في الصحافة «الإسرائيلية»

قبل أن نبدأ بعرض تحليلنا المغاير لهذه الطروحات من المفيد أن نستعرض بضع أفكار أوردتها الصحافة «الإسرائيلية» حول ما جرىً في مكة، إذ كتب ميخائيل هراري في صحيفة معاريف مقالاً بعنوان «التقارب السعودي التركي الباكستاني سبّب القلق في [إسرائيل]» رأى فيه أن الاتفاق الأمني الثلاثي، هو جزءٌ من انعكاسات الحرب على المنطقة بأكملها، ورأى أن نتائج هذه الحرب لم تكن مشجّعة ما فرض على الرياض أن تستعد لليوم التالي، بالإضافة إلى أن إسلام أباد بحسب الكاتب رأت أن هناك فراغاً ينشأ وتعمل على ملئه عبر بناء هذا النوع من الشراكات مع دول المنطقة بالإضافة إلى لعب دور الوساطة لإنهاء الحرب. هراري لم يُغفل أنّ سلوك «إسرائيل» العدواني تجاه دول الإقليم يفرض عليهم المزيد من اليقظة وخصوصاً مع العلم بأن «أسهم [إسرائيل] آخذة بالانخفاض في الرياض».

أما القناة 12 «الإسرائيلية» فنشرت مقالاً ليوئيل غوزنسكي انطلق فيه من فكرة أنه من «الخطأ اعتبار كلّ تقارب عسكري بين دول مسلمة تحالفاً معادياً [لإسرائيل]» على أساس أن الدافع الفعلي هو تقليل الاعتماد على الأطراف الخارجية، ويقصد هنا الولايات المتحدة التي كانت تؤدي دوراً محورياً في منظومة الأمن القائمة في المنطقة. لكن غوزنسكي لم يكتف بذلك، بل ذهب إلى القول إنّه من «الخطأ أيضاً تجاهل التداعيات المحتملة للاتفاق على [إسرائيل]» وذلك لأن «إسرائيل» بحسب المقال كانت تبني آمالها الاستراتيجية على فكرة دفع الأمور باتجاه «منظومة أمنية إقليمية تتعاون فيها «إسرائيل» وبعض الدول العربية» أي أن التطورات الأخيرة بنظر الكاتب تتناقض مع التوجه الاستراتيجي «الإسرائيلي» وتشير إلى نشوء احتمال جديد وهو أن تبني دول المنطقة آليات أمنية إقليمية من دون «إسرائيل».

وتكتمل الصورة مع مقال نشرته هآرتس للكاتب تسفي برئيل بعنوان «الحلف الثلاثي الجديد في الشرق الأوسط يدفع [إسرائيل] إلى زاوية خطرة» وتبرز فيه الفكرة الأهم وهي أن باكستان تتمتع بعلاقات متينة مع إيران، ويشير الكاتب إلى أن باكستان فتحت كل المعابر الستة بينها وبين إيران بشكل كامل وعلى مدار الساعة، واتجه البَلدان لاستخدام المقايضة في المعاملات التجارية البينية، كبديل للنظام المصرفي، وذلك بهدف الالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران، ويلفت الكاتب الانتباه إلى أن هذه التفاهمات جاءت على أساس توقيع مذكرة تفاهم جديدة بين باكستان وإيران قبل يوم واحد من توقيع الاتفاقية في مكة، والتي شملت إلى جانب ما سبق أن تستخدم إيران الموانئ الباكستانية كطريق بديل بعيداً عن الحصار المفروض على مضيق هرمز. ويذكر الكاتب أن العلاقات بين إيران وأطراف الاتفاقية الثلاثية الجديدة ليست سيئة بل هناك علاقات تجارية وأمنية قائمة وتتطور بسرعة.

اتفاقية مكة ليست تحالفاً سنياً بل منظومة أمن إقليمي مستقل عن أميركا برعاية روسية وصينية وتستوعب إيران وتناقض المصالح الإسرائيلية

ما هو تفسير ما يجري؟

إذا رفضنا التحليلات السطحية نكون مجبرين على تقديم بناء آخر يمكن من خلاله فهم ما جرى ضمن سياقه الطبيعي، ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال فهم طبيعة الدور الروسي والصيني الذي يمكن قراءته في وثائق رسمية عديدة نشرتها بكين وموسكو، من تسعينيات القرن الماضي وجرى تطويرها في عدة مناسبات، ويمكن تلخيص الطرح الروسي–الصيني من خلال بناء منظومة أمنية إقليمية غير قابلة للتجزئة تعمل على أساس التفاهم والتعاون وحل المشكلات عبر الطرق الدبلوماسية، ووقف التدخلات الخارجية، وذهبت موسكو في آخر تعديل لوثيقتها المنشورة بعنوان «مفهوم روسيا للأمن الجماعي في منطقة الخليج» إلى القول بضرورة التزام الدول بعدم تقديم أراضيها لطرف ثالث لشن هجمات ضد الدول المجاورة.

بكين من جانبها وإلى جانب ترحيبها بالمبادرة الروسية قدّمت هي الأخرى خارطة طريق لنزع فتيل التفجير من المنطقة، بل وعملت بشكل مباشر على تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران، هذا بالإضافة إلى أن الصين تعمل مع باكستان لترسيخ واقع جديد في منطقة الشرق، ما يفرض النظر إلى خطوات باكستان الأخيرة بوصفها ترجمة فعلية للتوجه الصيني العام.

إن وضع المبادرات الروسية والصينية في الخلفية أثناء قراءة ما يجري هو مسألة ضرورية ولا بدَّ منها، خصوصاً أن ما نراه اليوم هو ترجمة لهذه المبادرات، ربما مع مساهمات إقليمية غير معلنة في صياغة تفاصيلها.

الاستعداد للمرحلة القادمة

إن اندفاع دول الإقليم الأصيلة لتصفير المشاكل البينية كان استجابة إلزامية للتغيرات القائمة وتحديداً الدور الأمريكي المنحسر، والذي فرض على هذه الأطراف إما أن تدخل في صراعات عسكرية غير منتهية فيما بينها يخرج الجميع منها خاسرين، أو البحث عن تفاهمات جديدة تضمن أمن ومصالح الجميع، وعلى هذا الأساس لا يمكن أبدا الحديث عن اتفاق ثلاثي معزول عن الدول الأخرى، بل إن اتفاقية مكة ذاتها طُرحَت بوصفها إطاراً قابلاً للتوسُع، وإلى جانب التأكيدات على احتمال انضمام مصر للاتفاقية، أشار سفير باكستان لدى روسيا فيصل نياز ترمذي إلى أن إسلام آباد لا تعارض انضمام إيران إلى الاتفاق الأخير.

إن ذكر احتمالية انضمام إيران إلى الاتفاقية يبدو غريباً جداً وتحديداً عند النظر إلى المشهد من الخارج، فإيران استهدفت دولاً خليجية مؤخراً وركزت على المصالح الأمريكية فيها، لكن الفهم الأعمق لما يجري، يقودنا إلى أن بقاء الولايات المتحدة في المنطقة بات مهدداً، ويجري بحثه بشكل معلن، وهذا يعني أن سبب الخلاف الأكبر بين إيران ودول الخليج كان يرتبط إلى حد كبير بالوجود الأمريكي الذي تراه طهران تهديداً لها، بل إن الحرب الأخيرة أكدت أن القلق الإيراني مشروع، وفرضت الحرب أيضاً على دول الخليج وتحديداً السعودية إعادة النظر في شكل التحالفات القائمة، وكانت على يقين أنها مضطرة لبناء منظومة أمنية جديدة، منظومة بعيدة عن الولايات المتحدة ولا تعتمد عليها.

لذلك يمكننا القول إن أيّ منظومة أمنية جديدة تكون مستقلة عن الولايات المتحدة ومدعومة من روسيا والصين تملك بالفعل الكثير من مقومات النجاح، وإن هذه المنظومة وإن لم تعلن أعداء لها، ستكون متعارضة مع المصلحة الاستراتيجية «الإسرائيلية» فالكيان يرى أن واشنطن هي الطرف الوحيد المخوّل ببناء منظومة أمنية يجري تفصيلها على المقاس «الإسرائيلي»، وأنّ احتمال بناء أي شيء آخر سيغير كل المناخ القائم، ويجعل الكيان الصهيوني معزولاً في بيئة محيطة معادية له. ورغم أن الخلافات بين دول الإقليم قائمة ولم تحل بعد، إلّا أنّ فتح الباب أمام منظومة أمنية جديدة قائمة على التعاون الإقليمي هو استثمار مرغوب للجميع، وستكون كل دول الإقليم مستعدة لتقديم تنازلات جماعية في مقابل وضع الأساس لعصر قادم قائم على التعاون، يسمح بتحقيق التنمية المطلوبة، وينهي الاستنزاف الكبير الناتج عن التنافس والصراعات المسلحة.

نقص مخزون الأسلحة الأمريكية... خسارة الحرب استراتيجياً

أثارت مسألة نقص مخزونات الأسلحة والذخائر الأمريكية جدلاً واسعاً، ووضعت تساؤلات جدّية حول مدى قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب المباشرة، كما أنها عكست مشكلة وثغرة استراتيجية كبرى يمكن لخصوم الولايات المتحدة الاستفادة منها... وتعني بخلاصتها أن الولايات المتحدة هزمت منذ الآن.

■ يزن بوظو

أفادت تقارير عدة، وتحديدا منها الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS، عن نفاد كميات كبيرة من مخزونات الصواريخ الاعتراضية والهجومية بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على إيران، فوفقاً لتقديرات مختلف التقارير، بلغت نسبة استنزاف الصواريخ الموجهة الدقيقة PrSM من المخزون الكلي للولايات المتحدة ما بين 45% إلى 80%، وصواريخ ثاد الاعتراضية ما بين 50% إلى 80%، وصواريخ باتريوت للدفاع الجوي نحو 50%، وصواريخ توماهوك الجوالة 30% إلى 50%، وصواريخ أتاكمس ATACMS نحو 80%، فضلاً عن غيرها.

إلّا أنّ جوهر المشكلة يكمن في مدى إمكانية تجديد هذه المخزونات، حيث تشير التقديرات إلى أنّ ما جرى استنزافه حتى الآن يحتاج ما لا يقل عن ثلاث أو أربع سنوات بالمتوسط لتعويضه، بين عام أو اثنين على الأقل لبعض الذخائر التي تعتبر سرعة إنتاجها متوسطة مثل باتريوت وتوماهوك، وحتى 6 أو 7 سنوات لصواريخ أخرى يعد إنتاجها بطيء مثل ثاد وأتاكمس.

ويُعزى بطء الإنتاج هذا إلى أسباب عدة، منها العدد المحدود لشركات ومعامل الدفاع النشطة في الولايات المتحدة، والتي تقلصت خلال العقود السابقة من العشرات إلى قرابة 5 شركات رئيسة «احتكارية» وهي ما تدعى عادة بالمجمّع الصناعي العسكري الأمريكي، وعمل هذه الشركات وفق منطق الاستثمار والربح، مما يشترط وجود عقود سنوية موقعة آمنة ومستقرة قبل بدء الإنتاج، واعتماد الأسلحة والذخائر المتطورة والحديثة على مواد أولية يعد استخراجها وتهيئتها للصناعة بحد ذاتها عملية بطيئة، معظمها يجري استيراده من الخارج، ومن أهمها بعض المعادن النادرة التي يجري استيرادها من الصين بالدرجة الأولى، فضلاً عن تباين بطء ومحدودية إنتاج محركات الصواريخ عن بقية مكونات هذه الصواريخ أيا تكن أنواعها، بمعنى أن عدة أنواع من الصواريخ تتنافس على إنتاج محركات الصواريخ نفسها، بالإضافة للعوامل البيروقراطية التقليدية من تجارب وتراخيص وموافقات لكل عملية إنتاجية، والتكلفة المالية الضخمة لها.

ثغرة قديمة ظهرت الآن

لم يظهر هذا الخلل الخطر في النموذج الأمريكي للإنتاج الدفاعي والعسكري خلال العقود السابقة، بل منذ أواخر الحرب الباردة وحتى الحرب على إيران، ذلك أن الولايات المتحدة أساسا لم تخض حربا حقيقية بمواجهة قوة كبيرة قادرة على مجابهتها وفرض حرب استنزاف عليها كما جرى مع إيران.

فضلاً عن وجود تغييرات في أشكال الحرب نفسها حيث بات عدم التكافؤ نفسه يميل لصالح الطرف المصنّف أنه «الأضعف» وفقاً للمعايير التقليدية، فالأسلحة والذخائر الرخيصة والسريعة الإنتاج، من مسيّرات وصواريخ اعتراضية أو هجومية، بات لها اليد العليا بشرط تمكّن هذا الطرف من تحمّل ضربات خصمه السريعة والخاطفة بأسلحته التقليدية.

قبل إيران، كانت آخر مواجهة عسكرية مباشرة وواسعة قامت بها الولايات المتحدة، هي في العراق 2003. حينها، اعتمدت مبدأ «الصدمة والرعب» الذي كانت تعمل به عموماً منذ الحرب الباردة، بشن ضربات كبيرة وخاطفة لشلّ الخصم ودفعه إلى الانهيار بسرعة، ممّا يمهّد للغزو البرّي الذي يتبعها.

وقد اتبعت هذا المبدأ نفسه في ضرباتها على إيران؛ أكثر من ألف هدف في أسبوع، اغتيالات سريعة وخاطفة، وتدمير واسع النطاق، لكن لم ينتج عنها شيء يذكر، لا صدمة ولا رعب ولا شلل أو انهيارات، وتحوّل الأمر إلى حرب استنزاف غير متكافئة لمصلحة إيران، لتدمّر بمسيراتها وصواريخها القليلة التكلفة والسريعة الإنتاج القواعدَ والرادارات العسكرية الأمريكية في المنطقة، بعدما فرضت على الولايات المتحدة اعتراض هذه الأسلحة بصواريخها المرتفعة الكلفة والبطيئة الإنتاج إلى أن نفد مخزونها في المنطقة واضطرت مثلاً، إلى استحضار منظومات باتريوت من كوريا الجنوبية إلى منطقة الخليج، وتحويل صواريخ باتريوت كانت مخصصة لأوكرانيا إلى «إسرائيل» والمنطقة، واستحضار سفن حربية مجهزة بمنظومات دفاعية من عدة نقاط بعيدة... ثم بدأت التسريبات تظهر عن وجود نقص خطر بهذه الذخائر عموما، وليس فقط في منطقة غرب آسيا.

استنزاف 80% من صواريخ أمريكا يحتاج 7 سنوات تعويضاً مُسقطاً نظريتها ومُعلناً خسارة الغرب حرب الاستنزاف أمام إيران والصين وروسيا

المعسكر الغربي خسر الحرب

هذه المشكلة لا تؤثر على جبهة المواجهة مع إيران وحدها، رغم أهميتها، إلا أن الخصمين الاستراتيجيين الأكبر للولايات المتحدة هما روسيا والصين، وثغرة كهذه تضعف موقف الولايات المتحدة بشكل «خاطف» غير مسبوق أمامهما، فضلاً عن أن المسألة لا تتعلق فقط بالمواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة، وإنما مع حلفائها أيضا كاليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا والدول الأوروبية «الناتو» التي تعتمد بدرجة كبرى على الإنتاج العسكري الأمريكي.

فيمكن القول، نظريا، إن بإمكان الصين فرض استنزاف لشهر أو اثنين لهذه المخزونات في تايوان وما حولها. والأمر نفسه ينطبق على الدول الأوروبية بمواجهة روسيا... وكلٌ من الصين وروسيا قدرتهما أعلى بكثير على تحمّل أية ضربات بالمقارنة مع إيران التي لم تكن أساسا في وضع نموذجي... مما يعني، مسبقا، أن المعسكر الغربي قد خسر هذه الحرب منذ الآن عمليا، إلا أن ما يجري المناورة حوله والتحوّط منه هو مخاطر الأسلحة النووية التقليدية أو التكتيكية أو القذرة.

وهم الإصلاح

تدّعي الولايات المتحدة أنه بمقدورها إصلاح هذه الثغرة عبر إجراءات مختلفة منها ببساطة زيادة الإنتاج عبر الشراكة الحكومية مع شركات الصناعات العسكرية لتخفيف مشكلة العقود، أو تغيير مواصفات بعض الصواريخ مثل باتريوت لإنتاج نموذج يشابهها ويؤدي وظيفتها يكون أقل كلفة وأسرع إنتاجاً بمقدار النصف.

إلا أن كلاً من الأمرين لا يحلان أساس المشكلة، وهو أنها محكومة بمواد أولية محددة معظمها من المعادن النادرة المستوردة من الخارج، وبطء عملية الإنتاج نفسها، التي يتطلب حلها إنشاء معامل صناعية عسكرية جديدة بخطوط إنتاج أكثر، وهو بدوره يحتاج سنوات لإنجازه.

وهذا بافتراض أن الولايات المتحدة وحلفاءها المستوردين من شركاتها، لن يخوضوا حربا خلال السنوات المقبلة، مما يرمم ما جرى استنزافه ويبدأ بإنتاج احتياطي يتراكم، أي لا حرب مع إيران، ولا حرب لـ «إسرائيل» ولا لـ «أوكرانيا» ولا لأي منطقة أخرى.

ما سبق، ومن وجهة نظر عملية، ينبغي أن يدفع الولايات المتحدة إلى تغيير جذري نحو اعتمادها بشكل أكبر على المسيّرات والصواريخ المنخفضة الكلفة والسريعة الإنتاج والتي لا تعتمد على المعادن النادرة والإنتاج المعقّد، إلا أن هذا الأمر يتناقض مع منطق الربح الأقصى الذي يحكم شركات الصناعات العسكرية الأمريكية، فضلاً عن أنه يؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاء التفوق العسكري الأمريكي بالأسلحة التقليدية وتصبح مكافئة لغيرها، وهنا المعضلة؛ إنها وبكلا الحالتين، باتت خاسرة في حروبها الخارجية، وأعلى قدراتها تصبح كغيرها: إمكانية حماية أراضيها فقط.

كما ينبغي أن يدفع حلفاءها نحو تطوير صناعاتهم العسكرية محليا، وهو ما يؤدي إلى المعضلة السابقة نفسها زمنا ونتيجة، أو إيجاد بدائل؛ موردين أسرع وأقل تكلفة كالصين وروسيا وحتى تركيا وإيران، وهو ما يشترط علاقات جيدة، ويعني عمليا، الاستسلام.

لم تعلم الإدارة الأمريكية مسبقاً؟

يروّج إعلامياً أن الإدارة الأمريكية ودونالد ترامب، لم يكن لديهم صورة واضحة ومكتملة عن هذه المشكلة، وأن ترامب غضب بشدة من هذه التسريبات مهدداً بمحاسبة ومحاكمة من يقوم بها.

لكن، ورغم الشكّ بصحة الادعاء السابق، إلا أنه لا يغير من حقيقة أن الولايات المتحدة محكومة بمحاولة تحقيق أهدافها بحصار كل من الصين وروسيا بشكل سريع وعاجل تمهيداً لهزيمتهما، فسواء كان للإدارة الأمريكية معرفة من عدمها بهذه المشكلة، إلا أنها مضطرة بالضرورة على خوض هذه الحروب المباشرة أو بالوكالة في أقرب وقت، وإلا فإن هيمنتها ونفوذها الخارجي بأسسه الثلاثة، العسكري والدولار والبترودولار، يتآكل أمام عينيها وصولاً إلى نقطة اللاعودة..

وعليه، ورغم هذه المشكلة، من غير المستبعد أن نشهد جولة مواجهة عسكرية جديدة، يائسة، بات ترامب يهدد باستخدام «القنابل القذرة» خلالها على إيران.

ليبيا تعود إلى الواجهة لكن بتنسيق مصري-تركي

تتسارع التطورات في المشهد الليبي بصورة لافتة، ويبدو أن المحرك الأساسي لهذا الحراك هو المبادرة الأمريكية بقيادة مسعد بولس، المستشار الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، والتي تسعى إلى دفع القوى المتنافسة في شرق ليبيا وغربها نحو صيغة جديدة لتوحيد السلطة والمؤسسات العسكرية والأمنية.
غير أن المبادرة الأمريكية لا تبدو مجرد محاولة لإنهاء الانقسام الليبي، بل جزءٌ من إعادة ترتيب أوسع لموازين النفوذ في بلد يحتفظ بأهمية استثنائية في سوق الطاقة وفي الحسابات الأمنية الأمريكية في شمال أفريقيا والساحل.

■ معتز منصور

بينما تقوم المقاربة الأمريكية على التعامل مع مراكز القوة الموجودة فعليا ومحاولة جمعها في صيغة واحدة، فإنها في المقابل أثارت مخاوف من تكريس نموذج جديد من «العائلية السياسية»، عبر منح عائلة حفتر دورا مركزيا في الشرق والإبقاء على عائلة الدبيبة في موقع مؤثر في الغرب. والمفارقة أن هذه المبادرة، التي تبدو مصمَّمة لتثبيت تسوية سريعة، دفعت في الوقت نفسه القوى الليبية والإقليمية إلى التحرك بصورة أسرع، خشية أن يتم رسم خريطة ليبيا الجديدة من دونها.

الجميع يبحث عن دور في ليبيا الجديدة

لم تقف القوى الإقليمية أمام التحرك الأمريكي متفرجة، بل يبدو أن المبادرة دفعت مصر وتركيا، ومعهما قوى إقليمية أخرى، إلى زيادة التنسيق ومحاولة التأثير في شكل التسوية المقبلة. فالقاهرة وأنقرة تشتركان في إدراك أن استمرار الانقسام الليبي يحمل مخاطر متزايدة، وأن أي تسوية جديدة يجب ألا تسمح لقوة واحدة، بإعادة تشكيل التوازنات من دون أخذ مصالحهما في الاعتبار. وضمان عدم انفجار الصراع بشكل أعنف لاحقا.
وفي هذا السياق، اكتسب التحرك التركي أهمية خاصة. فقد انتقلت أنقرة خلال الأشهر الماضية إلى سياسة أكثر انفتاحا على الشرق الليبي، في محاولة واضحة للحفاظ على قنوات الاتصال مع جميع القوى القادرة على التأثير في مستقبل البلاد. والتقى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في تموز بصدّام حفتر في أنقرة، هذا التواصل يسمح لأنقرة بالحضور في أي تسوية مستقبلية، ويمنع تحويل التسوية الأمريكية إلى ترتيب يستبعدها. وهذا يفسر لماذا أصبحت السياسة التركية تقوم بصورة متزايدة على التواصل مع الشرق والغرب ومع جميع الجهات الفاعلة في الوقت نفسه، بدلا من الرهان على طرف واحد.
والأهم أن التنسيق التركي المصري بدأ يأخذ بعدا أكثر وضوحا في الملف الليبي. ففي تموز بحث وزيرا الخارجية المصري والتركي الملف الليبي، وأكدا دعم وحدة ليبيا وسيادتها ومؤسساتها، مع التشديد على استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين.

المسار الليبي: استثمار الضغط الأمريكي بدل الخضوع له

في المقابل، بدأت القوى والمؤسسات الليبية نفسها تتحرك لمنع احتكار الخارج لمسار التسوية. ففي حزيران اتفقت المؤسسات الليبية الثلاث الرئيسة؛ مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، على خارطة طريق تقود إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في موعد أقصاه 17 شباط 2027، مع خطوات تتعلق بتوحيد المؤسسات السيادية وإدارة المرحلة الانتقالية.
وهنا تحديدا تكمن المفارقة: المبادرة الأمريكية التي يُنظر إليها في ليبيا باعتبارها محاولة لإعادة إنتاج النخب القائمة قد تكون في الوقت نفسه دفعت هذه النخب إلى تسريع البحث عن صيغة سياسية تمنحها شرعية مختلفة. فكل طرف يخشى أن يفقد موقعه في الخريطة الجديدة، ولذلك أصبح التحرك السياسي ضرورة أكثر منه خيارا. وهذا يعني أن المعركة الحالية ليست فقط حول قبول المبادرة الأمريكية أو رفضها، وإنما حول القدرة على تعديلها وتحويلها من صفقة بين مراكز القوة إلى مسار سياسي أوسع.

عندما تدخل الفوضى على خط التسوية

هذا النشاط السياسي يجري في بيئة أمنية شديدة الهشاشة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه القوى الدولية والإقليمية عن توحيد المؤسسات، عادت منشآت الطاقة في غرب ليبيا لتصبح هدفا لهجمات متتالية بطائرات مسيّرة. فقد استهدفت الهجمات مجمع الزاوية النفطي، وأدت إلى اشتعال خزانات وقود، قبل أن تمتد الهجمات إلى منشآت كهربائية في المنطقة. كذلك تسبب هجوم على محطة جنوب الزاوية في خروج أكثر من 700 ميغاواط من أصل 1300 ميغاواط من قدرة محطة الكهرباء عن الخدمة،
وفي الشرق، جاء اغتيال اللواء فوزي المنصوري، أحد كبار المسؤولين في الاستخبارات العسكرية التابعة لمعسكر حفتر، بسيارة مفخخة في بنغازي ليضيف طبقة أخرى من التوتر إلى المشهد. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الاغتيال، ولذلك سيكون من المبكر الجزم بدوافعه أو ربطه مباشرة بالصراع على خطوط الإمداد نحو السودان، لكن توقيته وموقع الرجل السابق في سبها يفتحان الباب أمام تساؤلات حول التنافس على الجنوب الليبي وشبكات النقل والتهريب والإمداد العابرة للحدود.

من يكتب شروط التوحيد؟

تبدو ليبيا اليوم أمام سباق حقيقي على شكل التسوية المقبلة. فالولايات المتحدة تريد توحيد البلاد عن طريق تقاسم النفوذ والسلطة، لضمان مصالحها في الطاقة والضغط على نفوذ روسيا. ومصر وتركيا لا تريدان تعطيل هذا المسار بقدر ما تريدان التأكد من ألا يتحول إلى تسوية تضر مصالحهما. أما القوى الليبية، فتحاول كل منها ضمان مكانها في الخريطة التي يجري رسمها.
ولهذا فإن المبادرة الأمريكية قد تكون حققت نتيجة عكسية جزئيا؛ فبدلا من دفع الأطراف إلى قبول صفقة جاهزة، دفعتهم إلى التحرك بصورة أسرع لبناء مساراتهم الخاصة. وهذا ما يفسر التقارب التركي مع الشرق، والتنسيق المصري التركي، وخارطة الطريق التي طرحتها المؤسسات الليبية، واستمرار الدفع الدولي نحو انتخابات وتوحيد المؤسسات.

الجزائر وكونفدرالية الساحل: من إدارة الخلاف إلى إدارة المصالح

لم تكن العلاقات الجزائرية-المالية خلال الأشهر الماضية في أفضل حالاتها، إذ تصاعدت الخلافات حول الحدود واتهامات بالتدخل في الشؤون الداخلية على العلاقات بين البلدين، وبلغ التوتر ذروته في آذار ونيسان 2025 على خلفية إسقاط الجزائر طائرة استطلاع مسيرة مالية.

■ عتاب منصور

لكن، وكما وصف رئيس الوزراء المالي عبد الله مايغا، فإن الدبلوماسية «ليست نهرا هادئا». فبعد «مناوشات كلامية ولقاءات أخوية»، بدأ الطرفان مسار تطبيع شامل؛ فأعيد فتح المجال الجوي واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية، فيما أكد مايغا أن الرئيسين عاصمي غويتا وعبد المجيد تبون باتا «متفقين تماما» على مبادئ أساسية، في مقدمتها احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل المشترك لمواجهة الإرهاب وطموحات الهيمنة في المنطقة.
يبقى الأمن المحرك الأساسي لهذا التحول. فالجزائر، التي لطالما تعاملت بحذر مع الحركات الطوارقية في شمال مالي، تجد نفسها أمام تهديد أكثر تعقيدا مع تنامي التقاطع بين بعض الفصائل المسلحة وجماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» المرتبطة بالقاعدة. وهو ما يجعل التغاضي عن أي تحرك انفصالي أمرا أكثر خطورة على الأمن الجزائري نفسه، ويدفع الجزائر نحو التنسيق مع باماكو لمنع انتقال الفوضى والإرهاب إلى حدودها.
وبالنسبة إلى مالي، فإن استعادة التنسيق مع الجزائر تعني استعادة شريك إقليمي يمتلك حدودا واسعة معها وقدرات عسكرية واستخباراتية وخبرة طويلة في مكافحة الإرهاب. ولا يقتصر التحول على مالي. ففي

خطوة تعكس اتجاها أمنيا أوسع، قدمت الجزائر للجيش النيجري أربع مروحيات عسكرية، إضافة إلى ذخائر وقطع غيار ومعدات للدعم والصيانة. وتشير عودة العلاقات مع مالي، بالتوازي مع تصاعد التعاون العسكري والأمني مع النيجر، إلى أن الجزائر تعيد بناء مقاربتها للساحل على أساس المصالح المشتركة. فبدلا من استمرار المواجهة الدبلوماسية مع دول كونفدرالية الساحل، يبدو أن الجزائر تتجه إلى تطويق مصادر الفوضى على حدودها عبر التنسيق الأمني والعسكري، وبناء عمق استراتيجي جديد في الجنوب.
وبذلك، فإن التقارب مع مالي ودعم النيجر لا يمثلان مسارين منفصلين، بل جزءا من تحول أوسع يمكن التعبير عنه بالقول إن الجزائر تنتقل من إدارة الخلاف مع كونفدرالية الساحل إلى إدارة المصالح معها، مدفوعة بتهديد مشترك يتجاوز الخلافات السياسية.

ليست الصين، بل الأمولة من

خلال الأعوام القليلة الماضية، ترسخت في مراكز السلطة في بروكسل وباريس وبرلين سردية مريحة، لكنها شديدة الكسل فكرياً. تسير الحكاية على النحو الآتي: تتعرض قطاعات السيارات والصناعة التي تفخر بها أوروبا لـ«صدمة صينية» تهدد وجودها، إذ تجتاح السيارات الكهربائية الصينية وبنى الطاقة النظيفة- المدعومة من الدولة- الأسواق، كما لو كانت موجة تسونامي، وتهدد بدفع الشركات الغربية إلى الإفلاس.

■ واريك باول

ولهذا، جاءت الوصفة الأوروبية على الشكل التالي: بناء جدار دفاعي مرتفع يتألف من رسوم مكافحة الدعم، وخطوط تنظيمية حمراء، وسياسات حمائية متشددة، لحماية التصنيع الأوروبي.

لكن هذه السردية ليست خاطئة فحسب، بل خطرة أيضا. فأوروبا لا تعاني صدمة تجارية خارجية، بل تكابد مرضا اقتصاديا صنعته بنفسها. وما تسميه بروكسل «المنافسة الصينية غير العادلة» ليس في الحقيقة سوى النتيجة النهائية المتوقعة لـ«إزالة التصنيع» تحت هيمنة القطاع المالي.

على مدى أربعين عاما، ضحّى رأس المال المالي الأوروبي بصورة منهجية بقاعدته الصناعية على مذبح عوائد المساهمين قصيرة الأجل، وعمليات إعادة شراء الأسهم، وتوزيع الأرباح. واليوم، بعدما تجاوزت الشركات الصينية المحلية الخاصة العلامات الغربية العريقة من حيث الابتكار والحجم، يهرع النخبويون الأوروبيون إلى الدولة طلبا للحماية. لن تنقذ الحمائية أوروبا، بل ستحول القارة إلى متحف صناعي.

وفي المقابل، تنتشر حاليا حجة أخرى تقول: إنه ينبغي لأوروبا أن «تجبر» الشركات الصينية على قبول مشروعات مشتركة إلزامية ونقل التكنولوجيا. وهذا بلا شك وهم ناتج عن المبالغة في تقدير الذات. فبعد حساب التكلفة الكارثية للدخول بسهولة في حرب تجارية، ستكتشف بروكسل أنها لا تملك أساسا أوراقا كافية لإصدار الأوامر إلى الصين.

أوروبا لا تستطيع إرغام رأس المال الصيني، بل عليها أن تعمل بنشاط على جذبه. ويمر الطريق إلى المستقبل عبر إعادة إطلاق «الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي» المتوقفة، واستخدامها لتحويل أوروبا إلى الوجهة الأكثر جاذبية في العالم، بحيث تتحول الفوائض التجارية الصينية إلى تكوين لرأس المال الثابت داخل أوروبا.

من التلميذ إلى الأستاذ

لفهم سبب تبخر أوراق القوة الأوروبية، لا بد من العودة إلى 41 عاما من تاريخ تعامل صناعة السيارات الغربية مع الصين. بدأت هذه القصة في تشرين الأول 1984، عندما وقعت شركة فولكسفاغن عقدا تاريخيا لإنشاء شركة مشتركة حملت اسم «شانغهاي فولكسفاغن».

وفي ذلك الوقت، كان قطاع السيارات العالمي شديد الشكوك بشأن التجربة. فقد كانت الصين فقيرة، وتفتقر إلى البنية التحتية، ولا تمتلك سوقا للسيارات الخاصة. وخلال العقود الثلاثة الأولى من هذه العلاقة، كان النمط ذا طابع استعماري واضح.

فبموجب قاعدة الشركات المشتركة الإلزامية بنسبة 50:50 التي فرضتها الصين، جنت العلامات الأوروبية العريقة مليارات اليوروهات من السوق المحلية الصينية سريعة النمو. وكان المديرون التنفيذيون الغربيون يفترضون بكل اطمئنان أنهم سيحتكرون إلى الأبد الملكية الفكرية ذات الهوامش الربحية العالية، مثل: التصميم والهندسة وعلاوة العلامة التجارية، بينما ستبقى الصين مجرد خط تجميع منخفض التكلفة.

وكان هذا الترتيب يُقدم في العواصم الغربية بوصفه قصة «عولمة رابحة للطرفين». وفي ذلك العصر، نادرا ما كانت الحكومات الغربية تشتكي من الدعم الحكومي الصيني، لأن شركاتها متعددة الجنسيات كانت المستفيد الرئيسي منه. لكن الواقع البنيوي انقلب بصورة جذرية تقريبا حول عام 2015.

فبعد أن أدرك المخططون الصينيون أن تجاوز أوروبا في هندسة محركات الاحتراق الداخلي المعقدة سيكون بالغ الصعوبة، أطلقوا خطة «صنع في الصين 2025»، وحولوا النظام الصناعي بأكمله نحو مركبات الطاقة الجديدة، أي السيارات الكهربائية بالكامل، والسيارات الهجينة القابلة للشحن، وسلاسل توريد الطاقة النظيفة التي تعرّف قطاع النقل الحديث.

ومَثل ذلك انتقالا من نموذج تصدير تهيمن عليه الاستثمارات الأجنبية إلى نموذج تقوده شركات محلية عملاقة.

وقبل عام 2015، كانت الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الصين من خلال شركات مشتركة، أو فروع مملوكة بالكامل للأجانب تمثل ما يقرب من 60 % من إجمالي صادرات التصنيع الصينية. وبحلول عام 2026، انقلب هذا النمط كليا. اليوم، تسهم الشركات الخاصة الصينية بنحو 65 % من إجمالي صادرات الصين، بينما تراجعت حصة الشركات ذات الاستثمار الأجنبي إلى 22 % فقط.

ويظهر هذا التحول بأوضح صورة في سوق السيارات الهجينة القابلة للشحن «PHEV» في أوروبا. فالعلامات الصينية المحلية، مثل: «بي واي دي» و«شيري» و«سايك»، تهيمن اليوم على موجة السيارات المتدفقة إلى الموانئ الأوروبية، وتتحرك بذكاء ضمن هيكل الرسوم الجمركية، وتمكنت من الاستحواذ على أكثر من ثلث مبيعات السيارات الهجينة القابلة للشحن في أوروبا.

لقد استوعب «التلميذ» الصيني تماما تقنيات التصنيع الغربية، وأضاف إليها تفوقه العالمي في تقنيات البطاريات وسلاسل التوريد، وهو اليوم يصدر سيارات متقدمة إلى الأسواق الأوروبية نفسها التي علمته في الأصل صناعة السيارات.

الاقتصاد الجزئي للتراجع

تخفي موجة الاستياء المفاجئة في الغرب تجاه الدعم الحكومي الصيني الفاعل الحقيقي وراء تراجع الصناعة الأوروبية: **أمولة رأس المال الصناعي الأوروبي**.

فبينما أعادت الشركات الصينية باستمرار استثمار كل جزء تقريبا من تدفقاتها النقدية، مدعومة بالائتمان المصرفي الموجه من الدولة، في التكامل العمودي، ومناجم الليثيوم، وخطوط الإنتاج المؤتمتة، كانت الشركات الصناعية الأوروبية الكبرى تتعرض للتفريغ من الداخل على يد أصحاب الريوع المالية الباحثين عن عوائد قصيرة الأجل.

لفهم المرض العميق وراء هذا التراجع، لا بد من العودة إلى النقد الأساسي للاقتصاد الجزئي الذي قدمه كاريل ويليامز وزملاؤه في كتابهم الرائد «السيارة: التاريخ وتحليل الأفاق».

فمن خلال دراسة تراجع صناعة السيارات البريطانية والأوروبية بعد الحرب، ومقارنتها بالصعود السريع للإنتاج واسع النطاق في اليابان، أثبت ويليامز وزملاؤه أن القدرة التنافسية الصناعية تُحسم على ثلاثة مستويات بنيوية: **تصميم العمليات، وحجم السوق، ومدى ملاءمة المنتج للسوق**.

وإذا حدّثنا أطروحات ويليامز إلى عصر ما بعد 2010، سنجد تشابها مذهلا بين الطريقة التي خسرت بها أوروبا أمام اليابان في السابق، والطريقة التي تتراجع بها اليوم أمام الصين.

تراجع قطاع أوروبا الصناعي ليس صدمة صينية خارجية بل مرض ذاتي من إزالة التصنيع والطاقة الكهربائية الباهظة والريع المالي القصير

أولًا: تصميم العمليات

يمكن مقارنة تصميم العمليات المعيب في أوروبا بالمسار الذي اتبعته صناعة السيارات الصينية نحو التكامل العمودي.

أشار ويليامز وزملاؤه إلى أن تفكيك العمليات وتجزئتها يجعل المصانع الغربية عاجزة عن تحقيق مستويات مرتفعة من استخدام الطاقة الإنتاجية، أو تبني عمليات إنتاج مرنة ورشيقة، كما يرفع نقطة التعادل البنيوية.

وبعد عام 2010، لم تعالج شركات السيارات الأوروبية العريقة هذا العيب التاريخي، بل زادته سوءا.

فمن أجل رفع العائد قصير الأجل على رأس المال المستخدم «ROCE»، أوكلت مزيدا من المكونات الأساسية ومراحل الإنتاج إلى شبكات عالمية ضخمة وهشة من الموردين، فأصبحت سلاسل التوريد أكثر تجزؤا وازدادت أوجه عدم الكفاءة البنيوية.

أما شركات السيارات الخاصة الصينية، فسلكت المسار المعاكس. خلال العقد الماضي، وبينما كانت الشركات الأوروبية تضخ مبالغ ضخمة في إعادة شراء الأسهم، سرعت شركات، مثل: «بي واي دي» عملية التكامل العمودي، وصممت منتجاتها منذ البداية حول إنتاج عالي الطاقة ومؤتمت.

كما أدخلت مكونات أساسية، مثل: البطاريات وإلكترونيات الطاقة والرقائق ضمن أنظمتها الإنتاجية الداخلية.

ومن خلال إعادة دمج تصميم السيارة ولوجستيات الورش وتصنيع المكونات، خفضت الشركات الصينية هوامش الربح المتراكمة الناتجة عن الشراء الخارجي، كما قللت خسائر الكفاءة الناجمة عن تجزئة سلاسل التوريد، وكسرت بذلك عنق الزجاجة الذي عانت منه صناعة السيارات الغربية طويلاً في «تصميم العمليات».

ثانياً: تقلص السوق المحلية الأوروبية بعد سياسات التقشف

شدد ويليامز وزملاؤه على أنه في الصناعات شديدة الأتمتة والثقيلة من حيث التكاليف الثابتة، يصعب على المصانع الحفاظ على معدلات استخدام مرتفعة للطاقة الإنتاجية، إذا لم يكن هناك سوق جماهيري مستقر، وعندها تتدهور هوامش الربح بسرعة.

لكن بعد الأزمة المالية عام 2008، شهدت أوروبا فترة طويلة وقاسية من التقشف المالي، وجمود الأجور، وتراجع البنية التحتية العامة.

وأدى ذلك باستمرار إلى الضغط على القوة الشرائية المحلية، فتقلص تدريجيا حجم السوق المحلية الضرورية للحفاظ على الإنتاج واسع النطاق.

وفي المقابل، عملت الصين، من خلال التحفيز الاقتصادي الكلي والائتمان المصرفي الموجه من الدولة، على بناء سوق جماهيرية محلية ضخمة لمركبات الطاقة الجديدة، وفرت طلبا كافيا لدعم توسع القطاع.

ومع هذا التباين، أصبحت شركات السيارات الأوروبية تعتمد بصورة متزايدة على تصدير السيارات الفاخرة ذات الهوامش المرتفعة إلى أسواق خارجية، مثل: الصين من أجل الحفاظ على هياكل شركاتها الضخمة.

لكن ذلك دفعها إلى إهمال صحة السوق الجماهيرية المحلية بصورة أكبر.

وكانت النتيجة، أن شركات السيارات الأوروبية فقدت، من جهة، الطلب الأساسي الضروري لتوزيع تكاليفها الثابتة، واضطرت، من جهة أخرى، للاعتماد على عدد صغير من الطرازات الباهظة للحفاظ على أرباحها.

وهكذا دخلت في حلقة مفرغة من انخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية، وارتفاع تكلفة الوحدة، والمزيد من تقلص السوق المحلية.

أفرغ أوروبا من الداخل

ثالثاً: ملاءمة السوق والثقة بالعلامة التجارية

بدأت صناعة السيارات الأوروبية تكشف أيضاً عن عيوب خطيرة في ملاءمة المنتجات للسوق والثقة بالعلامات التجارية.

ويعرّف ويليامز وزملاؤه «ملاءمة السوق» بأنها انضباط صارم في التصنيع يقوم على تقديم السيارة المناسبة للمستهلك العادي بالسعر المناسب.

لكن رأس المال الأوروبي في قطاع السيارات فقد هذا الانضباط تدريجيا بعد عام 2010.

فبسبب ضغط أصحاب الريوع الباحثين عن العوائد السريعة وهوامش الربح المرتفعة، تطورت لدى العلامات الأوروبية «نزعة نحو الفئة الممتازة».

وتخلت عن سيارات الهاتشباك الصغيرة، والسيدان الميسورة السعر، وغيرها من الطرازات الجماهيرية، واتجهت إلى سيارات «SUV» ضخمة ومرتفعة السعر لكنها أكثر ربحية.

وأدى الاعتماد على سيارات ذات مبيعات أقل وأسعار أعلى إلى زيادة انفصال الشركات الأوروبية عن المستهلك العادي، كما أضعف قاعدة السوق الجماهيرية الضرورية للحفاظ على منظومة صناعية متكاملة للسيارات.

وتداخل تراجع ملاءمة السوق مع أزمة الثقة بالعلامات التجارية، فترك فجوة ضخمة في السوق الأوروبية.

وفي هذه اللحظة تحديداً، دخلت علامات صينية محلية، مثل: «شيري» و«بي واي دي» بطرازات جماهيرية أكثر تنافسية من حيث السعر، وأكثر تقدماً من حيث التجهيزات التقنية، وسرعان ما ملأت المساحة التي تخلت عنها شركات السيارات الأوروبية التقليدية طواعية.

وباختصار، سحق التقشف الأوروبي بعد عام 2008 الطلب الجماهيري، بينما دفعت نزعة أصحاب الريوع نحو الأرباح الشركات إلى التركيز على سيارات «SUV» الفاخرة مرتفعة السعر.

وبحلول منتصف عام 2026، أصبح النمط الصناعي الجديد واضحا: أكثر من 45 % من الطاقة الإنتاجية للسيارات في أوروبا باتت عاطلة، بينما تعمل خطوط التجميع المؤتمتة لمركبات الطاقة الجديدة التابعة للشركات الخاصة الصينية الرائدة عند مستويات قريبة من الطاقة المثلى.

أما الشركات المشتركة ذات الاستثمار الأجنبي في الصين، فهي التي تتحمل الجانب الأكبر من مشكلة انخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية في السوق المحلية.

خط إنتاج سيارات مؤتمت في الصين

كما قال ويليامز وزملاؤه: إذا لم يسمح تخطيط المصانع ونظام سلسلة التوريد بالحفاظ على استخدام مرتفع للطاقة الإنتاجية، فلن تتمكن الشركات من توزيع تكاليف رأس المال الثابت.

بين عامي 2025 و2026، انخفض استخدام الطاقة الإنتاجية في المصانع الأوروبية إلى أقل من 55 %، ما يعني أن كل سيارة تُنتج باتت تتسبب بخسارة فعلية.

وحاولت شركات السيارات الأوروبية معالجة الأزمة عبر التركيز على سيارات «SUV» الفاخرة ذات الهوامش العالية، لكن ذلك أدى إلى مزيد من تقليص السوق الجماهيرية المتاحة لها، وأدخلها في دوامة موت، تجمع بين الإنتاج المنخفض والتكلفة المرتفعة.

خلال عشرة أعوام فقط، انهار معدل استخدام الطاقة الإنتاجية في صناعة السيارات الأوروبية من 85 % إلى 53 %. وهذا الرقم هو التعبير الإحصائي المباشر عن أزمة الطاقة وأزمة رأس المال الريعي.

لم تخسر أوروبا لأن خصمها حصل على دعم أكبر، بل لأنها واجهت منظومة صناعية تعمل على نطاق أمثل، وتمتلك بذلك قوة بنيوية صلبة.

تظهر في الصين خصائص النظام الثنائي. فمتوسط استخدام الطاقة الإنتاجية الوطني البالغ نحو 73 % يتعرض للخفض بصورة كبيرة بسبب الشركات المشتركة العريقة ذات الاستثمار الأجنبي، مثل: «سايك فولكسفاغن» و«تشانغان فورد».

وبسبب تخلي المستهلكين عن الطرازات التقليدية، لا يتجاوز معدل استخدام الطاقة لدى هذه الشركات 35,5 %.

وفي المقابل، تعمل الخطوط المؤتمتة والمتكاملة عمودياً لمركبات الطاقة الجديدة لدى الشركات الخاصة الصينية الرائدة، مثل: «بي واي دي» و«شيري»، بالقرب من المستوى الأمثل، وبلغ معدل استخدامها للطاقة الإنتاجية عام 2026 نحو 87 %.

ولا تحتاج هذه الشركات إلى ضخ حكومي مصطنع لإبقائها حية. فالتصميم المتفوق للعمليات، الذي يجمع بين خلايا البطاريات المطورة داخلياً، وهندسة مركبة موحدة تقوم على البرمجيات، وأتمتة مرنة للورش، يسمح لها باستمرار توزيع تكاليف التشغيل الثابتة، ومواجهة الحواجز الجمركية الأجنبية بسهولة.

أسعار الكهرباء.. الكلفة القاتلة للصناعة

لفهم سبب انهيار الصناعة الأوروبية تحت هذه الضغوط، ينبغي النظر إلى الحسابات الاقتصادية الموجودة خلف شبكة الكهرباء.

استقرت أسعار الكهرباء الصناعية في أوروبا عند مستويات مرتفعة بنيوياً، وأصبحت تعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف الأسعار المرجعية في الصين وأمريكا.

وفي كثير من النقاشات الاقتصادية الكلية السائدة اليوم، تُعامل تكلفة الطاقة بوصفها متغيراً ثانوياً، مع الاعتقاد بإمكان تعويضها عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة. لكن هذا يمثل سوء فهم خطير للمنطق الفيزيائي الأساسي للصناعة.

فالكهرباء باهظة الثمن قاتل مباشر للقدرة التنافسية الصناعية، وتأثيرها في الأسعار يشبه ضريبة تصاعدية تُفرض في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة.

لنأخذ مثال سلسلة إنتاج سيارة كهربائية حديثة أو آلة صناعية.

لا يبدأ الإنتاج في ورشة التجميع المؤتمتة، بل في أفران القوس الكهربائي شديدة الحرارة التي تصهر الفولاذ وتشكل الألمنيوم الهيكلي.

ثم تنتقل المواد إلى منشآت المعالجة الكيميائية، حيث تُفكك المواد الخام البوليمرية وتُصنع الأجزاء البلاستيكية الداخلية.

بعد ذلك تنتقل المكونات إلى الغرف النظيفة في مصانع أشباه الموصلات.

وتحتاج هذه المصانع إلى تشغيل أنظمة ضخمة للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء بلا توقف، لتصفية الهواء حتى مستويات ميكرونية.

وتظهر القيود الناتجة عن ارتفاع أسعار الكهرباء بأوضح صورة في تصنيع بطاريات الدفع.

فإنتاج بطاريات الليثيوم أيون، وبطاريات فوسفات الحديد والليثيوم، يعتمد على عمليات كهروكيميائية عالية الاستهلاك للطاقة.

وتحتاج عمليات خلط العجينة، والطلاء المستمر بواسطة الأسطوانات– والأهم من ذلك: مرحلة «تكوين البطارية» – إلى إمدادات كبيرة ومستقرة ومتواصلة من الكهرباء الأساسية.

وتستغرق عملية تكوين البطارية أياماً من الشحن والتفريغ المتكرر بلا انقطاع، من أجل تثبيت الخصائص الكيميائية للخلايا، ولذلك تستهلك كميات هائلة من الكهرباء.

يدفع المصنع الأوروبي 150 يورو لكل ميغاواط ساعي من الكهرباء، بينما يدفع منافسه الصيني 45 يورو فقط.

وهذا الفرق في التكلفة لا يظهر مرة واحدة فقط. فالمنجم، ومصهر المعادن، وشركة التكرير، ومورد المكونات، ومصنع التجميع النهائي، كلها تتحمل فارق الكهرباء.

وبحلول وصول المكونات المختلفة إلى مصنع السيارات الأوروبي، تكون ضغوط التكلفة قد انتقلت عبر طبقات سلسلة التوريد وتراكمت وتضخمت. وهكذا تُفرغ منظومة الموردين بأكملها من الداخل.

فالموردون المحليون من المستويين الأول والثاني، لا يستطيعون تحمل فجوة في تكلفة الطاقة تصل إلى 300 %، ولا يمكنهم ببساطة مواصلة العمل.

يمكن لبروكسل وضع سياسات تجذب رأس المال الصيني للمساعدة في إعادة بناء أوروبا. أو يمكنها الوقوف متفرجة، بينما يُعاد تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي من دون أي مشاركة أوروبية.

الحل الأوروبي الرئيسي ليس حرباً تجارية بل إعادة اتفاق الاستثمار لجذب رأس المال الصيني وتحويل فوائضه إلى استثمارات داخل أوروبا

■ * بروفسور في جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا في أستراليا، ومستشار سياسات سابق لرئيس الوزراء الأسترالي كيفن رود

فضاء ملوث الكترونياً

في سابقة نادرة من نوعها تواجه شركة ميتا آلاف الدعاوى القضائية المرفوعة في الولايات المتحدة من قِبَل المدعين العامين في الولايات والمناطق التعليمية ومدعين أفراد، على أساس تقديم الشركة الربح كأولوية على حساب سلامة مستخدميها القاصرين.

■ **إيمان الأحمد**

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن القضية المرفوعة في ولاية نيو مكسيكو هي الأولى التي تطرح تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي تحميل شركات التواصل الاجتماعي المسؤولية عن المحتوى الموجود على منصاتها. وقد بدأت مجريات هذه الدعاوى، في أربع ولايات، هي كاليفورنيا وكولورادو وكنتاكي ونيوجيرسي، في 12 آب الجاري، حيث تطالب الولايات المعنية في تلك القضية الشركة بتعويضات تتجاوز تريليون دولار، حسب ما ورد في وثيقة شركة «ميتا» القضائية. هذا في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، إذ تواجه الشركة أيضا العديد من الدعاوي القضائية في بريطانيا والهند وتتناول هذه الدعاوى اتهامات متعددة من الإضرار بالمراهقين وانتهاك الخصوصية، إلى تسريح موظفين بالذكاء الاصطناعي ومخاطر النظارات الذكية.

غرامة بـ942 مليون دولار

في حكم قضائي تاريخي، أمر قاضي ولاية نيومكسيكو «ميتا» بدفع عقوبة تصل إلى 942 مليون دولار، بتهمة تضليل الجمهور وتعمّد تقديم الأرباح على الصحة العقلية للمراهقين. وشبّه القاضي برايان بيدشايد الذي أصدر الحكم، أثر منصّات «ميتا» بالتلوث البيئي، مصرّحا أنّ «الأذى النفسي والاستغلال الجنسي للأطفال هو التلوث الذي يجب استئصاله. ومن المقرّر توجيه معظم أموال الغرامة لتمويل برامج علاج الصحّة النفسية للشباب وبرامج تشمل التوعية والوقاية والفحص والتقييم.

إلى جانب العقوبة المالية، فرضت المحكمة تغييرات إلزامية على كيفية استخدام القاصرين للمنصّات، منها حظر ظهور عدّاد الإعجابات بشكل علني لحسابات القاصرين، ومنع البالغين من مراسلة القاصرين، وحظر اقتراح حسابات الأطفال للبالغين، وتحديد ساعات الاستخدام وحظر الإشعارات خلال وقت المدرسة والنوم. وقد اشتركت الدعاوى القضائية باتهام الشركة بتصميم خوارزميات «مسببة للإدمان بشكل متعمّد» تضرّ بالصحّة العقلية للأطفال. بينما نفت الشركة من جهتها هذه الاتهامات وأعلنت عزمها استئناف الحكم.

«انزعها أو أطفئها»

أما في بريطانيا، فتواجه نظّارات «راي بان – ميتا» الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، موجة حظر واسعة تحت شعار «انزعها أو أطفئها»، بسبب مخاوف من التجسّس والتصوير من دون موافقة. إذ تتيح النظّارات للمستخدمين تسجيل الفيديو والصوت من مستوى العين من دون لفت الانتباه، على عكس الهواتف المحمولة. وتصاعدت الانتقادات بعد تقارير عن استغلال النظّارات لتصوير نساء في أماكن عامّة من دون علمهنّ ونشر المقاطع على منصّات التواصل. كذلك، بدأ الاتّحاد الأوروبي صياغة تشريعات تقيّد هذه الأجهزة.

أزمة «الملاذ الآمن»

كما استدعت الحكومة الهندية مسؤولي «ميتا» بسبب انتشار محتوى مسيء للأطفال، ومقاطع «تزييف عميق» «deepfake»، بالإضافة إلى تمرير إعلانات مدفوعة لتطبيقات ذكاء اصطناعي تستخدم لتعرية الأجساد في الصور من دون موافقة أصحابها. وهدّد البرلمان الهندي بإلغاء بند «الملاذ الآمن» عن «ميتا»، ما سيحتم على الشركة مسؤولية قانونية وجنائية مباشرة عن أي محتوى غير قانوني على منصّاتها.

دعوى تسريح الموظفين

كما تواجه «ميتا» أيضا دعوى قضائية جماعية رفعها 26 موظّفا سابقا في كاليفورنيا، بعد قرار للشركة بإنهاء قرابة 8 آلاف وظيفة، أو نحو 10% من قوتها العاملة. تتهم الدعوى الشركة بالاعتماد الكلّي على أنظمة ذكاء اصطناعي لتقييم الموظّفين واختيار من سيتم فصلهم، ما جعلها تستهدف بشكل غير عادل موظّفين كانوا في إجازات مرض أو أمومة.

خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة

إضافة لكل ما تقدم، تواجه «ميتا» ضغوطا سياسية وأمنية في واشنطن بعد الكشف عن حادثة «اختراق ذاتي» لنموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بها. أثناء اختبارات أمنية، استغلّ النموذج ثغرة ناتجة من خطأ في الإعدادات ليتمكن من الاتصال بالإنترنت المفتوح واختراق خوادم شركة أخرى بشكل مستقل ومن دون توجيه بشري. وأثارت هذه الحادثة مخاوف جهات تنظيمية وحكومية حول قدرة الشركات على كبح جماح نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدّمة، وقد فتح هذا الأمر النقاش واسعا حول أزمة خروج الذكاء الصناعي عن السيطرة ومسؤولية الشركات عن نتائج استخدامه والأضرار التي يمكن أن يلحقها بالمجتمعات.

صمود على جدار...

ينظر الغزاويون إلى الحرب من خلال ما يبقى ثابتاً في الأوقات الصعبة، ومن التجربة الإنسانية المشتركة، والرغبة في التواصل، والقدرة على تخيّل مستقبل يتجاوز الموت واللحظة الراهنة.

ثمة تركيز على القدرة على الصمود والإبداع والاستمرار، رغم حالة عدم اليقين التي يعيشونها، يحولون الجداريات إلى وسيلة لإيصال رسائل إلى الجمهور داخل قطاع غزة وخارجه، خاصة عبر تداول صورها على منصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي منحها بعداً توثيقياً وإنسانياً يتجاوز حدود المكان. تحوّلت الجداريات من تناول قضايا اجتماعية وثقافية إلى توثيق الدمار، والحفاظ على ذاكرة الأماكن، وسرد قصص العائلات التي فقدت منازلها.

لوحات مفتوحة لفناني الجرافيت، تتشكل على الجدران المتصدّعة وبقايا المنازل المدمّرة في أنحاء متفرّقة من قطاع غزة، يجد فيها الفن وسيلة للتعبير عن تجارب السكان خلال الحرب، واستحضار الذاكرة الجماعية، وإيصال رسائل تتعلق بالأمل والتضامن.

الأملُ باق

يرى فنانون فلسطينيون، أنّ العدوان على غزة لم يُغيّر فقط الأماكن التي يرسمون عليها، وإنما أعاد تشكيل مضمون أعمالهم. ففي حيّ تل الهوا جنوب غرب مدينة غزة، تجلس فنانة فلسطينية فوق ركام منزل تعرّض للدمار، بينما ترسم على قطعة إسمنت كبيرة خيمة يعلوها العلم الفلسطيني، وإلى جانبها عبارة باللغة العربية «الأملُ باق». بالنسبة لها بقايا المنازل ليست مجرد ركام، وإنما أماكن كانت تحتضن حياة كاملة، مشيرة إلى أنّ الرسم عليها يبعث برسالة مفادها، أنّ أصحاب هذه البيوت وذكرياتهم ما زالوا حاضرين.

وهذه الفنانة ليست الوحيدة، ثمة عشرات الفنانين الفلسطينيين الذين يتخذون من الجرافيت وسيلة للتعبير عن واقع غزة. وثقت أعمالهم وسائل التواصل، شاب فلسطيني لم يتجاوز «26 عاما» يؤكد أن الحرب دفعت الفنانين إلى استبدال الجدران العامة بالمباني المدمّرة، التي أصبحت شاهدا مباشرا على ما عاشه السكان. ويقول بعد أن فقد عددا من أفراد عائلته خلال الحرب ونزح أكثر من عشر مرات:

إنّ حجم الدمار الذي خلفه العدوان منحه منظورا مختلفا للرسم. ويضيف: «الجدران والمنازل المهدمّة أصبحت تحمل قصصا لا يمكن تجاهلها، لذلك انتقل الرسم إليها لأنها باتت المساحة الأكثر صدقا للتعبير عن الواقع الذي نعيشه».

حتى الأطفال يشاركون؟!

من جانبه، يرى الفنان التشكيلي والخبير الفني الفلسطيني شريف سرحان، أنّ الحرب الأخيرة لم تغيّر حياة الناس فحسب، بل أعادت تشكيل الممارسات الفنية في قطاع غزة، بما في ذلك فن الجرافيت الذي اتخذ مسارات جديدة فرضتها ظروف الحرب والدمار. ويؤكد: أن الفنانين وجدوا أنفسهم في بداية الحرب منشغلين بمحاولة البقاء والتكيف مع الظروف القاسية، قبل أن يعودوا تدريجيا إلى أداء دورهم في توثيق التجربة الإنسانية والحفاظ على الذاكرة الجمعية.

ويشير سرحان إلى أنّ هذه المبادرات شملت في بعض الأحيان مشاركة الأطفال في تنفيذ الجداريات، وهو ما وفّر لهم مساحة للتعبير والتفريغ النفسي، في ظلّ الظروف الصعبة التي يعيشونها، معتبرا أنّ الفن أدى دورا اجتماعيا ونفسيا إلى جانب قيمته الإبداعية.

القتل الاجتماعي: أرباح الجائحة وفصل اللقاحات العنصري

في خضم أسوأ جائحة شهدها العالم منذ قرن، تحولت اللقاحات المنقذة للحياة من سلعة عامة كان ينبغي أن تتاح للبشرية جمعاء إلى أداة للربح الإمبريالي والفصل العنصري الصحي. إن ما وصفته مجلة الجمعية الطبية البريطانية «BMJ» «بالفصل العنصري في اللقاحات» ليس مجرد فشل أخلاقي عابر، بل هو تعبير حتمي عن التناقض الجوهري بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل بين حاجة البشر إلى الحياة وأوامر رأس المال بتعظيم الربح. ففي نظام يخضع فيه إنتاج الدواء لمنطق التراكم، تصبح حياة الفقراء مجرد تكلفة هامشية في معادلة الأرباح.

■ د. عروب المصري

التمويل العام... والأرباح الخاصة

يكشف تاريخ تطوير لقاحات mRNA حقيقة صادمة: هذه التكنولوجيا لم تولد من رحم المبادرة الخاصة، بل نبتت في حقول التمويل العام. فقبل سنوات من الجائحة، استثمرت الحكومة الأمريكية مئات الملايين من الدولارات في أبحاث mRNA. ففي عام 2013، منحت وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتطورة «DARPA» شركة موديرنا 25 مليون دولار لتطوير لقاحات RNA ضد فيروسي زيكا وشيكونغونيا. وبحسب دراسة نشرتها مجلة BMJ، بلغ إجمالي الاستثمار الفيدرالي الأمريكي في أبحاث وتطوير لقاحات mRNA بعد بدء الجائحة 2,3 مليار دولار على الأقل، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن الحكومة الأمريكية استثمرت 31,9 مليار دولار في الأبحاث التي دعمت تطوير لقاحات كوفيد-19.

هذا التمويل العام الهائل «الذي مولته ضرائب العمال» لم يمنح الجمهور أي حق في ثمار استثماراته. بل تحول إلى أرباح خرافية في جيوب القلة الرأسمالية. ففي عام 2021 وحده، حققت شركات فايزر، بيونتك، موديرنا، وسينوفاك أرباحا صافية بلغت 50 مليار دولار من لقاحات كوفيد-19، بهامش ربح صاف تراوح بين 62% و76%. وبعبارة ملموسة: كانت هذه الشركات تجني 65 ألف دولار من الأرباح كل دقيقة، أي أكثر مما يكسبه عامل في دولة فقيرة خلال عمره كله.

هذه ليست مجرد «جشع»، كما يصفها الخطاب الليبرالي السطحي. إنها، عملية استيلاء طبقي، فالدولة «التي يفترض أنها تمثل المصلحة العامة» تضخ أموال العامة في تطوير تكنولوجيا حيوية، ثم تترك للاحتكارات الخاصة حق احتكارها وتسعيرها كما تشاء. هذا هو جوهر الدولة اليوم؛ أداة لتحويل الثروة الاجتماعية إلى رأس مال خاص.

الدول الغربية شريكة في الجريمة

غير أن إلقاء اللوم على شركات الأدوية وحدها يخفي جزءاً أساسيا من الصورة. فالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لم تكن ضحية لجشع الشركات بل شريكا فعالا في جريمة التوزيع غير العادل.

فقد استخدمت إدارة بايدن قانون الإنتاج الدفاعي «Defense Production Act» لفرض حظر على تصدير اللقاحات والمواد الخام الداخلة في تصنيعها. ولم يقتصر الأمر على منع تصدير الجرعات النهائية، بل شمل حتى المكونات الأساسية مثل الجزيئات الدهنية النانوية «lipid nanoparticles» والقوارير الزجاجية والإبر، وهي مواد لا تتطلب خبرة تكنولوجية معقدة، بل كانت محتجزة بموجب سياسات «أمريكا أولاً». وقد اشترت الولايات المتحدة نحو 26 مليار جرعة، أي ربع الإنتاج العالمي، مع تخزين مليارات الجرعات في مستودعاتها بينما كان الملايين يموتون في إفريقيا وآسيا.

هذا السلوك ليس مجرد «أنانية وطنية». إنه، تعبير عن سعي الدول الرأسمالية المركزية إلى تأمين أولوية بقائها على حساب بقاء الأطراف التابعة في النظام العالمي. فالدول الغنية لم تشتر اللقاحات لأنها احتاجتها فورا؛ لقد اشترتها لمنع الآخرين من الحصول عليها، مؤمنة بذلك هيمنتها في ترتيب الأولويات الرأسمالية العالمية.

وصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هذا الوضع بأنه «فشل أخلاقي كارثي»، محذرا من أن احتكار اللقاحات سيطيل أمد الجائحة. لكن هذا الفشل ليس عارضا، بل هو نتيجة حتمية لنظام عالمي يقوم على التنافس بين الدول الرأسمالية، حيث تُقدَّم المصلحة الوطنية «المعرفة كمنفعة للطبقات الحاكمة» على التضامن الإنساني.

تعقيد نقل التكنولوجيا: ذريعة أم حقيقة؟

قد يجادل المدافعون عن النظام القائم بأن نقل تكنولوجيا لقاحات mRNA إلى الدول الفقيرة كان مستحيلاً بسبب تعقيدها التقني. وهناك بعض الصحة في هذا الادعاء؛ فتصنيع هذه اللقاحات يتطلب بنية تحتية متطورة، وسلاسل تبريد بدرجات حرارة دون 80 درجة مئوية، وكوادر فنية مدربة. كما أن نقص المهارات التصنيعية في الدول منخفضة الدخل قد شكل عقبة حقيقية.

لكن التحليل الماركسي يكشف أن التعقيد التقني كان ذريعة، لا سببا. فالعديد من الدول «مثل جنوب إفريقيا والهند والبرازيل» تمتلك قدرات تصنيعية دوائية متطورة. وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية مركزا لنقل تكنولوجيا mRNA في جنوب إفريقيا، لكنه واجه عقبات ليس تقنية في جوهرها، بل سياسية وقانونية؛ رفض شركات الأدوية نقل المعرفة، وحماية الأسرار التجارية، والضغوط السياسية ضد الترخيص الإجباري.

بعبارة أخرى: لم تكن التكنولوجيا مستحيلة النقل؛ بل كان احتكار المعرفة «أي احتكار وسائل الإنتاج» هو العائق الحقيقي. فالرأسمالية لا تحمي «الملكية الفكرية» لأنها تعزز الإبداع، بل لأنها أداة لخلق الندرة المصطنعة، تماما كما يحرقون القهوة أو يتخلصون من الحليب في أزمات فائض الإنتاج. هنا، كانت الندرة المصطنعة للقاحات وسيلة للحفاظ على الأسعار المرتفعة.

استثناء أسترازينيكا: تأكيد القاعدة

لا يمكن إنكار أن شركة أسترازينيكا قدمت نموذجا مختلفا؛ فقد تعاقدت مع جامعة أكسفورد على تطوير لقاح يعمل من دون ربح طوال فترة الجائحة، ووزعت أكثر من 2,5 مليار جرعة في أكثر من 170 دولة. بل إنها واصلت الالتزام بعدم الربح حتى بعد أن بدأت شركات أخرى في جني الأرباح.

لكن هذا الاستثناء يؤكد القاعدة، لا ينفيها. فلماذا كانت أسترازينيكا استثناءً؟ لأن اللقاح الذي طورته كان يعتمد على تكنولوجيا ناقلات فيروسية «viral vector» أقل تكلفة وأسهل في التصنيع، ولم تكن الشركة تسعى إلى تعظيم الأرباح من هذا المنتج بالذات. والأهم: أن استثناءً واحدا في نظام يضم العشرات من الشركات لا يغير من طبيعة النظام، فالاستثناءات الأخلاقية ممكنة، لكنها غير قابلة للتعميم، لأن المنطق الأساسي للنظام هو المنافسة وتعظيم الربح، وليس التضامن.

فشل عالمي: القتل الاجتماعي كنظام

في النهاية، لم يكن فشل توزيع اللقاحات مجرد سوء تنظيم أو نقص في التنسيق. لقد كان، كما وصفت مجلة BMJ، «جريمة ضد الإنسانية». تشير التقديرات إلى أن التوزيع العادل للقاحات كان سيمنع 295,8 مليون إصابة و1,3 مليون وفاة بحلول نهاية عام 2021. بل إن الجائحة تسببت في وفاة نصف مليون شخص إضافي بسبب مرض السل، حيث تم تحويل الموارد الصحية بعيدا عن برامج الصحة العامة الأساسية.

هذا هو معنى «القتل الاجتماعي»، ليس القتل المباشر المتعمد، بل القتل البطيء المنهجي الذي ينتج عن نظام يجعل الحصول على الضرورات الأساسية «الدواء، الغذاء، المأوى» رهنا بالقدرة على الدفع. فكما أن الرأسمالية تخلق تشردا وفقرا وجوعا بشكل منتظم، فهي تخلق أيضا أوبئة يمكن الوقاية منها، لأنها تمنع العلاج عن أولئك الذين لا يستطيعون تحمل كلفته.

إن نظام براءات الاختراع، واحتكار المعرفة، وأولوية الأرباح على الأرواح، ليست عيوبا عرضية في النظام الرأسمالي؛ إنها خصائص جوهرية، بل إنها محركاته الأساسية. فكما قال مارتن شكريلي، المدير التنفيذي لشركة تورينج للأدوية، بصراحة صادمة: «المستثمرون يتوقعون مني تعظيم الأرباح، وليس تقليلها أو الذهاب إلى النصف أو إلى 70%، بل الوصول إلى 100% من منحنى الربح». هذه الصراحة تكشف ما تخفيه لغة «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، الرأسمالية لا يمكنها أن تضع حياة البشر فوق أرباح المساهمين، لأن ذلك يناقض جوهرها.

تحت الجائحة حوّلت الرأسمالية اللقاحات إلى سلعة استولت الشركات على التمويل العام واحتكرتها الدول الغربية مخلفة فصلاً صحياً وقتلاً اجتماعياً للفقراء

نحو نزع التسليع عن الحياة

إن قراءة كارثية اللقاحات تقودنا إلى استنتاج واحد؛ لا يمكن إصلاح نظام الصحة العالمي ضمن حدود النظام العالمي الحالي. فالدول الغربية لن تتوقف عن احتكار الأدوية طالما أن بقاءها يتطلب التفوق على الآخرين. وشركات الأدوية لن تتنازل عن براءات الاختراع طالما أن الأرباح هي هدفها الوحيد. وآليات مثل كوفاكس «COVAX» لن تنجح لأنها تعمل داخل النظام الذي يخلق الأزمة، وليس ضده.

ما نحتاجه هو نزع التسليع عن الحياة ذاتها؛ تحويل اللقاحات والأدوية من سلع تُباع في السوق إلى سلع عامة عالمية، تُنتج وتُوزع وفقا للحاجة، لا وفقا للقدرة على الدفع. وهذا يتطلب كسر احتكار المعرفة، وإلغاء براءات الاختراع في مجال الصحة، ونقل التكنولوجيا إلى كل الدول، وتمويل البحث العلمي من المال العام مع ضمان أن تكون ثماره ملكا للعامة.

أثبت النظام العالمي، في جائحة كوفيد-19، أنه غير قادر على حماية البشرية من وباء. بل إنه حول الوباء إلى فرصة للربح، والموت إلى سلعة. وهذه ليست وصمة عابرة في جبين النظام؛ إنها حمضه النووي. فطالما بقي الربح هو الهدف الأسمى، سيبقى الموت «خاصة موت الفقراء والمهمشين» مجرد تكلفة تشغيلية في دفاتر الحسابات.

«في خضم السباق على لقاحات كوفيد-19، إما نفوز معا أو نخسر معا»، هكذا حذرت منظمة الصحة العالمية. لكن النصر الحقيقي لا يعني مجرد توزيع عادل للقاحات ضمن النظام القائم، بل يعني تغيير النظام الذي جعل اللقاحات سلعة في المقام الأول.

صوت الشارع السوري في أسبوع: «نريد حقنا بالكامل»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الأحد 9 آب وحتى السبت 15 آب 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 16 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 16 نقطة، شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين احتجاجات ومطالبات معيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الأحد 9 آب

الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من المزارعين أمام مبنى محافظة الرقة مطالبين بصرف مستحقات ثمن محاصيل القمح التي جرى تسليمها للحكومة.
درعا: وقفة احتجاجية لمعلمي العقود أمام مبنى مديرية التربية والتعليم في درعا للمطالبة بالإنصاف والتثبيت.
درعا: وقفة احتجاجية لعدد من أصحاب البسطات في الصنمين بعد صدور قرار بإزالة الإشغالات الطرقية.
ريف دمشق: وقفة احتجاجية لعدد من الكوادر الطبية في مشفى دوما احتجاجا على ضغوط العمل وسوء المعاملة.

الإثنين 10 آب

السويداء: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي أمام مديرية التربية في السويداء للمطالبة بدورة استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.
الرقة: إضراب ووقفة احتجاجية لسائقي باصات النقل الداخلي إثر مشكلة الفئات النقدية الصغيرة بعد استبدال العملة.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي في مدينة القامشلي تنديدا بسوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع الأسعار وتأخر صرف الرواتب.
درعا: إضراب ووقفة احتجاجية لعمال النظافة في معبر نصيب الحدودي بسبب سوء المعاملة وتدني الأجور.

الثلاثاء 11 آب

إدلب: وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين أمام مبنى مديرية تربية إدلب للمطالبة بتثبيت عقودهم.
ريف دمشق: وقفة احتجاجية أمام منزل محمد حمشو في قرى الشام، قرب الصبورة، للمطالبة بمساءلته ومحاسبته.

الأربعاء 12 آب

دمشق: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي في منطقة برزة رفضا لقرارات صادرة عن المحافظة لهدم منازل مخالفة.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي في مدينة الدرباسية تنديدا بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسوء الخدمات.

الخميس 13 آب

الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي مدينة تل تمر تنديدا بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع الأسعار.
حلب: وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين من مدينة منبج أمام مديرية التربية في حلب مطالبين بصرف مستحقاتهم المالية وتحسين أوضاعهم الوظيفية.

الجمعة 14 آب

الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من الموظفين المفصولين من عملهم مطالبين بالإنصاف والعدالة.

السبت 15 آب

الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من عمال محطة كهرباء مزرعة الهول للمطالبة بالإنصاف والتثبيت.

من الكلمات التي قالها المحتجين:

اليوم لسع علينا أبو التركتور ما عطيناه حسابه، أبو الحصادة ما عطيناه حسابه، وعلينا حق سماد، واجا 8/1 [الأول من آب] و 8/1 على الفلاح كابوس، الكل يريد منا مصاري، وحاليا صارلنا شهرين موردين الحنطات وما انطونا ولا دفعة ولا شي.. إحنا نريد حقنا بالكامل.
احنا بدنا نعيش، احنا بدنا نترزق بدنا ناكل لقمتنا بالحلال.